فەیلی

السنة الثانية والعشـرون - نيسان / ابريل ٢٠٢٦

العدد 268

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

رونـاك الفيلي..

ابنة الذاكرة الثقيلة التي اختارت أن تناهض بالصوت والكلمة

- الكورد الفيليون.. جرح مضمخ بالدم ينتظر العدالة الناجزة بعد ٤٦ عاماً
- الخوارزميات بين أحضان الجلادين الصامتين
- هل يبني 'الخاكي' ما هدمه الفقر والبطالة؟

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای ڕۆشنبیری و ڕاگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

268

السنة الثانية والعشرون
نيسان / ابريل ٢٠٢٦

صورة الغلاف:

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

08 الكورد الفيليون.. ذاكرة إبادة لا تنسى و٣ عقود من انتظار الحقوق

32 الهجمات على إقليم كوردستان والعراق.. جرائم حرب قيد التوثيق الدولي

36 ٢٣ عاماً على سقوط نظام صدام.. ماذا تغير في العراق؟

49 رداءة الخدمة وغلاء الاشتراك: المواطن العراقي في متاهة الشبكة

اقرأ في العدد ايضاً

60 خسائر بـ ٩٠٠ مليار دينار.. هدر يفتك بالسلة الغذائية في العراق

72 هدف أسعد العراق.. أيمن حسين وقصة نجاح لاعب تحرر بالكرة من كل شيء

90 السمات الإيجابية لتحول "المتنبي": فضاءات الحياة والثقافة والاقتصاد المستدام

كلمـــة العدد

كيف نقرأ الحقيقة في جوف الصمت؟

في العراق، وصلت التخندقات الإعلامية إلى ذروتها؛ فنحو 70 قناة فضائية، و100 إذاعة، و250 جريدة ومجلة في سباق دائم. هذا فضلا عن مواقع التواصل الاجتماعي التي تعج بآلاف الصفحات الإخبارية والجيوش الالكترونية التي تنتج نحو 60% من المعلومات غير دقيقة (وفق تقديرات). ومن هذا المنطلق عندما تلجأ المؤسسات الرسمية الى الصمت الاستراتيجي ويتم التعتيم على الفضاء الرقمي بسلاح جيوش الظل والأخبار المفبركة، فان غريزة القارئ تنقلب من متلقٍّ مستسلم الى محلل مدقق يبحث عن الحقيقة وسط كل ما هو مسكوت عنه.

لقد تعلم القارئ الفطن أن يثق بظل الحقيقة وليس بالصور البراقة التي يرسمها الاعلام الموجه. وهذه هي قدرة الإنسان التي يستطيع بها ان يعيد المعنى للحياة والأحداث وسط تهاوي المعلومات. وهنا، يغدو الانسان نفسه آخر خندق لحماية الحقيقة، وليس كشعار مجرد، بل أن هذا الصراع، هو حرب الارادة لانقاذ وعي المجتمع من براثن الرقابة.

اليوم، الاخبار ليست نقل حدث ما من نقطة الى اخرى، بل ميدان لحرب باردة وصامتة تبدأ بالصياغة والبث وتنتهي عند عيون الناس الذين يحملون هاتفا ذكيا بين أيديهم. إننا نعيش اليوم في حيز جغرافي تستفزه وتربكه "ترينـدات" عابرة.

لا شك ان الاعلام في بلادنا اليوم عبارة عن مختبر مفتوح؛ وحالما تحل كارثة او يحصل حادث غامض يتحول المشهد الى جبهتين متضادتين: جبهة تلجأ الى الصمت القاتل وتنتظر اشارة لتحصر صياغة الحقائق في قلب سياسي معين، والجبهة الاخرى تنتفض بفيض من الروايات البديلة وهي في معظمها تخلو من أبسط مبادئ الرأفة وأخلاقيات المهنة.

وعندما تملأ مواقع التواصل الاجتماعي هذا الفراغ، ليس اكتراثاً منها بالضحايا، ولكن في معظم الأحوال للحصول على نقرات الإعجاب وزيادة المشاهدات. وهنا يصبح الوجع الإنساني مادة اولية لسماسرة الاعلام، من دون مراعاة لأي رادع اخلاقي.

ومن دواعي الغبطة، انه في قلب هذا الصراع، هناك ظاهرة نادرة آخذة بالنمو ويجب ان ننظر اليه كبداية تدعو الى التفاؤل؛ ألا وهي تنامي غريزة التدقيق والتمحيص عند الفرد العراقي. فليسوا قليلين الذين لا يكتفون بقراءة الأخبار بأعينهم فقط، بل يقيمون الواقع بعقلهم وضميرهم. فعندما يرون خبرا هاما يتم تجاهله في الوسائل الاعلامية الكبيرة، او بالعكس يتم ايلاء بالغ الاهتمام به بشكل ايجابي سوف يدركون بأن هناك حقيقة تم اخفاؤها في مكان ما. هذا الوعي، يعد نوعا من المناعة الذاتية التي ينتجها المجتمع لمواجهة فيروس التضليل.

لم تعد الحقيقة مفقودة في هذا الوطن ووسط انهيار الروايات، بل انها تكمن في الحوارات الجادة العميقة التي تجرى بعيدا عن الخطوط الحمراء للرقابة وخارج دائرة السلطة وشاشات القنوات. إنها تقرأ في الفراغات. وفي صمت العائلات وبين الأحاديث التي تدور في الجلسات الخاصة. ويكمن الأمل هنا، وليس بأن ننتظر فقط أن تكون وسائل الإعلام صادقة يوما ما.

رئيس التحرير

شفق..
من الإبادة الجماعية إلى خندق العقلانية

سندس ميرزا :

في خضم التجاذبات المحتدمة بين أقطاب السلطة المتصارعة في العراق، لم تعد وسائل الإعلام مجرد أدوات يسيرة لنقل الخبر، بل باتت ركيزة جوهرية من ركائز القوة الناعمة التي ترسم مسارات الصراع السياسي وتحدد موازين القوى..

وفي بيئة مشحونة بالضبابية السياسية، يندر أن تبرز ظاهرة إعلامية تحظى بالموثوقية، وتجيد الوقوف على حواف المعادلات المعقدة لتخلق توازنا نادرا بين الهوية القومية والخطاب الوطني العراقي الشامل.

إن الأجندة المهنية والمنهج العملي لـ (مجلة "فيلي") التابعة لمؤسسة شفق للثقافة والإعلام للكورد الفيليين تكمن فرادتها في كونها ليست مجرد وكالة إقليمية أو محلية، بل مؤسسة عراقية جامعة، وهذا ما جعل منها لغة مشتركة لفهم تعقيدات هذا البلد بمكوناته و قومياته واطيافه المتنوعة كافة.

وبعد مرور ستة وأربعين عاما على الإبادة الجماعية للكورد الفيليين، يحمل هذا المشروع الناجح في طياته أبعادا مهنية ومعنوية عميقة، وتتجلى القوة الإستراتيجية لهذه المؤسسة في دورها كجسر معرفي وسياسي يربط بين بغداد والعالم الخارجي.

إن مسيرتها على مدار العقدين الماضيين لهي برهان ساطع على قدرة مجلة "فيلي" في كسب ثقة الوكالات العالمية، والمراكز الدولية، والبعثات الدبلوماسية، والنخب السياسية صانعة القرار، ولم يكن هذا وليد الصدفة؛ بل ثمرة التزام صامت وصارم بمعايير الاحترافية المهنية.

تتجلى هذه الثقة بوضوح عند تغطية الأحداث، ولا سيما في تلك اللحظات التي تضيع فيها الحقيقة كأول ضحية للحروب والنزاعات والفتن.

إن استحضار ذكرى الإبادة يعني أن الفيليين قد تجرعوا مرارة الكوارث، لكنهم، عبر تجربة شفق وأخواتها ، لم يسقطوا في فخ اليأس.

لقد استطاعت مجلة "فيلي"، كرمز للصمود وعلى نهج مؤسسة شفق الأم، أن توظف لغة مهنية وصفية تجعل من تفاصيل حياة الإنسان العراقي، ومكتسباته وآلامه، محورا لتغطياتها الميدانية، متمكنة بذلك من عزل الحقائق عن زيف الشائعات.

و هذه الرؤية الإستراتيجية جعلت من مكانتها محط اهتمام الدوائر الدولية التي تبحث عن الصورة الحقيقية للعراق.

ستة وأربعون عاما تمضي على ذكرى الإبادة الأليمة للكورد الفيليين، لكن وبفضل مسيرة حافلة بالثقة والفخر انبثقت من تحت رماد تلك الكارثة، يمكن القول بكل تجرد إن هذه المؤسسة الإعلامية هي خندق للعقلانية والحياد في قلب الاضطرابات التي تعصف بالعراق والمنطقة؛ وإن ثقلها وحضورها في بغداد وأربيل هما الضمانة المهنية لإيصال الحقيقة.

وفي غمرة الحديث عن الحياة، وعند سماع الأنباء الصحيحة المتيقنة في زمن الحرب والسلم، يجد الجميع أنفسهم بحاجة إلى تلك المنصة الموثوقة التي شيدتها شفق + مجلة "فيلي" خلال العقدين الماضيين بمسيرة رصينة وتاريخية.

إنها ليست مجرد مؤسسة إعلامية أو وكالة أنباء أسست بأيدي الكورد الفيليين فحسب، بل هي جزء لا يتجزأ من تاريخ الإعلام العراقي المعاصر، تساهم فيه كل المكونات والقوميات، وتذود عن ذلك التوازن المنطقي الذي تشتد حاجة البلاد إليه.

الكورد الفيليون..
جرح مضمخ بالدم ينتظر العدالة الناجزة بعد ٤٦ عاماً

علي حسين فيلي :

حين نطلّ من نافذة الذكرى السادسة والأربعين للمأساة الكبرى التي عصفت بالكورد الفيليين، نجد أنفسنا أمام استحقاق أخلاقي و وطني وسياسي يتجاوز مجرد استذكار الضحايا؛ إذ لا يمكن السماح لهذه الذكرى بأن تتحول إلى رقم بارد في أجندة المواعيد السنوية.

تاريخ الفيليين ليس مجرد سردية تراجيدية كُتبت فصولها بين مخالب التهجير القسري وحبال المشانق، بل هو وثيقة نضالية حية، وصفحة "مضمخة بالدم" في صراع وجودي لم ينتهِ بعد؛ صراعٌ يتمحور اليوم حول جوهر "الهوية" واستعادة "المواطنة الكاملة".

طوال العقود الماضية، حُصرت قضية الكورد الفيليين في إطار "مجالس العزاء" والخطاب العاطفي؛ وجرى التعامل معهم كشريحة سحقت تاريخياً بين مطرقة القومية وسندان المُذهب. لكن الحقيقة المرة هي أن "الصمت" كان القاتل الحقيقي لهذه القضية؛ هذا الصمت هو الذي حوّل ملفاً شائكاً يخص (حقوق الإنسان والوجود القومي) إلى مجرد معاملة إدارية يعلوها الغبار في أروقة البيروقراطية الحكومية.

اليوم، يجب أن تكون الرسالة الموجهة للضمير الوطني حاسمة: لم يعد مقبولاً بقاء الفيليين في "هامش الضحية"، ولا يمكن استمرار النظر إليهم كأزمة عالقة تنتظر حلولاً ترقيعية، بل كشريك أصيل في صياغة مستقبل البلاد ومراكز صنع القرار. لقد آن الأوان لتحرير القوانين من قيد "النصوص المعطلة" لتصبح واقعاً ملموساً؛ فالحقوق في العرف السياسي لا تُنال بالاستجداء، بل تُنتزع عبر الضغط الفاعل وإثبات الوجود.

تكمن نقطة التحول الكبرى في صعود الجيلين الثالث والرابع من شباب الكورد الفيليين؛ هؤلاء الذين يمتلكون أدوات العصر من لغات حية وتقنيات رقمية، وهم الأقدر على هدم جدران الصمت. تمتلك هذه الأجيال فرصة تاريخية لتدويل ملف "الإبادة الجماعية (الجينوسايد)" في المحافل الحقوقية، ونقلها من حيز الوعود السياسية المؤجلة إلى حيز الملفات القانونية الملزمة.

إن الصمت في اللحظة الراهنة ليس خياراً بل انتحار سياسي؛ فالتاريخ لا يحابي من يكتفون بدور المتفرج على آلامهم. هذه الذكرى هي الفرصة لمواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية بلغة توثيقية صريحة، لإجبارهما على الاعتراف بأن ما حدث كان محاولة ممنهجة لاجتثاث جذور شريحة أصيلة من تربتها التاريخية.

الوطن الذي لا يمنح الاحترام الواجب للتاريخ الدامي لمكوناته، لن يذوق طعم الاستقرار. وعندما يصمت الخطاب الوطني تجاه المعاناة في (بدرة وجصان، والكوت، ومندلي، وخانقين، وزرباطية، وبغداد .. الخ)، فإنه يمنح الضوء الأخضر لتعطيل العدالة ومسح الذاكرة الجمعية.

ختاماً، لا نعتبر هذه الذكرى مناسبة للرثاء، بل تدشيناً لمرحلة جديدة من النضال القانوني لإثبات الهوية. الكورد الفيليون ليسوا مجرد جزء من هذا الوطن، بل هم "منار الصمود" وشواهد حية على حيوية الأمة الكوردية والشعب العراقي. نحن هنا، لأننا نملك جذوراً تضرب في أعماق هذه الأرض، ولن نسمح للصمت بأن ينال من كبريائنا الوطني.

ذاكـــرة إبـــــادة لا تُنســـــى

و٣ عقود من انتظار الحقوق

فيلي:

أكثر من ثلاثة عقود مضت على التغيير السياسي في العراق، وما تزال شريحة واسعة من "الكورد الفيليين" تعاني التهميش؛ فلا تضحياتهم أنصفتهم، ولا تمثيلهم السياسي ارتقى لحجم معاناتهم، ما يترك تساؤلات مفتوحة حول تغييب مكون أصيل قدم "شيباً وشباباً" في التصدي للأنظمة القمعية.

وفي "يوم الشهيد الفيلي" (4 نيسان)، تستذكر الشريحة تضحياته وسط ملفات عالقة لم تجد طريقها للحل جذرياً حتى الآن.

حقوق مغيبة

ويصف عضو مجلس النواب العراقي، حيدر أبو تارة، وضع الكورد الفيليين في الوقت الحاضر بـ"المأساوي".

ويضيف خلال حديثه لـ مجلة "فيلي": "لم يحصل الفيليون على أبسط حقوقهم كالجنسية والتعويضات المالية المنصوص عليها في قانون مؤسسة الشهداء، فضلاً عن تهميشهم و ضعف تمثيلهم في مؤسسات الدولة"، مشيراً إلى أنه "لم يتحقق شيء ينصف هذه الشريحة الاصيلة على الرغم من المطالبات العديدة والمخاطبات الرسمية المتعلقة بهذا الشأن".

كما يؤكد النائب أن "كل ما تحقق هو مقعد واحد في مجلس النواب، إضافة إلى تمثيل في مجلس محافظة واسط ومجلس محافظة بغداد".

وفقاً "لأبو تارة"، فإن الكورد الفيليين حصلوا قبل العام 2019 على منصبين في محافظة واسط، وهما معاون محافظ ومعاون مدير التربية، لكن جرى بعد ذلك تجريدهم من هذه المناصب، ولم يتبقَّ سوى مقعد في مجلس محافظة واسط وآخر في مجلس محافظة بغداد، ومقعد في مجلس النواب.

وينوه إلى أن "هذا لا يعكس تمثيلاً حقيقياً لمكون واسع، ولا يتناسب ولا يليق بحجم التضحيات الكبيرة التي قدمتها هذه الشريحة".

الكورد الفيليون.. ذاكرة إبادة لا تنسى و٣ عقود من انتظار الحقوق

وأقرت الحكومة الاتحادية يوم الرابع من نيسان يوماً "للشهيد الفيلي"، عقب عدة حملات تهجير وإبادة جماعية تعرض لها الفيليون، وحرمانهم من الجنسية العراقية واعتبارهم إيرانيين، ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة، وترحيل مئات الآلاف منهم، واختفاء أكثر من 20 ألف من شبابهم آخرين لم يتم العثور على رفاتهم حتى الآن.

ونظم الكورد الفيليون، وقفة جماهيرية قرب نصب "الشهيد الفيلي" بشارع فلسطين في العاصمة العراقية بغداد، بحضور عدد من المسؤولين من مختلف الجهات السياسية الفيلية، لاستنكار حملات التهجير القسري والإبادة الجماعية التي تعرضت لها هذه الشريحة خلال عهد النظام السابق.

نزاعات معقدة

وفي غضون ذلك، يقول المستشار في مجلس النواب لشؤون الفيليين، فؤاد علي أكبر، لـ مجلة "فيلي"، إن "الكورد الفيليين تعرضوا لمآس كبيرة وجرائم بشعة، شملت التهجير القسري، والقتل، والاعتقال، وسلب الهوية، والاستيلاء على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة".

ويتابع قائلاً: "على الرغم من مرور نحو 3 عقود من سقوط النظام، استطاع البعض استعادة جزء من حقوقهم، إلا أن الغالبية ما زالت تعاني من تبعات المرحلة الماضية، إذ لا يزال آلاف الشهداء مسجلين كأحياء في سجلات النفوس، ولم تنصف عائلاتهم، كما يواجه الكثيرون نزاعات معقدة تتعلق بالملكية، لا سيما في المحاكم المختصة".

وأشار إلى "وجود قوانين وإجراءات تعيق استحصال الحقوق، ومنها الروتين في المؤسسات المعنية بشؤون الشهداء والسجناء، والذي يدفع البعض للعزوف عن مراجعة هذه المؤسسات والتخلي عن حقوقهم".

ويشدد علي أكبر أن "هذه الملفات بحاجة إلى مراجعة جادة وإرادة حقيقية لمعالجتها، فثمة حقوق كثيرة ما زالت مسلوبة، وصوت الكورد الفيليين لا يزال مغيباً رغم حجم المعاناة المستمرة"، لافتاً إلى "سعي بعض القوى السياسية إلى إنصاف العراقيين جميعاً وليس الكورد الفيليين فحسب"، منوهاً إلى أن "جميع العراقيين تعرضوا للظلم والاضطهاد".

وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا قراراً قضى باعتبار ما تعرض له الكورد الفيليون من تهجير وتغييب ومصادرة حقوقهم جريمة إبادة جماعية مكتملة الأركان، مؤكدة أن هذه الإجراءات لم تكن أحداثاً عابرة بل جريمة ممنهجة.

وبموجب هذا القرار، أصدرت الحكومة العراقية في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2010، ومن بعدها مجلس النواب في 1 آب/ أغسطس من العام نفسه، قرارات تعهدت بموجبه بإزالة الآثار السلبية لهذه الانتهاكات وتوفير تعويضات للضحايا ورصد ملفات المفقودين واستعادة الجنسية والممتلكات.

ويواجه الكورد الفيليون تحديات تاريخية ومعاصرة متراكمة، إذ تعرضت هذه الشريحة لعمليات تهجير قسري وسحب الجنسية ومصادرة الممتلكات واعتقالات وقتل ممنهج إبان حكم الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر في عامي 1970 و1975، واستمر ذلك في عهد نظام صدام حسين في عام 1980، وفقاً لمؤرخين ومصادر تاريخية.

معاناة من التهميش والظلم

إلى ذلك، تشدد عضو الإطار الوطني للكورد الفيليين، ضحى المندلاوي، على المطالبة بحقوقهم نظير تضحيات كبيرة قدموها، وما سال من دمائهم، وما عانوه لسنوات طويلة خلال الحقبة الماضية.

وترى المندلاوي، خلال حديثها لـ مجلة "فيلي"، أن "شريحة الفيليين ما تزال حتى الآن تعاني من التهميش والظلم، ولم يتم العثور على رفات الضحايا في المقابر الجماعية"، مؤكدة استمرارها بمناشدة الجهات المعنية من أجل إنصاف هذه الشريحة.

ويُعد الكشف عن رفات الشهداء، والحصول على الجنسية، والتعويضات المالية عن أملاكهم المصادرة، إضافة إلى تمثيل حقيقي في مؤسسات الدولة، من أبرز المطالب التي ما زال الكورد الفيليون يكافحون للحصول عليها منذ نحو 30 عاماً.

ورغم الاعتراف القضائي الرسمي بجريمة الإبادة الجماعية، لا تزال بعض المؤسسات الرسمية تتلكأ في تنفيذ القوانين وإنصاف الضحايا، ما يجعل ملفات الكورد الفيليين، من استعادة الجنسية إلى التمثيل السياسي والحقوق المدنية، أولوية وطنية لم تتحقق بعد.

حيدر أبو تارة
عضو مجلس النواب العراقي

"لم يحصل الفيليون على أبسط حقوقهم كالجنسية والتعويضات المالية المنصوص عليها في قانون مؤسسة الشهداء، فضلا عن تهميشهم و ضعف تمثيلهم في مؤسسات الدولة"

فؤاد علي أكبر
مستشار في مجلس النواب لشؤون الفيليين

" لا يزال آلاف الشهداء مسجلين كأحياء في سجلات النفوس، ولم تنصف عائلاتهم، كما يواجه الكثيرون نزاعات معقدة تتعلق بالملكية، لا سيما في المحاكم المختصة".

في ذكرى شهر الحزن الفيلي

عباس عبد شاهين :

يمثل شهر نيسان محطة إنسانية ووطنية عميقة في ذاكرة العراقيين ولا سيما أبناء الكورد الفيليين الذين يستذكرون فيه واحدة من أكثر الصفحات إيلاماً في تاريخ العراق الحديث

ففي الرابع من نيسان من كل عام يحيي الكورد الفيليون يوم الشهيد الفيلي وهو يوم يحمل دلالات الوفاء لضحايا حملات التهجير القسري والإبادة الجماعية التي تعرضوا لها خلال عقود الحكم الدكتاتوري خصوصاً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وقد كان لنا حضور مع أهلنا الكورد الفيليين في الوقفة الاستذكارية التي أقيمت في بغداد لإحياء هذه المناسبة حيث اجتمع المشاركون في شارع فلسطين عند نصب شهداء الكورد الفيليين في مشهد جسد وحدة الألم والذاكرة وقد شهدت الوقفة إيقاد الشموع وقراءة سورة الفاتحة على أرواح الشهداء في تعبير صادق عن الوفاء لتضحياتهم واستحضار لمعاناتهم التي ما زالت آثارها ممتدة حتى اليوم.

الكورد الفيليون هم جزءاً أصيلاً من النسيج الاجتماعي العراقي ويتحدثون اللهجة الفيلية وتتركز تاريخياً في بغداد وديالى وواسط إضافة إلى مناطق حدودية مع إيران وقد لعبوا دوراً اقتصادياً وثقافياً مهماً في المجتمع العراقي إلا أنهم تعرضوا لسياسات ممنهجة من الإقصاء والاضطهاد بلغت ذروتها خلال فترة النظام البائد حيث جرى إسقاط الجنسية عن مئات الآلاف منهم وتهجيرهم قسراً إلى خارج البلاد ومصادرة ممتلكاتهم فضلاً عن اعتقال آلاف الشباب الذين لا يزال مصير الكثير منهم مغيب ومجهول حتى يومنا هذا، وتصنف هذه الانتهاكات وفق التقارير الحقوقية والقرارات الرسمية العراقية بعد عام 2003 ضمن جرائم الإبادة الجماعية لما انطوت عليه من استهداف قائم على الهوية القومية والمذهبية وقد أقر البرلمان والحكومة لاحقاً هذه الجرائم في خطوة مهمة نحو الاعتراف الرسمي بالمظلومية لكنها لا تزال غير كافية ما لم تستكمل بإجراءات العدالة الانتقالية وكشف مصير المغيبين وإنصاف الضحايا وذويهم.

في ذكرى شهر الحزن الفيلي لا يقتصر الاستذكار على استعادة الماضي بل يتعداه إلى مسؤولية أخلاقية ووطنية في توثيق هذه المأساة ونقلها إلى الأجيال القادمة فالأمم التي لا تحفظ ذاكرتها تظل عرضة لتكرار مآسيها ومن هنا تبرز أهمية تحويل هذه الذكرى إلى منصة للوعي والعمل على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ومناهضة كل أشكال التمييز والإقصاء، لقد دفع الكورد الفيليون ثمناً باهظاً لمجرد انتمائهم حيث تعرضوا لشتى أنواع التعذيب والانتهاكات بدءاً من سلب الهوية مروراً بالتهجير القسري وصولاً إلى القتل والتغييب ورغم مرور سنوات طويلة لا تزال عائلات كثيرة تنتظر معرفة مصير أبنائها في واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً التي تتطلب تحركاً جدياً من الدولة والمجتمع الدولي، ان استذكار شهداء الكورد الفيليين هو أقل ما يمكن تقديمه وفاءً لتضحياتهم لكنه في الوقت ذاته دعوة صريحة لمواصلة المطالبة بالحقوق المشروعة وفي مقدمتها الكشف عن المقابر الجماعية وإعادة الاعتبار للضحايا وضمان عدم تكرار هذه الجرائم كما أن تمكينهم وإشراكهم في مؤسسات الدولة بشكل عادل يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية.

في الختام تبقى ذكرى يوم الشهيد الكوردي الفيلي شاهداً حياً على معاناة لا يمكن نسيانها وعلى صمود يستحق التقدير وان إحياء هذه المناسبة ليس مجرد طقس سنوي بل هو التزام مستمر بالحقيقة والعدالة ورسالة إلى العالم بأن دماء الأبرياء لا تسقط بالتقادم وأن كرامة الإنسان يجب أن تبقى فوق كل اعتبار.

كتابات

ظاهرة "نصف الحق".. وجه عصري للإبادة الجماعية للكورد الفيليين

كريم حسن فيلي

بينما يحيي الكورد الفيليون الذكرى السادسة والأربعين لبدء الإبادة الجماعية بحقهم، يبرز صراع جديد داخل أروقة البيروقراطية العراقية لا يقل خطورة عن التغييب القسري والتهجير، هذا الصراع يدور بين مفهومين: "الحق الكامل" بوصفه استحقاقا ماليا وقانونيا وأخلاقيا للتعويض، و"نصف الحق" بوصفه نموذجا مستحدثا للضريبة السياسية والإدارية.

منذ سنوات، وفي ملف التعويضات، برزت ظاهرة اشتراط مافيات الدوائر وبعض "أشباه المحامين" (الذين هم في الحقيقة سماسرة وشركاء في اكبر ظاهرة غير مشروعة وجريمة مالية) الحصول على 50% من المستحقات المالية أو العقارات والأراضي.. هذا الفعل ليس مجرد فساد إداري، بل هو جريمة مالية كبرى وتغيير لفلسفة العدالة وتحويلها إلى تجارة دنيئة.

حين يقول موظفون حكوميون أو وكلاؤهم للضحية: "امنحنا نصف ممتلكاتك لنضمن لك النصف الآخر"، فإنهم يحولون وظيفة الدولة من "حام للحقوق" إلى "شريك في أموال المظلومين"؛ هذا السلوك هو امتداد لعقلية عام 1980، لكن الجريمة هنا ترتدي ثوبا جديدا دون أن ينال مرتكبوها أي عقاب حتى الآن.

إن قبول بعض الضحايا بمبدأ "نصف الحق" ناتج عن ضغوط المعيشة واليأس من المنظومة، لكنه مسار خاطئ؛ فبذلك أنت لا تمنح نصف حقك للمافيا فحسب، بل تمنح "شرعية" لفكرة أن حقك ليس ملكا لك بل عليك شراؤه.. وبموجب هذا النموذج، فإن نصف الرأسمال الذي كان يفترض أن يعود للبنية التحتية الاقتصادية للكورد الفيليين، يذهب إلى جيوب مافيات من خارج المكون، مما يبقي الفيليين في حالة تبعية وضعف مالي دائمين.

إن المطالبة بـ "الحق الكامل" هي معركة لإثبات الهوية؛ فعندما نصرّ نحن الكورد الفيليين على استرداد حقوقنا بنسبة 100%، فإننا نرسل رسالة سياسية للحكومة مفادها: نحن لسنا مواطنين من الدرجة الثانية، ولن ندفع لكم ضريبة كوننا ضحايا مرة أخرى.

إن تبريرات "الواقعية" و"جزء من الحق أفضل من لا شيء"، بالإضافة إلى تفشي الفساد في مستويات عليا، هي ما يمهد الطريق لنموذج "نصف الحق"، وهو ما يوجه طعنة كبرى لكرامة البلاد التاريخية.

فالطبقة الجديدة من الفاسدين والسماسرة الذين ابتكروا نظام "نصف الحق" تعتاش اليوم على جسد الإبادة الجماعية للفيليين وأمثالهم، حيث تحولت إجراءات تنفيذ قوانين التعويض إلى فرص لثراء المافيات.. وإذا لم يتم إيقاف هذا المسار، فكيف للمتضرر الفيلي أن يؤمن بـ"دولة القانون" بينما لا يجد سبيلا لاستعادة حقوقه إلا عبر صفقات "المناصفة"؟!

إن هذا النموذج من المواطنة للكورد الفيليين في العراق يعني: واجبات كاملة مقابل حقوق منقوصة.

بعد 46 عاما من استذكار الإبادة والانتظار المرير في شهر نيسان، يجب تصنيف نموذج "نصف الحق" كجريمة وطنية، ومقاطعة تلك الإجراءات الملوثة التي تهدد جوهر الحقوق. إن الحل الأمثل للقضاء على هذه الظاهرة يكمن في "الشفافية الرقمية" التي تضيق الخناق على الفاسدين؛ من خلال تحويل كافة ملفات التعويض إلى النظام الإلكتروني "الأتمتة"، لقطع الطريق أمام أي مواجهة مباشرة بين الضحية والموظف.

إن القبول بـ "نصف الحق" في ظل صمت الحكومة يعني أننا -في نظر الفاسدين- لم نصبح مواطنين كاملين بعد؛ لذا، علينا المحاربة من أجل "الحق الكامل"؛ معركة للحق والكرامة، وللتاريخ ولمستقبل أجيالنا.. فكل اتفاق على "نصف حق" ليس إلا توقيعا على تمديد للإبادة الجماعية، ولكن بأسلوب عصري.

كتابات

الكورد الفيليون في الذكرى الـ٤٦ لجريمة العصر: حقوق مؤجلة في مهب التوازنات السياسية

ماجد سوره ميري

تعد قضية الكورد الفيليين في العراق نموذجا فريدا ومؤلما للاضطهاد المزدوج؛ فقد دفعوا ثمن انتمائهم القومي الكوردي وتوجههم المذهبي، مما جعلهم هدفا لسياسات التهجير القسري وتجريد الجنسية ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بلغت ذروتها في عام 1980؛ واليوم، وبعد مرور أكثر من عقدين على التغيير السياسي في 2003، ورغم صدور قرارات تعتبر ما تعرضوا له "إبادة جماعية"، إلا أن الواقع العملي لا يزال يشير إلى فجوة كبيرة بين التشريع والتنفيذ.

الواقع الحالي: بين الاعتراف الرمزي والتهميش الفعلي

يعيش الكورد الفيليون اليوم حالة من "الإنصاف الرمزي"؛ فبينما تقيم الرئاسات العراقية والقيادات الكوردستانية المحافل التأبينية في ذكرى "يوم الشهيد الفيلي"، يواجه الفرد الفيلي في بغداد، واسط، ديالى، أو في المهجر، تعقيدات بيروقراطية منهكة.. لقد استعاد الكثيرون جنسيتهم، لكن الآلاف لا يزالون يعانون من مشاكل في القيود الثبوتية التي وصمتهم يوما بـ"التبعية"، مما يعيق حصولهم على كامل حقوق المواطنة والخدمات.

معضلات لا تزال قائمة

يمكن تلخيص مشكلات الكورد الفيليين الحالية في ثلاثة محاور رئيسية:

استرداد الممتلكات: لا تزال عقارات شاسعة في مناطق حيوية مثل "الشورجة" و"جميلة" و"عكد الأكراد" بيد شاغلين جدد أو مؤسسات حكومية، وسط بطء شديد في إجراءات هيئة نزاعات الملكية.

ملف المغيبين: يظل مصير الآلاف من الشباب الذين تم احتجازهم في الثمانينيات مجهولا، مع غياب جهود بحث منهجية عن المقابر الجماعية الخاصة بهم وتعويض ذويهم.

التمثيل السياسي: يشعر الفيليون بأنهم "جسر بين الهويات" لم يمنح حقه في مراكز صنع القرار؛ فهم يتعرضون للتهميش في توزيع المناصب الحكومية، وغالبا ما تجير أصواتهم لصالح كتل كبرى دون وجود "كوتا" -تكون متناسبة مع حجمهم الطبيعي ووسط أماكن تواجدهم- تضمن خصوصيتهم كما هو حال الأقليات الأخرى.

تطلعات المستقبل: مواطنة كاملة لا "منحة"

يتطلع الكورد الفيليون في عام 2026 إلى الانتقال من مرحلة "المناشدات" إلى مرحلة "الالتزامات القانونية"، وهم مثقلون بتطلعات يرونها مشروعة ومنطقية من أبرزها:

تفعيل قانون تنظيم حقوق الكورد الفيليين الذي طال انتظاره، ليكون مظلة قانونية شاملة لإزالة كافة الآثار السيئة للقرارات الجائرة (مثل قرار 666 الملغى).

الحصول على تمثيل نيابي وتنفيذي يتناسب مع حجم تضحياتهم ودورهم الاقتصادي والثقافي التاريخي في بناء الدولة العراقية.

إعادة الاعتبار الثقافي للغتهم وهويتهم المهددة بالذوبان نتيجة عقود من التهجير والتخويف.

مدى الاستجابة الرسمية

على الرغم من وجود "نوايا طيبة" يعبر عنها كبار المسؤولين في بغداد وأربيل ، إلّا أن الاستجابة تظل أسيرة "المحاصصة".. فالحكومات المتعاقبة تعاملت مع القضية كملف "تعويضات مالية" بسيطة، بدلا من التعامل معها كقضية "عدالة انتقالية" شاملة تتضمن اعتذارا رسميا وتعويضا معنويا وماديا يعيد دمج هذا المكون في نسيج الدولة كشريك أصيل لا كضيف.

إن مرور 46 عاما على تلك الجريمة هو تذكير بأن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وأن استقرار العراق لن يكتمل دون طي صفحة الظلم الذي لحق بالكورد الفيليين بشكل جذري وعادل.

عملية الأنفال الأولى
ضد الكورد الفيليين

كمال عزيز قيتولي :

خلاصة: في 4 أبريل 1980 وقبل ستة أشهر من بدء الحرب مع إيران ، بدأت حكومة العراق و بقرار رقم 666 من رئيسها صدام حسين في التهجير الجماعي لمواطنين عر اقيين إلى إيران و بدون سابق أنذار. تم ترحيل بشكل جماعي ما يقرب من مليون شخص بين 1980-1990, وفي نفس الوقت ، تم احتجاز عدة الآف من أقارب هؤلاء المبعدين كرهائن. لا يزال هناك ما يقدر بنحو 4000 رهينة لا توجد معلومات عنهم أو عن مكان تغيبهم حتى الوقت الحاضر.

قضية إبعاد ورهائن لمواطنين عراقيين من قبل نظام صدام البعثي (1980 إلى 1990)

وتعتبر هذه أول عملية أنفال يقوم بها صدام حسين و نظامه البعثي ضد مواطنين عراقيين و أغلبهم من الكرد الفيليين في العراق ،. كذلك في وقت التهجير تمت مصادرة جميع الممتلكات و وثائق الجنسية العراقية وجوازات السفر والحسابات المصرفية. حيث لايزال الذين تم تهجيرهم يطالبون بمعرفة مصير أبنائهم المغيبين و إعادة حقوقهم و ممتلكاتهم والجنسية العراقية وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم . لقد تبين أن الغرض الأساسي من هذه السياسة هو التحضير لنظام صدام للحرب ضد ايران وغزوها ومن ثم السيطرة على موارد النفط الإيرانية نيابة عن القوى الدولية الكبرى.

المقدمة

في 4 أبريل 1980 ، أي قبل ستة أشهر من اصدار صدام حسين أوامره بغزو إيران ، بدأت عمليات ترحيل أكثر من مليون مواطن عراقي إلى إيران1 نصفهم تقريبًا من الكرد الفيليين والآخرون من العرب والفرس. تمت مصادرة ممتلكاتهم ومنازلهم وأموالهم و الجنسيه و الشهاده الجنسيه العراقيه وجوازات سفرهم. لإسكات الاحتجاج من جانب المبعدين ، ولمنع أعمال انتقامية ، احتجزت السلطات العراقية أفرادا من كل عائلة كرهائن - ما يقرب من 1 لكل 10 من المرحلين 2 ، 3 ، 4. قد يكون هناك في البداية ما يصل إلى 100,000 من هؤلاء المعتقلين - نصفهم تقريبًا من الكرد الفيليين على الرغم من صعوبة تقدير العدد الصحيح بدقة . تم إطلاق سراح عدد من هؤلاء الرهائن في وقت قريب , في حين احتجز معظم الباقين في سجن أبو غريب.

خلال الحرب العراقية الإيرانية ، تم استغلال العديد من الشباب المحتجزين كرهائن وتم ارسالهم إلى الجبهات القتالية في السواتر الامامية لاستخدامهم كدروع بشرية أو لإزالة الألغام. ومن المعلومات المهمة المتسربة انذاك ان عددا كبيرا من الرهائن ماتوا نتيجة لاستخدامهم في تجارب الحرب الكيميائية أو البيولوجية. وتوفي عدد أكبر من هؤلاء المعتقلين بسبب المرض أو نتيجة الظروف القاسية في السجون التي كانوا معتقلين فيها . بين عامي 1986 و 1989 تم الإفراج عن عدد قليل من الرهائن الذين كانت عائلاتهم غير مهجره من العراق.2

واتهمت السلطات العراقية الرهائن الباقين بأنهم من "أصول إيرانية" ، رغم أن معظمهم كانوا عراقيون خاضعين للخدمة العسكرية ومشمولون بأداء الخدمة العسكرية الاجبارية او خدمة الاحتياط عند اعتقالهم. تم احتجازهم وتنقلهم بشكل متكرر بين حوالي 30 سجناً ومعسكر اعتقال في جميع أنحاء العراق. باءت كل الجهود المبذولة للكشف عن مصير هؤلاء السجناء بالفشل حتى الآن ، على الرغم من أن المنطقة بأكملها كانت تحت مراقبة الأقمار الصناعية العسكرية ويجب أن يكون أحدهم على علم بذلك. حيث فقد الاتصال بمعظمهم، ولم يكن هناك اتصال معروف مع الرهائن منذ عام 1988 و من الصعب تقدير عدد الرهائن الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة. و مع ذلك ، فإن لجنة الإفراج عن الرهائن والمحتجزين في العراق (CROHDI) لديها أسماء وتفاصيل 938 منهم وقد حسبت أن حوالي ثلاثة أضعاف هذا العدد لم يعرف مصيرهم 2. عندما تم فتح السجون في الأيام التي أعقبت سقوط صدام مباشرة في 9 أبريل 2003 ، كانت منظمة CROHDI قادرة على التعرف على 230 فقط من الأسرى الموجودين ضمن قائمتهم. كلهم ماتوا. سرعان ما اتضح أن البقية قد اختفوا ، والبحث عن مصيرهم مستمر.5

لقد احتجز عدة آلاف من الرهائن في العراق لفترات طُويلة ، على الرغم من ادعاء الحكومة العراقية بأنهم إيرانيين ، إلا أن جميع هؤلاء المعتقلين ليسوا أسرى حرب. انتهت حروب العراق / إيران والخليج منذ فترة طويلة ، وتم إطلاق سراح غالبية الأجانب المحتجزين "كدروع بشرية". لذلك ، حتى لو اعتبروا أسرى حرب ، فلن يكون هناك أي سبب لاحتجازهم على هذا الأساس. هؤلاء الرهائن ليسوا مجرمين محكومين. ولم يتم اتهامهم بأي جريمة ناهيك عن إدانتهم. إنهم ليسوا سجناء رأي ولا سجناء سياسيين.6 في معظم

عملية الأنفال الأولى ضد الكورد الفيليين

البلدان ، حتى السجناء الذين ارتكبوا جرائم خطيرة كان سيتم الإفراج عنهم.
أعتقد العديد من أقاربهم بصدق أن المعتقلين الباقين محتجزون من أجل مبادلتهم بأسرى حرب عراقيين ما زالوا محتجزين لدى إيران. لكن ليس من الواضح لماذا تريد إيران مبادلة أسرى حرب عراقيين بمجموعة أخرى من المواطنين العراقيين. ولا يزال مصير هؤلاء الرهائن من الجنسية العراقية مجهولا. أوقفت السلطات العراقية كل الاتصالات معهم في نهاية عام 1988 .7 مصيرهم قضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان. وبما أنه لا يوجد دليل على ارتكابهم أي جرائم أو أن العراق لديه أي سبب مشروع لاستمرار احتجازهم ، فيجب إطلاق سراحهم في ذلك الوقت. بالإضافة إلى ذلك ، و من حق أسرهم و بموجب القانون الدولي والعدالة الطبيعية ، معرفة ما حدث لهم ، وعلى الأقل وقف سنوات القلق والمعاناة بشأن مصير أقاربهم.
لم يكن لهؤلاء الرهائن مكانة معترف بها في القانون الدولي ولا يتمتعون بحماية أي حكومة أجنبية ، لأنهم مواطنون عراقيون. لذلك ، لم يكن هناك أي جهد دولي منسق لصالحهم ، على الرغم من أنه يتناقض مع عدم وجود اهتمام دولي وتحرك دولي بشأن هؤلاء الرهائن مع الحملة الدولية الناجحة للرهائن الأجانب في العراق ، وخاصة أولئك الذين تم اعتقالهم خلال حرب الخليج الثانية. وافق العديد من السياسيين البريطانيين على العمل كوسطاء بين اللجنة والحكومة العراقية 2،8. بعد تجاهل طلبات المعلومات لسنوات ، ردت الحكومة العراقية للمرة الوحيدة في عام 1996 بإطلاق سراح جميع الرهائن في عام 1986. وكان معروفًا أنه تم إطلاق سراح 650 رهينة فقط في 1987-1988 ومصير معظم الرهائن المتبقين لا يزال مجهولا 2. ومع ذلك ، فمن المعروف أنه تم إطلاق سراح واحد من هؤلاء الرهائن على الأقل في وقت متأخر من عام 1993. 2 وقد تم النص على أنه ينبغي على حكومة صدام العراقية تحسين حقوق الإنسان قبل رفع العقوبات. كان بأمكان الأمم المتحدة إرسال فريق تحقيق خاص بحقوق الإنسان إلى العراق لتحديد مصير جميع الرهائن. و بنفس الطريقة التي أستطاعوا و استخدموا فرق تفتيش و تحقيق خاصة بهيئة الامم المتحدةUN للذهاب الى العراق و لتحديد وجود أي أسلحة دمار شامل في العراق.2

الإبعاد و التهجير

في 4 أبريل 1980 ، بادرت حكومة صدام بترحيل جماعي للمواطنين العراقيين إلى إيران 9،10. يقدر الصليب الأحمر أنه تم ترحيل مائة ألف شخص في الأشهر الستة الأولى وإجمالي ما يقرب من مليون شخص تم ترحيلهم خلال العقد 1980-1990. في الوقت نفسه ، تم احتجاز عشرات الآلاف من أقارب هؤلاء المبعدين كرهائن2،10. على مر السنين تم ترحيل العديد منهم فيما بعد ومات آخرون ، إما في السجن أو في الجبهة في الحرب العراقية الإيرانية.
تم استخدام العديد من المحتجزين الرهائن في تجارب الحرب الكيماوية والبيولوجية العراقية. في وقت الترحيل ، تمت مصادرة جميع المتعلقات والوثائق ، بما في ذلك وثائق الجنسية العراقية وجوازات السفر. كان هذا القرار السري للغاية الخاص بالترحيل وأخذ الرهائن أمرًا مباشرًا من الرئيس العراقي صدام حسين ، في المرسوم الجمهوري السري للغاية رقم 666 الذي وقعه عليه 3 ، 4 ، 10. واعتبروا فئات معينة من المواطنين العراقيين في المجتمع العراقي (الأكراد الفيليين و الفرس وبعض العرب) من أصل إيراني ، على الرغم من أن هؤلاء وأسلافهم ولدوا على ارض العراق 11. بدأ نظام البعث الصدامي بعمليات الترحيل ضد الأكراد الفيليين إلى إيران منذ عام 1971 ، ثم تبين أن الغرض الأساسي من هذه السياسة هو أن يستعد نظام صدام لغزو إيران الذي بدأ في أيلول 1980 2.
تم الترحيل ليشمل أغلب افراد الأسرة ، بما في ذلك كبار السن والأطفال والنساء الحوامل والمعاقين من مختلف الأعمار. كانت عمليات الترحيل غير إنسانية ولم يتم تحذيرها مسبقا. أجبرت هذه العائلات على المشي لعدة أيامٍ خلال فصل الشتاء القارس و الصيف عبر الحدود العراقية الإيرانية ، دون أي طعام أو ماء. توفي بعضهم أثناء ترحيلهم ، وقتل البعض الآخر بسبب الألغام الأرضية 2. تمكن العديد من هؤلاء المرحلين بعد ذلك من مغادرة إيران في فترات مختلفة وتقدموا بطلبات لجوء في دول حول العالم. أما من لم يستطع مغادرة ايران من العوائل او الافراد وبقوا في إيران. فقد انتشروا في مدن مختلفة في إيران وبعضهم يسكن حتى الآن في مخيمات اللاجئين 2. اعتقل المدنيون في البداية وقبل ترحيلهم مع عائلاتهم في سجن الفضيلية و ملعب الشعب في بغداد 2. واحتجزت العائلات المتبقية في سجون بغداد التي اكتظت بانتظار ترحيلهم. لم تكن هناك رعاية صحية أو نظام غذائي وخاصة للاطفال الرضع. كانوا يواجهون كل يوم الإذلال والإهانات والاعتداءات من قبل حراس السجن.
وقد حوصر المرحلون في منتصف حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران. وقتل الكثير منهم في الضربات العراقية على المُدن الإيرانية بأسلحة ومدفعية مختلفة وبعضهم بالسلاح الكيماوي. أصدرت الحكومة الإيرانية للمبعدين بطاقة هوية خضراء تفيد بأنهم عراقيون ومن أصل عراقي. 2 بدأ اعتقال الشباب العراقي وانفصالهم عن عائلاتهم المرحلة من 4 نيسان / أبريل 1980. وفي الأشهر الستة الأولى ، كان العدد التقديري للمعتقلين نحو 20 ألف رهينة ، وازداد مع ترحيل المزيد من الأشخاص من هذه العائلات إلى إيران. العديد من هؤلاء المعتقلين كانوا إما مسؤولين عسكريين أو كانوا يؤدون خدمتهم العسكريه الالزاميه. ينص القانون العسكري العراقي على منع الخدمة العسكرية في الجيش لأي مواطن غير عراقي .

الرهائن

تم اعتقال شخص أو أكثر من معظم العائلات المرحلة. على الرغم من أن غالبية المعتقلين كانوا رجالا تتراوح أعمارهم بين 16 و 40 عاما ، كان هناك أيضا بعض الفتيان الأصغر سنا وعدد قليل من النساء والفتيات والأطفال. وكانت ذريعة الاعتقالات أن المعتقلين "مواطنون إيرانيون يعيشون في العراق". هذا الادعاء لا تدعمه الحقائق ، لأن جميع الرهائن ولدوا في العراق ولديهم المستمسكات و الجنسية العراقية 2 ، 5 ، 9. وبما أنه من المخالف للقانون العراقي أن يخدم غير المواطنين في الجيش ، فإن حقيقة أن العديد من المعتقلين كانوا مجندين في الجيش العراقي تعطي دليلا آخر على أن هذه الذريعة لا تستند إلى حقائق. ويعتقد أن السبب الحقيقي وراء هذه الاعتقالات واحتجاز الرهائن هو منع أي عمل عدائي أو أحتجاجي من قبل العائلات المبعدين ضد نظام صدام.
تشير المنظمات الإنسانية ، مثل الصليب الأحمر الدولي ، وكذلك السلطات الإيرانية ، إلى أن عدد الأفراد المطرودين أو المهجرين من العراق إلى إيران يقترب من مليون شخص 9. ومع ذلك ، فإن تقديرات العدد الإجمالي للرهائن التي تم أخذها هي أكثر تقريبية و مستنده على قسم من شهادات الرهائن الناجين الذين أطلق سراحهم بعد 7 الى 10 سنوات من الحجز و السجون. إن الافتراض بأنه تم احتجاز رهينة واحدة في المتوسط مقابل كل عشرة مرحلين يعطي رقما يقارب 100،000 رهينة تم احتجازهم في البداية. هذا الرقم هو مجرد تقدير تخميني يستند إلى أدلة من شهادات الذين تم أطلاق سراحهم و تهجيرهم في السنوات الاولى من الحجز. في بعض الحالات ، تم أخذ ما يصل إلى اثني عشر رهينة من عائلة واحدة .2.
ونظرا لندرة المعلومات من السلطات العراقية ، فإن الرقم الوحيد الذي يمكن توفيره لعدد الرهائن الذين بقوا رهن الاحتجاز و أختفوا بالكامل هو حوالي أربعة آلاف شخص ، لكن الرقم الحقيقي قد يكون أكثر من هذا الرقم.
بدأ أخذ الرهائن وأحتجازهم في أبريل 1980 في بغداد ، تلتها المناطق الوسطى والجنوبية من العراق و المناطق الحدودية مع أيران. بعد أسبوعين إلى أربعة أسابيع من الاحتجاز في مركز الترحيل ببغداد ، تم فصل الرجال و الأصغر سنا (وفي بعض الحالات النساء) عن عائلاتهم واقتيدوا إلى سجن الأمن العامه ، حيث تم احتجازهم لمدة أسبوع أو أسبوعين آخرين قبل ذلك. يجري تحويلهم إلى قسم الأحكام الثقيله بسجن أبو غريب. في أجزاء أخرى من البلاد تم نقل الرهائن إلى أبو غريب مباشرة بعد فترة من الاحتجاز في سجن محلي 5،3،2.

> " أُجبرت هذه العائلات على المشي لعدة أيام خلال فصل الشتاء القارس و الصيف عبر الحدود العراقية الإيرانية ، دون أي طعام أو ماء. توفي بعضهم أثناء ترحيلهم ، وقتل البعض الآخر بسبب الألغام الأرضية ".

سجن أبو غريب: نيسان 1980 - كانون الأول 1984
تم سجن الرهائن في قسم الأحكام الثقيله في قاطع 7 و 8 بسجن أبو غريب من أبريل 1980 فصاعدا. يتألف كل قاطع من عشرين زنزانة ، كل زنزانة تضم ما بين 30 إلى 35 سجينا. جدران الزنازين مطلية بالأسود بلا

عملية الأنفال الأولى ضد الكورد الفيليين

نوافذ. كانت التهوية من خلال فتحة تهوية صغيرة وفي كل زنزانة مرحاض واحد ، لكن لا توجد أسرة أو خزانات. في البدايه كان الرهائن يرتدون نفس الملابس. لقد تلقوا دلوًا واحدًا من الماء لكل زنزانة يوميًا ، و كانت تستخدم من قبل جميع النزلاء الذين يتراوح عددهم بين 30 و 35 سجينًا من أجل الشرب والغسيل واحتياجات المرحاض. تم تسليم وعاء واحد من الطعام ، منخفض القيمة الغذائية ، لكل زنزانة مرتين في اليوم. كما حاول الحراس إضعاف معنويات الرهائن بالبصق في الطعام ووضع الحشرات أو حتى الأحذية فيه. لم يسمح في البداية بزيارات الأقارب أو الأصدقُاء.

اختلفت معاملة الرهائن مع تقدم الحرب. خلال التقدم الإيراني ، حرموا من الطعام والماء والهواء النقي. مع تزايد عدد الرهائن الذين تم جلبهم من أجزاء أخرى من البلاد ، أصبح الاكتظاظ مشكلة لدرجة أن بعض المحتجزين اضطروا إلى الوقوف للسماح للآخرين بالاستلقاء 2.

"ألانتفاضه" 30 أبريل 1981

عندما أصيب الرهينه السيد حسن الحداد بمرض خطير في سجن أبو غريب ، تم تجاهل مناشدات رفاقه الرهائن بنقله إلى المستشفى. وبقي في مكانه دون أي رعاية طبية وتوفي أخيرًا في 30 أبريل / نيسان 1981. وأثار ذلك غضب وخوف المعتقلين الآخرين. لقد حطموا قضبان زنزاناتهم وهربوا من مجمعاتهم ، الى باحة السجن مطالبين بالإفراج الفوري عنهم على أساس براءتهم. أطلق الحراس النار عليهم وأطلقوا عليهم قنابل الغاز وخراطيم المياه وقطعوا الماء والكهرباء. استمرت أعمال الاحتجاج حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل. في صباح اليوم التالي ، عندما تم استدعاء برزان تكريتي ، رئيس المخابرات العامة العراقية والأخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين. وكان برفقته قوة من الرجال المدججين بالسلاح. واستمع إلى شكاوى الرهائن ووعد بتحسين أوضاعهم. وقال لهم بانكم ستبقون في الحجز مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية ولن يتم ترحيلكم للانضمام إلى عوائلكم. لقد تعهد "أنتم جميعاً إخواننا. أنت محتجز لأسباب أمنية فقط. إذا انتهت الحرب غدا ، فسيتم إطلاق سراحكم جميعاً غدا. إذا انتهى الأسبوع المقبل ، فسيتم إطلاق سراحك الأسبوع المقبل. إذا انتهى العام المقبل ، فسيتم إطلاق سراحك العام المقبل. و هذا بأمر من أعلى سلطه في العراق. وواصل الرهائن المطالبة بالإفراج الفوري. تم إطلاق النار عليهم مرة أخرى وأجبروا على العودة إلى زنازينهم. على الرغم من وعود برزان التكريتي ، لم تتحسن أوضاعهم. وبدلاً من ذلك ، تم تخفيض حصصهم من الطعام والماء بشكل أكبر ، وأغلقت فتحات الهواء في الزنازين وتوقفت فترات البقاء في الهواء النقي. و بناءا على أوامر التكريتي ، ولكن خلافا لإفادته للرهائن ، في 14 يوليو / تموز 1981 ، قالت سلطات السجن إن حوالي 750 معتقلا ورد ذكر أسمائهم في القائمة ، سيتم ترحيلهم. تم أخذ هؤلاء الرهائن إلى وجهات غير معروفة في مجموعات من ثلاثين إلى أربعين. ويرى بعض المعتقلين المتبقين أنه تم اختيار هذه المجموعة على أنهم من المحرضين على "الشغب و الانتفاضه". ولا توجد معلومات عن مصير هذه المجموعة من الرهائن لحد الان.

في 12 سبتمبر / أيلول 1981 ، تغيرت الأوضاع قليلا ، وسمح لاقارب المحتجزين المتبقين في العراق و أصدقائهم بتلقي زيارات منهم. ثم سمح بالزيارات شهريًا وسمح للزوار بإحضار الطعام والأدوية والملابس والفراش وغيرها من الضروريات. كان الرهائن مسجونين في أبو غريب حتى ديسمبر 1984 ، حيث تم نقلهم جميعاً إلى قلعة السلمان التي تقع في وسط الصحراء ولا يوجد بها طريق وصول.

سجن قلعة السلمان 1984-1986

وصل الرهائن من أبو غريب الى سجن قلعة سلمان في محافظة السماوه في صحراء عرعر قرب الحدود السعوديه, في ثلاث مجموعات ، ابتداءً من 5 كانون الأول (ديسمبر) 1984. وتبعهم بعد أشهر رهائن من سجون أخرى. كانت الأوضاع في قلعة السلمان أفضل بكثير مما كانت عليه في أبو غريب ولم يكن السجناء محبوسين في زنازينهم. على الرغم من العدائية في البداية ، حيث إبلغوا و حذروا حراس السجن بأن هؤلاء السجناء هم أسرى حرب إيرانيين. أصبح الحراس أكثر ودية عندما أدركوا أن الرهائن هم مواطنين عراقيين و ليسوا أسرى أيرانين أو لديهم إدانات جنائية. سمح مرة أخرى بزيارات العائلات والأصدقاء كل شهر وسمح للزوار بإحضار أجهزة الراديو والتلفزيون و الكاميرات والمطبوعات. على عكس سجن أبو غريب ، تم توفير الضروريات الأساسية. ومع ذلك ، فإن الموقع الذي يتعذر الوصول إليه جعل الزيارات صعبة.

"العفو" المحدود

في أكتوبر / تشرين الأول 1985 ، أعلن الرئيس صدام حسين عفواً يسمح بالإفراج عن جميع الرهائن الذين أفراد عائلاتهم المباشرين ما زالوا يقيمون في العراق . تم تنفيذ هذا العفو لأول مرة في يناير / كانون الثاني 1986. ولكن بدلاً من إطلاق سراح الرهائن ، تم منح الرهائن زي الميليشيا ونقلهم إلى وجهات مجهولة في مجموعات من 50 إلى 100. واستمرت هذه العملية حتى عام 1988 عندما تم نقل آخر مجموعة من 200-250 رهينة. في نهاية عام 1988 ، انقطعت جميع الاتصالات مع الرهائن الذين ما زالوا رهن الاحتجاز ، بما في ذلك الزوار والرسائل من عائلاتهم. المعلومات الوحيدة المتاحة منذ ذلك الوقت هي من شهادات الرهائن السابقين وأسرهم. من بين أكثر من ثلاثة آلاف رهينة محتجزين في سجن قلعة السلمان ، لم يُطلق سراح سوى 650 رهينة فقط. قبل إطلاق سراحهم ، تم تقسيم هؤلاء الرهائن إلى مجموعات أصغر وقضوا فترات متفاوتة من الوقت في السجون أو المعسكرات.

المحكمه الجنائيه الخاصه لمحاكمة صدام

في الأول من تموز (يوليو) 2004 ، قرأت المحكمة الجنائيه العراقية الخاصة، سبع تهم رئيسية فقط ضد صدام حسين وكبار مساعديه البعثيين. بينما في هذه القضية المعروضة في هذا البحث ، قام صدام حسين بأول عملية أنفال و الإبادة الجماعية ضد الشعب العراقي ، والتي أعقبتها جرائم الإبادة الجماعية للتهم السبع الأخرى التي قرأتها هذه المحكمة عليهم. وهو ما يثير السؤال الواضح - لماذا هذه الجريمة الفظيعة منسية وسقطت من هذا المثول أمام المحكمة؟ من خلال CROHDI تم تقديم قضية الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية هذه لأول مرة إلى المحكمة الجنائية العراقية الخاصة في 24 يوليو 2004 ، باعتبارها القضية رقم 8 ، وبدأت أخيرًا في 26 يناير 2009. 2

استنتاج

الإبادة الجماعية و عمليات ألانفال ألاولى ضد ألأكراد الفيليين و مواطنين عراقيين اخرين من قبل نظام البعث الصدامي مع عمليات ترحيل جماعي خارجية ومصادرة جميع ممتلكاتهم ووثائق الجنسية العراقية. بدأت في 4 مارس 1980 ، قبل ستة أشهر من بدء الحرب العراقية الإيرانية. واتهم المرحلون بأنهم من أصل إيراني. لا يزال حوالي 5000 من مبعدي الفيليين الباقين يعيشون في مخيمات اللاجئين في إيران. لإسكات احتجاج أعضاء كل أسرة من المرحلين تم احتجاز أبنائهم كرهائن. وسجن الرهائن في سجون عراقية مختلفة. اختفى ما لا يقل عن أربعة آلاف من رهائن الفيليين و مواطنين اخرين ولا يزال و لحد الان مصيرهم مجهولاً. تم الاتصال بالعديد من المنظمات الدولية من قبل المؤلف لهذا البحث ومن خلال CROHDI: الأمم المتحدة - حقوق الإنسان (السيد فان دير ستويل : لا يمكن اتخاذ الإجراءات إلا لدعم قرارات الأمم المتحدة: 688 و 1441 ولكن ليس لديهم تفويض ولا يمكن إجبار الحكومة العراقيه) ، الصليب الأحمر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) ، منظمة العفو الدولية ، محكمة العدل الدولية ، اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان (للأعضاء الأوروبيين فقط) ، الحكومة البريطانية والبرلمان البريطاني ، مجلس الشيوخ والحكومة الأمريكية ، جميع دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي والصين والشرقية والإسلامية (IOIC) والمنظمات الحكومية العربية وهيومن رايتس ووتش 14. لم تتمكن كل هذه المنظمات من الحصول على أي إجابات. ولم تستطع "الحكومات العراقية المتعاقبه" منذ سقوط نظام صدام في 9 أبريل 2003 و لحد الان من البحث و معرفة مصير هؤلاء الرهائن المغيبين أو "إعادة الحقوق الكامله لاهاليهم" من دعم العائدين من المرحلين إلى العراق و تسهيل امورهم لاسترجاع ممتلكاتهم و وثائقهم العراقيه التي أسقطت عنهم و تعويضهم و أرجاع المهجرين اللذين لايزالون ينتظرون في مخيمات اللاجئين و مناطق أخرى في ايران ، وذلك على الرغم من صدور "العديد من القرارات و الاحكام بشأن هذه القضية". كان الغرض الرئيسي من هذه السياسة هو أن يقوم نظام صدام العراقي بالتحضير لغزو إيران والسيطرة على موارد النفط الإيرانية ونيابة عن القوى الكبرى.

" تم تسليم وعاء واحد من الطعام ، منخفض القيمة الغذائية ، لكل زنزانة مرتين في اليوم. كما حاول الحراس إضعاف معنويات الرهائن بالبصق في الطعام ووضع الحشرات أو حتى الأحذية فيه. لم يُسمح في البداية بزيارات الأقارب أو الأصدقاء ".

في مدينة اعتادت أن تخبئ وجعها خلف الضجيج، ولدت روناك سوزة الفيلي وفتحت عينيها على بغداد كما يعرفها أطفال الأحياء القديمة، درابين ضيقة، لعب بسيط، افلام كارتون، وبرامج أطفال تشبه فسحة مؤقتة من عالم أكبر لم تكن قد فهمت قسوته بعد.

روناك سوزة الفيلي

ابنة الذاكرة الثقيلة التي اختارت أن تناهض بالصوت والكلمة

في شارع الكفاح، حيث تبدأ الحكايات الصغيرة عادة من تفاصيل عادية جداً، بدأت طفولة روناك كذلك. لم يكن هناك ما يميزها كثيراً عن بقية الأطفال في سنواتها الأولى. كانت الحياة تمضي بعفويتها المعتادة، قبل أن تأتي الصدمة التي ستغير شكل العالم في عينيها إلى الأبد.

في عام 2007، أودى انفجار في منطقة الصدرية في بغداد بحياة والدها، ومنذ تلك اللحظة، كما تقول، لم تعد الطفلة نفسها: "جعل مني استشهاد والدي شخصية أكثر ثورية" تقول روناك.

لكن تلك الفاجعة لم تكن الأولى في سجل العائلة. فقبلها بسنوات، كانت عائلتها قد دفعت ثمناً باهظاً خلال حقبة النظام السابق، بين القتل والسجن والتشريد والتسفير القسري. بالنسبة لها، لم تكن القضية الفيلية مفهوماً نظرياً أو عنواناً سياسياً يرفع في المناسبات، بل كانت شيئاً عاشته العائلة على أجسادها وذاكرتها وغياباتها المفتوحة.

وتقول في حديثها لمجلة "فيلي" إن أعداداً كبيرة من أفراد عائلتها وأقاربها "قضوا في السجون والمقابر الجماعية ولم نعثر على جثثهم حتى الآن"، مضيفة أن عائلتها تعرضت، بسبب قوميتها، إلى "أشد أنواع التعذيب والتنكيل".

هذا التاريخ الثقيل لم يبق في الماضي تماماً. فقد تسرب إلى حياتها اليومية، إلى المدرسة، إلى اللغة التي يستخدمها الآخرون، إلى النظرة التي قد تبدو عابرة لكنها تترك في نفس الطفل أثراً لا يمحى.

تلفت روناك إلى أنها عاشت معاناة كبيرة بسبب التمييز العنصري خلال سنوات الدراسة، في وقت كان فيه النظام السابق يروّج خطاباً معادياً ضد الشريحة الفيلية. وتقول إن المشكلة لم تنته تماماً بسقوط النظام، لأن أثر تلك الحقبة، بحسب تعبيرها، بقي ممتداً في عقلية بعض فئات المجتمع.

وتضيف أن وعيها بالقضية

روناك الفيلي.. ابنة الذاكرة الثقيلة..

الفيلية تشكل في سن مبكرة جداً، وتحديداً منذ الصف الثاني الابتدائي، حين سألتها معلمتها ذات مرة عن قوميتها. يومها، لم تجب. عادت إلى البيت خائفة، مدفوعة بما كان يحيط باسم "الفيليين" من خوف وتهديد في الذاكرة العراقية، خصوصاً أن تلك الهوية كانت في زمن سابق قد تتحول إلى سبب للتسفير أو الإقصاء.

تروي روناك أن والدتها كانت تحذرها من كشف هويتها الفيلية بدافع الخوف، لكن والدها كان يقول لها شيئاً آخر تماماً. كان يدفعها إلى الثبات، إلى ألا تنكر نفسها، وأن تقول بشجاعة إنها كوردية فيلية.

ولعل ما يضفي بعداً رمزياً على الحكاية أن اسم "روناك" في الكوردية يعني النور والإشراق، كأن الاسم نفسه كان تمهيداً لمسار اختارت فيه أن تواجه العتمة بالكلمة والصوت.

المشهد الذي بقي محفوراً في ذاكرتها لم يكن سؤال المعلمة فقط، بل ما تلاه. حين ذكرت قوميتها أخيراً، سخرت منها المعلمة، ثم تحول الأمر إلى مادة للسخرية بين بعض التلاميذ. بالنسبة لطفلة لم تكن قد تجاوزت العاشرة، كان ذلك كافياً ليترك جرحاً نفسياً عميقاً.

لكن داخل البيت، كانت هناك رواية أخرى للهوية. تقول إن والدها وجدها كانا يرددان عليها دائماً: "لا تخجلي من قوميتنا ومذهبنا".

مع الوقت، لم تعد الفيلية بالنسبة لروناك مجرد انتماء عائلي أو توصيف اجتماعي، بل تحولت إلى فكرة إنسانية عميقة، وإلى وعي متراكم تشكل مع النضج والتعليم والتجربة الشخصية. ومن هنا، بدا الإعلام بالنسبة لها أكثر من مهنة. كان منفذاً للكلام الذي تأخر، ومساحة لإعلان الهوية من دون خوف، وسلاحاً في مواجهة التنمر والنسيان.

وجدت روناك في الإعلام رسالة واضحة. تقول إنها استطاعت من خلاله أن تعبر عن قوميتها بصراحة، وأن توظف حضورها المهني ومنصات التواصل الاجتماعي لخدمة قضايا إنسانية واجتماعية وسياسية، ضمن ما تصفه بمبادئ وقيم أخلاقية تؤمن بها.

وتؤكد أن ظهور اسمها في الإعلام وعلى المنصات الرقمية حملها مسؤولية أكبر، لأنها لا تتحدث فقط عن قضايا البلد على المستوى الاجتماعي والسياسي، بل تحمل أيضاً همّ شريحتها الفيلية، وتسعى إلى تسليط الضوء على عطائه وتضحياته.

وتضيف أنها تعتز بالمحتوى الإعلامي الهادف الذي تقدمه، مشيرة إلى أنها خصصت في العام الماضي حلقة كاملة عن شهداء الكورد الفيلية، وقد حققت تفاعلاً واسعاً. وتقول إنها حاولت من خلال تلك الحلقة أن تلفت نظر المتابعين وأصحاب القرار إلى حجم المعاناة التي تعرض لها الفيليون، وهي معاناة ترى أنها لم تنته حتى الآن.

ورغم هذا الحضور، تعتقد روناك أن الشريحة الكوردية الفيلية ما تزال بحاجة إلى أكثر من مجرد تعاطف عابر أو استذكار موسمي. فبحسب رأيها، تحتاج هذه الشريحة إلى تمثيل سياسي قوي، وإلى شخصيات ثقافية تتسم بالحزم وتحمل القضية بصدق، بعيداً عن المتاجرة أو الاستثمار الخطابي.

وترى أن مقعداً واحداً في مجلس النواب لا ينسجم مع حجم التضحيات التي قدمها الفيليون، ولا مع مكانتهم التاريخية في العراق. وتقول إن التمثيل السياسي الحقيقي يمكن أن يسهم أيضاً في جذب اهتمام وسائل الإعلام إلى القضية الفيلية، بوصفها قضية عدالة وهوية وذاكرة وطنية، لا مجرد ملف خاص بمكون محدد.

ولا تقف رؤيتها عند التمثيل النيابي. فهي تتحدث أيضاً عن الحاجة إلى بنية إعلامية وثقافية أوسع، تشمل قنوات فضائية ومنصات رقمية ناطقة بالعربية، تطرح قضايا الفيليين من خلال برامج حوارية وأفلام وثائقية قادرة على مخاطبة ضمير المجتمع، إلى جانب إنشاء منتديات ثقافية تستقطب شخصيات نخبوية وتعيد فتح النقاش العام حول هذه القضية.

وإلى جانب عملها الإعلامي، تمتلك روناك صوتاً غنائياً رافقها منذ الطفولة، ووجد هو الآخر طريقه إلى القضية نفسها. فبالنسبة لها، لم يكن الفن منفصلاً عن الوجع العام، بل امتداداً آخر له. في عام 2015، قدمت أول عمل غنائي بصوتها خلال حفل تأبيني لشهداء الكورد الفيليين، بحضور شخصيات سياسية وجمهور كبير.

وتقول إن الفن الحقيقي هو ذلك الذي يولد من رحم الواقع والتجربة، ويحاكي أوجاع الناس وهمومهم، ولهذا فإن صوتها، كما تصفه، انطلق من صميم هذا الواقع المؤلم. فالفن، في نظرها، واحد من أجمل أشكال التعبير وأكثرها قدرة على الوصول إلى وجدان الناس.

وتؤكد أنها تعتز بهذه الموهبة، وتتخذ منها شكلاً تعبيرياً يترجم انتماءها بصدق وثورية. غير أن أكثر ما بقي عالقاً في ذهنها، وربما أكثر ما يفسر هذا الإصرار كله، هو جملة قالها لها جدها ذات يوم. لم تكن مجرد نصيحة عائلية، بل بدت كوصية مختصرة تحمل تاريخاً كاملاً من الخسارات والصمود: "لا تخجلي من قوميتك لأننا دفعنا ثمنها غالياً".

من تلك العبارة، كما يبدو، صاغت روناك كثيراً من خياراتها. بين الإعلام والفن والذاكرة الشخصية، تحاول أن تجعل من صوتها مساحة للدفاع عن هوية لم تكن يوماً تفصيلاً هامشياً في حياتها، بل جوهر الحكاية كلها.

وفي ختام حديثها، توجه روناك رسالة إلى أبناء جلدتها، ولا سيما الشباب الفيليين، تدعوهم فيها إلى وعي هويتهم والاعتزاز بها، وعدم السماح للخوف أو التهميش أو التنمر بأن يسرق منهم حقهم في الانتماء.

> "بدا الإعلام بالنسبة لها أكثر من مهنة، كان منفذاً للكلام الذي تأخر، ومساحة لإعلان الهوية من دون خوف، وسلاحاً في مواجهة التنمر والنسيان"

فيلي:

تظل قضية الكورد الفيليين جرحا غائرا في ذاكرة الهوية الوطنية العراقية، وشاهدا حيا على واحدة من أبشع سياسات "الاقتلاع" التي شهدها القرن العشرين.

هوية معمدة بالدم..

في ذكرى يوم الشهيد الفيلي

ففي نيسان من كل عام، وحين يستذكر العراقيون "يوم الشهيد الفيلي"، لا تلوح في الأفق صور التهجير القسري وتغييب الشباب خلف قضبان النسيان فحسب، بل تبرز معها أيضا تساؤلات مريرة بشأن مفهوم العدالة الانتقالية في العراق بعد عام 2003.

في شهر نيسان من كل عام يجري في العراق احياء "يوم الشهيد الفيلي" مواساة للفاجعة، اذ ان ذكرى يوم الشهيد الفيلي تعيد للأذهان واحدة من أقسى صفحات التاريخ العراقي المعاصر، نظرا للاستهداف الممنهج للهوية والانتماء والمعتقد لأعداد هائلة من السكان، وهي بلا شك مأساة إنسانية ووطنية تركت جروحا عميقة في النسيج الاجتماعي.

ان الحاكم المستبد لا يرى الدولة كمؤسسة لخدمة المجتمع، بل يراها ممتلكات شخصية، وهذا التحول في الرؤية يدفعه لتبني عدة استراتيجيات لبقاء نظامه، فيقرر الدكتاتور أن أي صوت معارض، أو حتى أي تنوع ثقافي أو عرقي لا يخضع لسيطرته المطلقة، يمثل تهديدا وجوديا، لذا، يلجأ للقمع "الوقائي" لكسر إرادة المجتمع قبل أن تتحول المطالب الحقوقية إلى تحركات سياسية تهدد كرسيه.

ولإحكام السيطرة على القاعدة الشعبية المؤيدة له، المستبد بحاجة دائما إلى "عدو" يحمله مسؤولية الإخفاقات الاقتصادية أو السياسية. في حالة الكورد الفيليين، جرى استعمال ذريعة "الأصول" و"التبعية" لتجريد السكان من حقوقهم الوطنية، ما يسمح للنظام بمصادرة أملاكهم وتشريدهم تحت غطاء حماية الأمن القومي الزائف.

كان الهدف من عمليات الإعدام والتغييب الذي شمل بخاصة الشباب من الكورد الفيليين ليس فقط التخلص من المعارضين، بل إرسال رسالة رعب للبقية، فعندما يرى المجتمع أن فئة معينة تباد أو تهجر لمجرد هويتها، ينشأ نوع من الصمت القسري خوفا من مصير مشابه، وهو ما يسمح للحزب الحاكم بالاستفراد بالموارد والسلطة، وذلك حدث فعلا في العراق، وعلى وجه خاص منذ نهاية عقد السبعينات اثر عمليات الابعاد والتغييب والاعتقال والاعدام التي تعرض لها الكورد الفيليين التي ترافقت مع مهاجمة قوى سياسية وطنية لطالما كانت نصيرة للكورد.

في النظم الشمولية، يجري إلغاء مفهوم المواطنة الذي يعطي الحق للجميع بالعيش بكرامة، ويستبدل بمفهوم الولاء المطلق، من هنا، يصبح البلد حكرا على الحاكم وحاشيته، ويعد كل من لا ينتمي لهذه الدائرة خائنا أو غريبا لا يستحق البقاء؛ وهو ما يفسر منطق الإقصاء الذي مارسه النظام السابق.

إن إحياء هذه المناسبات الأليمة ليس لمجرد استذكار الحزن، بل هو ضرورة وطنية لترسيخ الذاكرة الجماعية، لمنع تكرار هذه الجرائم مستقبلا، عبر استعادة الحقوق المعنوية والمادية وتثبيت الهوية العراقية الأصيلة لمن حرموا منها قسرا بغض النظر عن اعراقهم وتوجهاتهم، فقوة الأوطان تكمن في تنوعها، وأن أي اعتداء على فئة هو اعتداء على كيان الدولة ككل.

ان للاحتفاء بيوم الشهيد الفيلي دلالات وطنية وإنسانية عميقة تتجاوز مجرد استذكار مأساة، فهو يمثل اعترافا رسميا وشعبيا بمظلومية مكون أصيل من مكونات الشعب العراقي. أما ما يخص الحقوق والواقع بعد عام 2003، فقد جرى النظر في الملف على اساس إعادة الاعتبار للكورد الفيليين كجزء لا يتجزأ من النسيج الوطني، وتفنيد الروايات الإقصائية التي حاولت التشكيك في عراقيتهم، و إدانة سياسة الإبادة الجماعية، اذ عدت المحكمة الجنائية العراقية العليا ما تعرض له الكورد الفيليون جريمة إبادة جماعية، والاحتفاء السنوي هو تأكيد على رفض المجتمع العراقي لهذه الجرائم، وهو يمثل جزءا من مسار العدالة الذي يهدف إلى مواجهة انتهاكات الماضي لضمان عدم تكرارها، وتربية الأجيال المقبلة على قيم التعددية والتعايش.

وفي مجال التعامل مع حقوق العائلات المتضررة، بعد التغيير في عام 2003، صدرت عدة تشريعات وقرارات لإنصاف هذا المكون، من أبرزها، قانون الجنسية (رقم 26 لسنة 2006)، وهو الأهم، اذ نص على استعادة الجنسية العراقية لكل من أُسقطت عنه لأسباب سياسية أو عرقية، ما فتح الباب لألوف العائلات لاستعادة وثائقهم الرسمية، وكذلك قانون مؤسسة الشهداء وقانون مؤسسة السجناء السياسيين جرى شمول ضحايا التصفيات الجسدية والمعتقلين من الكورد الفيليين بامتيازات هذه القوانين، وهيئة دعاوى الملكية، أُسست للنظر في العقارات والممتلكات التي صادرها النظام السابق، وقد استعاد البعض أملاكهم، فيما ما تزال قضايا أخرى عالقة بسبب تعقيدات التغييرات العمرانية التي طرأت على تلك الأملاك طوال عقود، واستيلاء البعض عليها من دون وجه حق.

وبرغم الإنجازات القانونية، إلا أن الواقع يشير إلى تواجد تحديات بيروقراطية واجتماعية لا زالت تواجه كثيرا من العائدين، اذ يعاني كثير من الفيليين من صعوبات في إثبات "القيود" القديمة في دوائر الأحوال المدنية، مما يؤخر حصولهم على المستمسكات الثبوتية أو يعرقل معاملات التعويض.

لقد كان الكورد الفيليون يمثلون ثقلا اقتصاديا في مناطق مثل "الشورجة" و"جميلة"، وغيرها وكثير من متاجرهم وأملاكهم التجارية ضاعت أو بيعت عدة مرات، مما يجعل استردادها أو الحصول على تعويض عادل عنها عملية قانونية طويلة وشاقة.

وهناك مطالبات مستمرة بتمثيل سياسي وإداري يتناسب مع حجم تضحياتهم ودورهم التاريخي، اذ يشعر البعض بأنهم ما يزالون يواجهون نوعا من التهميش في دوائر صنع القرار، ولا زالت هناك فئات محدودة تواجه مشكلة في إثبات التبعية العراقية بسبب فقدان الوثائق الأصلية تماما أو هجرة الجيل الثالث والرابع الذين ولدوا في الخارج ولا يملكون أي روابط وثائقية.

ان العدالة الكاملة تتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وضمان استعادة الحقوق المادية المسلوبة كافة، لتعزيز ثقة العائدين بدولتهم وبأن عودتهم كانت إلى حضن وطن يحميهم ويقدر انتماءهم.

تحليل..

البافيليزم واختبار الشراكة الكوردية بتوقيت بغداد

علي حسين فيلي :

يُنظر إلى إقليم كوردستان، في كثير من القراءات الخارجية، بوصفه واحدة من أبرز التجارب الفيدرالية في الشرق الأوسط، ليس فقط لارتكازه على إطار دستوري داخل الدولة العراقية، بل أيضاً لما اكتسبه من أهمية جيوسياسية متزايدة بفعل موقعه الجغرافي ودوره في ملفات الأمن والطاقة والعلاقات الإقليمية والدولية.

غير أن هذه التجربة واجهت في نيسان 2026 اختباراً سياسياً معقداً، حين تحولت قضية انتخاب رئيس الجمهورية في بغداد من استحقاق دستوري يتعلق بمنصب سيادي إلى مناسبة أعادت فتح التوترات الكامنة داخل البيت الكوردي، وكشفت عن حجم التباين في مقاربات القوى الرئيسية تجاه العلاقة مع بغداد، وتجاه مفهوم التمثيل الكوردي في الدولة العراقية.

فالصراع بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني لا يمكن اختزاله في إطار المنافسة على المناصب، بل يبدو في أحد أبعاده انعكاساً لتحولين متوازيين، أولهما تراجع فعالية أنماط التوافق التقليدي التي حكمت العلاقة بين الطرفين لسنوات، وثانيهما تغير البيئة السياسية في بغداد بما جعل أدوات النفوذ والتمثيل أكثر تعقيداً وأقل خضوعاً للمعادلات السابقة.

ومن هذا المنظور، لم يكن انتخاب نزار آميدي رئيساً للجمهورية مجرد تبدل في شاغل المنصب، بل مؤشراً إلى اتساع الفجوة بين منطقين سياسيين مختلفين، أحدهما يستند إلى موازين القوى والتحالفات داخل بغداد، والآخر ينطلق من حسابات التمثيل والوزن الانتخابي داخل الإقليم. وهذه المفارقة تكشف أن شرعية الحضور في بغداد لم تعد تتطابق بالضرورة مع شرعية الصناديق داخل كوردستان.

ولفهم سلوك الاتحاد الوطني الكوردستاني في هذه المرحلة، يمكن ملاحظة أن الحزب يتعامل مع بغداد باعتبارها ساحة مركزية لتعويض محدودية تفوقه العددي داخل الإقليم. وضمن هذا السياق، برزت في خطابه وممارسته السياسية ملامح نهج مختلف عن المرحلة الجلالية السابقة،

البافيليزم واختبار الشراكة الكوردية بتوقيت بغداد

نهج يمكن وصفه، على سبيل التحليل، بـ"البافيليزم" (نسبة إلى رئيس الإتحاد الحالي بافل طالباني)، أي مقاربة تميل إلى توثيق العلاقة مع المركز بوصفها أداة لتثبيت الموقع السياسي وتعزيز القدرة التفاوضية، حتى لو أدى ذلك أحياناً إلى توترات داخل الساحة الكوردية.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن الاتحاد يتخلى عن الإطار القومي الكوردي، بقدر ما يعكس تقديراً مختلفاً لأولويات البقاء والتأثير. فالحزب، وفق هذا المنطق، يبدو أكثر ميلاً إلى مقاربة تعتبر أن النفوذ في بغداد قد يكون في بعض اللحظات أكثر حسماً من التفوق الانتخابي داخل الإقليم، وأن الشراكة مع المركز قد تمنحه قدرة أكبر على موازنة تمدد الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

في المقابل، ينظر الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى ملف رئاسة الجمهورية من زاوية مختلفة، تقوم على فكرة أن التمثيل في بغداد ينبغي أن يعكس الوزن الشعبي داخل الإقليم. وبالنسبة له، فإن أي معادلة تتجاوز نتائج الانتخابات أو تقلل من أثرها، تعد انتقاصاً من مبدأ الاستحقاق السياسي، وتفتح الباب أمام استمرار تفاهمات لم تعد منسجمة، في نظره، مع التحولات التي شهدها المشهد الكوردي في السنوات الأخيرة.

ومن هنا، فإن تمسك الحزب الديمقراطي بهذا الملف لا يرتبط بالمنصب بحد ذاته فقط، بل بمسألة أوسع تتصل بتكريس شرعية انتخابية يرى أنها ينبغي أن تنعكس في بنية التمثيل الكوردي على المستوى الاتحادي. غير أن هذا المنطق يصطدم في بغداد بواقع سياسي مختلف، إذ إن النظام العراقي لا يُدار وفق نتائج الانتخابات داخل الإقليم وحدها، بل تحكمه أيضاً شبكة معقدة من التفاهمات والتحالفات والمصالح المتداخلة، وهي معادلة تجعل قوة التفاوض وبناء الاصطفافات أكثر تأثيراً من مجرد التفوق العددي.

وفي هذا السياق، ومع كون خصوم الحزب الديمقراطي في بغداد أكثر من حلفائه، بدا أن زعيم الحزب مسعود بارزاني يدير هذا الملف بوصفه دفاعاً مزدوجاً عن الاستحقاق الحزبي والهيبة القومية معاً، في محاولة لفرض شرعية التصويت بديلاً عن التوافقات التقليدية التي حكمت هذا الاستحقاق لسنوات.

تزامن هذا التباين مع عودة ملف كركوك إلى الواجهة، بعد تصاعد الجدل بشأن تفعيل اتفاق سابق غير معلن لتدوير منصب المحافظ من المكوّن الكوردي إلى المكوّن التركماني، في خطوة يقول الاتحاد الوطني إنها تنفيذ لاستحقاق متفق عليه منذ عامين، فيما يرفضها الحزب الديمقراطي الكوردستاني بوصفها تجاوزاً لإرادة الناخبين وامتداداً لتفاهمات سياسية أبرمت خارج السياق المحلي. وبذلك، لم يعد الخلاف بين الجانبين محصوراً بتمثيل الكورد في بغداد، بل بات مرشحاً للاتساع داخل كركوك نفسها، بما قد يضيف إلى التنافس القائم بعداً أكثر حساسية يتعلق بإدارة النفوذ والتوازنات في واحدة من أكثر المحافظات تعقيداً.

> " بدا أن زعيم الحزب مسعود بارزاني يدير هذا الملف بوصفه دفاعاً مزدوجاً عن الاستحقاق الحزبي والهيبة القومية معاً، في محاولة لفرض شرعية التصويت بديلاً عن التوافقات التقليدية التي حكمت هذا الاستحقاق لسنوات" ..

وفي خضم هذا التوتر، يبرز دور نيجيرفان بارزاني بحكم موقعه وعلاقاته الممتدة مع مختلف الأطراف الكوردية والعراقية والإقليمية، ولهذا يبدو حضوره مهماً في لحظة تتطلب قنوات مفتوحة بين الفرقاء أكثر من حاجتها إلى مزيد من التصعيد.

وخلال السنوات الماضية، ارتبط اسم نيجيرفان بارزاني بمحاولات الحفاظ على الحد الأدنى من التواصل بين أربيل وبغداد، وكذلك بين القوى الكوردية نفسها، وهو ما يجعل دوره في هذه المرحلة مرشحاً لأن يكون عاملاً مساعداً في احتواء الأزمة، وتغليب منطق التسوية.

واليوم، يبدو إقليم كوردستان أمام مفترق مهم، ليس لأن الخلاف الحالي هو الأعقد منذ سنوات، بل لأنه يأتي في لحظة إقليمية وعراقية شديدة الحساسية، وفي ظل تراجع الثقة بين القوى الرئيسية، وتزايد الشعور بأن الصيغ القديمة لم تعد كافية لإدارة التنافس أو لضمان الحد الأدنى من التفاهم السياسي.

ومن ثم، فإن الاستقرار الحقيقي في الإقليم يحتاج إلى توازن دقيق بين شرعية الصناديق (التي يؤكد عليها الديمقراطي) والواقع السياسي والعسكري على الأرض (الذي يمثله الاتحاد).

في المحصلة، لا تبدو الأزمة الحالية مجرد خلاف على منصب، بل تعبيراً عن سؤال أعمق يتعلق بمستقبل الشراكة الكوردية داخل الإقليم، وبشكل الحضور الكوردي في بغداد خلال المرحلة المقبلة. وإذا لم تنجح القوى الرئيسية في إعادة بناء حد أدنى من الثقة المتبادلة، فإن التحدي لن يقتصر على إدارة الخلاف، بل قد يمتد إلى طريقة فهم التجربة الكوردستانية نفسها وحدود قدرتها على الاستمرار ضمن بيئة عراقية وإقليمية شديدة التقلب.

الهجمات على إقليم كوردستان والعراق..

جرائم حرب قيد التوثيق الدولي

فيلي :

يجمع قانونيون ومحللون سياسيون على أن الاستهدافات التي طالت المرافق الحيوية والمطارات والمنشآت النفطية والبعثات الدبلوماسية ومنازل مدنية في أربيل، وصولا إلى استهداف منزل رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني ومناطق أخرى في عموم العراق، ترقى – من حيث التوصيف القانوني – إلى مستوى "جرائم حرب" مكتملة الأركان وفق القانون الدولي، وجرائم إرهابية وفق القانون العراقي.

ولا يأتي هذا الإجماع من فراغ، بل يستند إلى تصاعد الهجمات التي يتعرض لها إقليم كوردستان لتشمل أهدافاً مدنية واقتصادية حيوية منذ بدء الحرب في المنطقة، إذ تعرض الإقليم لهجمات بطائرات مسيرة وصواريخ استهدفت القسم العسكري في مطار أربيل الدولي، ومحيط القنصلية الأميركية، إلى جانب مواقع أخرى امتدت لاحقاً إلى منشآت نفطية ومناطق سكنية.

ولم تقتصر الاستهدافات على إقليم كوردستان، بل امتدت إلى منشآت نفطية في البصرة (أقصى جنوب العراق) ومدن أخرى، في مؤشر على تحول خطير نحو استهداف البنية التحتية الاقتصادية للعراق عموماً، ولا سيما قطاع الطاقة.

وتؤكد المعطيات القانونية أن هذه الهجمات ضربت عرض الحائط بمبدأ "التمييز" الذي نصت عليه اتفاقيات جنيف؛ فاستهداف القنصلية يمثل انتهاكاً لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، بينما يُصنف استخدام صواريخ غير دقيقة في مناطق مدنية كـ"هجوم عشوائي" بموجب المادة (51) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، وهي جرائم لا تسقط بالتقادم وتضع المنفذين والمحرضين تحت طائلة الملاحقة الدولية.

وفي الموقف الرسمي، أكد وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، في تصريحات له، أن "إيران وسعت الحرب لتتجاوز القواعد الأميركية وتصل إلى أهداف اقتصادية ونفطية"، مشيرًا إلى أن هذا التحول تجلى في استهداف مصافي النفط في دهوك والبصرة، واستهداف منزل رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، وهي أهداف لا تحمل أي صفة عسكرية.

وأثارت حادثة استهداف منزل رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني في محافظة دهوك بطائرة مسيرة، يوم (28 آذار/ مارس 2026)، موجة إدانات واسعة من قبل قوى سياسية وشخصيات رسمية ودولية، عدت الهجوم تصعيداً خطيرًا واعتداءً مرفوضًا،

وسط دعوات عاجلة إلى كشف الجهات المنفذة ومحاسبتها ومنع تكرار مثل هذه الهجمات.

انتهاك السيادة

ومن أربيل، عاصمة إقليم كوردستان، يرى الباحث في الشأن السياسي كاظم الياور أن ما يحدث يتجاوز كونه خروقات أمنية متفرقة، مبينا أن الهجمات المتكررة على الإقليم استهدفت "المفاصل الحيوية كافة"، بما في ذلك قطاع الطاقة والمطارات ومواقع عسكرية لقوات البيشمركة وحتى مبانٍ سكنية مدنية.

ويضيف الياور، لمجلة "فيلي"، أن حماية السيادة العراقية "مناط بالحكومة الاتحادية"، مشددا على ضرورة وجود تنسيق فعلي بين بغداد وأربيل، خصوصا في ما يتعلق بحماية الحدود مع إيران وتركيا.

وبحسب الياور، فإن هذه الهجمات تمثل "خرقا واضحا وفاضحا للسيادة العراقية ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي"، مشيرًا إلى أن العراق يمتلك الحق القانوني في تقديم شكاوى إلى مجلس الأمن الدولي والمطالبة بتعويضات عن الأضرار.

من جانبه، يذهب الخبير القانوني محمد جمعة إلى توصيف أكثر حدة من الناحية القانونية المحلية، مؤكدا لمجلة "فيلي" أن "أراضي إقليم كوردستان هي جزء من أراضي العراق، وبالتالي فإن أي اعتداء عليها يعد اعتداءٍ على السيادة العراقية، ويُصنِّف كجريمة إرهابية وفق قانون مكافحة الإرهاب العراقي، وقد تصل عقوبتها إلى الإعدام".

ويسلط هذا الطرح الضوء على ترابط مهم بين القانون الدولي والقانون العراقي، إذ يمكن توصيف الفعل نفسه كـ"جريمة حرب" دوليًا و"عمل إرهابي" محليًا.

استهداف الاقتصاد

بدوره، يربط المحلل السياسي علي البيدر بين الهجمات والأثر الاقتصادي المباشر، مؤكدا أن استهداف المنشآت النفطية يحملٍ تداعيات تتجاوز الجانب الأمني، إذ إن هذه المنشآت "تمثل البنية التحتية الحيوية التي يعتمد عليها الاستقرار المعيشي والاقتصادي".

ويضيف البيدر، لمجلة "فيلي"، أن استهداف المنشآت النفطية يؤدي إلى تعطيل الخدمات وتفاقم الأزمات وتهديد سلامة المدنيين والعاملين، مشددا على مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط، حيث تلزم جميعها أطراف النزاع بتجنب مثل هذه الهجمات.

لكن البيدر يلفت في الوقت ذاته إلى نقطة مهمة، قائلا إن "التوصيف القانوني النهائي يبقى رهين التحقيقات"، في إشارة إلى ضرورة وجود أدلة واضحة قبل إصدار حكم قانوني نهائي.

تشكيك بالمسؤولية

في المقابل، يطرح المحلل السياسي حسين الكناني قراءة مختلفة تعكس وجهة نظر أقرب إلى خطاب الفصائل، إذ يرى أن ما يجري هو جزء من صراع أوسع في المنطقة، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة تستخدم الأجواء العراقية لاستهداف إيران، ما أدى إلى ردود فعل من أطراف مختلفة.

ويقول الكناني، لمجلة "فيلي"، إن استهداف القواعد العسكرية قد يكون "أمرًا متوقعا"، لكنه يلفت إلى أن "استهداف البعثات الدبلوماسية وحقول النفط والمباني المدنية غير مبرر، وقد تكون هناك جهات أخرى مستفيدة من هذه العمليات بهدف تجريم الفصائل".

ويعكس هذا الطرح إشكالية "تعدد الروايات"، والتي تعد أحد أبرز التحديات في توصيف هذه الهجمات قانونيًا، إذ رغم خطورة الهجمات، يواجه توصيفها كجرائم حرب عقبة أساسية تتمثل في

صعوبة الإسناد القانوني، إذ تعتمد الجهات المنفذة على أسماء وهمية وواجهات إعلامية غير معروفة مع غياب إعلان رسمي واضح، وهو ما يعرف في القانون الدولي بمفهوم "الإنكار المُقبول".

لكن خبراء يرون أن تكرار الهجمات ونمط الأهداف ونوعية الأسلحة المستخدمة يمكن أن يشكل "نمطا سلوكيًا" يستخدم كدليل غير مباشر في التحقيقات الدولية.

مسارات قانونية

ووفق معطيات حصلت عليها مجلة "فيلي"، فإن التحرك العراقي – بالتنسيق مع حكومة إقليم كوردستان – يسير في ثلاثة اتجاهات: الأول التوثيق الفني من خلال جمع بقايا الطائرات المسيرة وتحليلها لتحديد مصدرها، والثاني التدويل عبر رفع شكاوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي بشأن انتهاك السيادة، والثالث التصنيف من خلال إدراج الجهات المنفذة ضمن قوائم الإرهاب الدولية، مع التركيز على "المسؤولية الجنائية للقادة".

ويشير مختصون إلى أن استهداف المنشآت النفطية في دهوك والبصرة يمثل نقطة تحول خطيرة، فالقانون الدولي يعتبر المنشآت الاقتصادية المدنية ومصادر الطاقة ضمن "الأعيان المدنية" التي يُحظر استهدافها ما لم تستخدم لأغراض عسكرية مباشرة، وبالتالي فإن ضرب هذه المنشآت دون مبرر عسكري واضح أو مع أضرار واسعة للمدنيين يعزز احتمال تصنيف الهجمات كـ"جرائم حرب".

حصيلة الهجمات

وكانت منظمة "CPT" الأميركية قد كشفت، عن تعرض إقليم كوردستان لـ474 هجوما أسفر عن 14 ضحية و93 مصابًا خلال شهر منذ اندلاع الحرب بين أميركا وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى في 28 شباط/فبراير 2026.

وبحسب تقرير صادر عن "فريق كوردستان" في المنظمة الأميركية، فقد نفذ الحرس الثوري الإيراني 179 هجوما، إضافة إلى 295 هجوما نفذتها جماعات مسلحة موالية لإيران داخل العراق.

وبين التقرير أن الهجمات استهدفت مواقع متعددة شملت القنصلية الأميركية، وقواعد عسكرية، ومقرات الأحزاب الكوردية الإيرانية المعارضة، إضافة إلى مواقع تابعة لوزارة البيشمركة في حكومة إقليم كوردستان، وحقول نفط، وشبكات اتصالات، ومنازل مدنيين، فضلا عن مرافق عامة ومؤسسات غير حكومية.

وتأتي هذه التطورات مع دخول الحرب التي تشنها إسرائيل والولايات المتحدة على إيران يومها الـ33، وقد أسفرت هذه العمليات العسكرية عن خسائر بشرية هائلة واغتيالات طالت هرم القيادة في طهران، وعلى رأسهم المرشد الأعلى علي خامنئي.

وردت إيران على الهجوم الأميركي – الإسرائيلي، ما أسفر عن تداعيات واسعة في دول المنطقة، شملت كلا من العراق وإسرائيل والأردن والكويت والبحرين وقطر والإمارات والسعودية.

" أراضي إقليم كوردستان هي جزء من أراضي العراق، وبالتالي فإن أي اعتداء عليها يُعد اعتداءٍ على السيادة العراقية، ويُصنِّف كجريمة إرهابية وفق قانون مكافحة الإرهاب العراقي، وقد تصل عقوبتها إلى الإعدام".

فيلي :

شـهد العـراق بعـد عـام 2003، تحـولات أمنيـة وسياسـية واقتصاديـة وإعلاميـة غيـر مسـبوقة، عقـب سـقوط نظـام حـزب البعـث بزعامـة صـدام حسـين.

٢٣ عاماً على سقوط نظام صدام..

ماذا تغيّر في العراق؟

ففي التاسع من نيسان/ أبريل قبل 23 عاما، شكل دخول الدبابات الأميركية إلى قلب العاصمة العراقية بغداد، لحظة فاصلة في تاريخ البلاد، أنهت 35 عاماً من الحكم الديكتاتوري، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة مليئة بالتحديات والفرص على حد سواء.

ومنذ ذلك التاريخ، واجه العراقيون صدمة كبرى في أمنهم الوطني، إذ تم حل الجيش العراقي ووزارتي الدفاع والداخلية، ما تسبب في فراغ أمني أدى إلى ظهور جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية مثل "القاعدة" ثم "داعش".

وعلى الصعيد السياسي، تحولت البلاد من نظام شمولي إلى تعددية هشة، عكسها الصراعات بين القوى السياسية وانقسامات المجتمع العراقي، وأثرت على الهوية الوطنية، بحسب سياسيين.

كما أن الاقتصاد لم يسلم من هذه التحولات، فبينما انتقل من مرحلة الحصار - الذي استمر قرابة 13 عاماً - إلى مرحلة الانفتاح، أصبح يعتمد بشكل شبه كامل على النفط.

وجعل هذا الاقتصاد الريعي، العراقيين رهينة لتقلبات الأسواق العالمية والعوامل الجيوسياسية الإقليمية، كما حصل مؤخراً في تداعيات الحرب الأميركية-الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز الذي يعد شرياناً

٢٣ عاماً على سقوط نظام صدام.. ماذا تغير في العراق؟

لتصدير النفط العراقي.

أما في الإعلام، فقد شهد العراق تحولاً جذرياً من إعلام مركزي موحد إلى فضاءً إعلامي متنوع، تقنياً ومحتوى، لكنه ظل يعاني من الضعف المهني والتأثير السياسي الطائفي، وهو ما يؤكده الباحث الأكاديمي الدكتور حيدر شلال في قراءته للمشهد الإعلامي العراقي.

الواقع السياسي

ولتقييم التحولات التي طرأت على النظام السياسي العراقي بعد سقوط الديكتاتورية، يؤكد سياسيون أن "المشهد السياسي بعد 2003 كان مرحلة انتقالية صعبة"، كما يصف ذلك فهد الجبوري، القيادي في تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، المنضوي ضمن الإطار التنسيقي الذي يجمع القوى السياسية الشيعية الحاكمة في البلاد.

ويقول الجبوري لـ مجلة "فيلي"، إن "الأحداث التي جرت بعد 2003 وحتى اليوم عن طبقة سياسية ونظام سياسي وطبقة شعبية وعامة الناس، ومنذ خمس دورات انتخابية شارك فيها جزء من الشارع العراقي في اختيار ممثليه، كانت مليئة بالتحديات، من نظام دكتاتوري قمعي إلى مرحلة ديمقراطية غير منضبطة، نتج عنها مشاكل كبيرة وأزمات مستمرة."

وبحسب الجبوري، فإن الجماعات السياسية التي تشكلت بعد الغزو، أدت إلى انقسامات حادة انعكست على الهوية الوطنية، قائلا: "فقد جزء من الشعب العراقي هويته الوطنية، وبرزت هويات بديلة، طائفية وعرقية وحزبية، انعكست في مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت ساحة لتسقيط الآراء، بين من يوصف بـ(الوطنجي) وآخر يسمي المعترض بـ(الذيل) أو (العميل)".

ويشير إلى أن هذه الفوضى السياسية "الطبيعية" بعد سنوات طويلة من القمع تحتاج إلى تقنين تدريجي لإعادة الدولة إلى دورها المركزي، مبيناً: "نحن الآن في منتصف الطريق لصياغة معادلة أساسية، وهي أن تكون الدولة الراعية والمسؤولة عن كل التفاصيل، وهناك قوى سياسية تدعم هذا المفهوم، لكن في المقابل هناك قوى أخرى ترى من مصلحتها إضعاف الدولة وإخفاء وجودها."

التحولات الأمنية

وعلى الصعيد الأمني، واجه العراق تحديات هائلة منذ اليوم الأول للغزو، بدأت بخطأ استراتيجي كبير أصدره الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، بحل الجيش العراقي ووزارتي الدفاع والداخلية، وتسريح نحو 400 ألف جندي، وهذا القرار بحسب الخبير العسكري علي المعماري، كان السبب الرئيس لفوضى السنوات الأولى.

ويوضح المعماري لـ مجلة "فيلي"، أن "قرار بريمر كان جائراً، إذ ترك العراق في حالة من القلق الأمني وعدم الاستقرار، ما أدى إلى ظهور الجماعات المسلحة والإرهاب الطائفي والانقسامات القومية"، مؤكداً أن "العراق بحاجة اليوم إلى سياسة وطنية عابرة للعقائدية لضمان سيادته واستقرار البلاد أمنياً."

ويلفت الخبير العسكري، إلى أن ظهور تنظيمات مثل "القاعدة" لاحقاً، ثم "داعش"، كشف عن هشاشة المؤسسات الأمنية في تلك المرحلة، وأدى إلى صراع مسلح دام سنوات، كان للمواطن العراقي نصيب فيه من الخوف والمعاناة.

ويؤكد أن "مرحلة فرض الدولة على الجميع هي المرحلة المقبلة، بعد طي صفحة تحديات (داعش) والانفلات الأمني، على أن تأخذ الدولة مكانها الطبيعي في النظام السياسي البرلماني كما منصوص عليه في الدستور."

الاقتصاد العراقي

أما من الجانب الاقتصادي، فقد انتقل الاقتصاد العراقي بعد 2003 من الحصار والعقوبات إلى مرحلة جديدة، لكنها لم تحقق الطموحات المرجوة، بحسب الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج.

ويوضح الفرج لـ مجلة "فيلي"، أن "الاقتصاد لم يتحول من الحصار إلى الانفتاح فقط، بل أصبح يعتمد بشكل شبه كامل على النفط"، لافتاً إلى أن "أي حديث عن الإصلاح مرتبط بثلاثة محاور، تبدأ بفك ارتباط الموازنة بأسعار النفط، ثم تنويع مصادر الدخل، وصولاً إلى بناء مؤسسات اقتصادية حقيقية."

ورغم أن العراق يمتلك موارد هائلة، لكنه يعاني من بطالة مرتفعة وضعف الخدمات وهشاشة مالية، وفقاً للخبير الاقتصادي، مؤكداً أن "الاعتماد الأحادي على النفط يجعل الاقتصاد رهينة لتقلبات الأسعار والعوامل الجيوسياسية، فيما غياب قطاعات الإنتاج الأخرى مثل الزراعة والصناعة أدى إلى تضخم القطاع العام على حساب الإنتاج الحقيقي."

كما يشير الفرج إلى تحد آخر ناشئ من الانفتاح على الاستيراد بعد 2003، قائلاً إن "هذا الانفتاح فتح شهية التجار والدول المجاورة على حساب المنتج المحلي، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد العراقي رغم الموارد الضخمة."

التحولات الإعلامية

ولم تقتصر تأثيرات التحول قبل 23 عاماً على السياسة والأمن والاقتصاد فحسب، بل امتدت لتشمل الإعلام الذي شهد هو الأخر تحولاً جذرياً بعد 2003، وفق أستاذ الإعلام الدكتور حيدر شلال.

ويوضح شلال لـ مجلة "فيلي"، أن "الإعلام انتقل من مركزي موجه إلى فضاء تعددي مفتوح، وتعددت الوسائل وتنوعت الخطابات، لكنها عانت من ضعف التنظيم المهني والتشريعي، ما جعل الإعلام ساحة صراع بين القوى السياسية والدينية والاجتماعية، مع التأثير على مصداقية المحتوى."

وساهم تطور التكنولوجيا في صعود الإعلام الرقمي، وجعل الجمهور فاعلاً في صناعة المحتوى، إلا أن ضعف المهنية وانتشار خطاب الكراهية بقي تحدياً، بحسب شلال، مؤكداً: "لا يزال هناك حاجة لبناء إعلام مهني متوازن يجمع بين الحرية والمسؤولية، ويهدئ النفوس بدل أن يروعها."

السياق الإقليمي

من جهته، يقدم أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، عصام الفيلي، رؤية استراتيجية أوسع تربط كل التحولات المحلية بالتحولات الإقليمية والإعلامية، قائلاً إن "سقوط النظام عام 2003 كان بداية مشروع الشرق الأوسط الجديد".

ويرى الفيلي خلال حديثه لـ مجلة "فيلي"، أن "سقوط النظام عام 2003 ساهم في سقوط أنظمة متعددة سلمياً، وأوجد حضوراً إسرائيلياً كبيراً في المنطقة العربية، عبر علاقات دبلوماسية جديدة، كما أسهم في استنزاف القدرات الاقتصادية للدول بسبب الصراعات الداخلية."

ويضيف في الختام أن "ما بعد 2003 رسم خارطة شرق أوسط جديد، تكاد توازي اتفاقية سايس-بيكو، كما ستظهر مشاريع اقتصادية وأمنية كبرى في المرحلة المقبلة."

> "فقد جزء من الشعب العراقي هويته الوطنية، وبرزت هويات بديلة، طائفية وعرقية وحزبية، انعكست في مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت ساحة لتسقيط الآراء، بين من يوصف بـ(الوطنجي) وآخر يسمي المعترض بـ(الذيل) أو (العميل)"

العراق نموذجاً..

العقوبات الدولية حرب بوسائل أخرى تدفع ثمنها الشعوب

فيلي :

تعكس العقوبات التي تفرضها دول على أخرى، مثلما حصل في العراق منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى العام 2003، وما يجري في إيران وكوبا، شكلا من أشكال "الحرب بوسائل أخرى"، وتتسبب بوفيات تعادل خسائر الحروب العسكرية نفسها كما تقول شبكة "تي آر تي" التركية.

العقوبات الدولية حرب بوسائل أخ

وأوضحت الشبكة التركية الناطقة بالإنكليزية، في تقرير ترجمته مجلة "فيلي"، أنه في حين يستمر تساقط القنابل في الشرق الأوسط رغم وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، فإنه يوجد هناك شكل آخر من العنف المتواصل، حتى وإن كان أقل حدة، وهو العقوبات، والتي تعرّفها الأمم المتحدة بأنها إجراءات لا تتضمن استخدام القوة المسلحة.

إلا أن التقرير لفت إلى أن أهم هذه الإجراءات التي تكون أحادية الجانب، هي قيود تفرضها جهة ما لإجبار دولة أخرى على تغيير سلوكها، موضحاً أن كوبا، الخاضعة للعقوبات الأميركية منذ العام 1960، وإيران منذ العام 1979، تعكسان هذا الأمر بوضوح، وكذلك العراق الذي شهد عقوبات متعددة الأطراف فرضت عليه منذ العام 1990، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا عرقلتا رفعها.

عقوبات على المدنيين

ولفت التقرير إلى أنه يتم تقديم هذه العقوبات كبديل غير عسكري يستهدف الحكومات، إلا أنها تؤثر على المدنيين بشكل غير متناسب، لأنها تضعف الأنظمة الصحية وتقيد التجارة، وتتسبب بتآكل اقتصادات الدول التي تعاني من أجل توفير الاحتياجات الأساسية.

واستعان التقرير بالدراسة التي نشرتها مجلة "ذا لانسيت غلوبال هيلث" في العام 2025 تحت عنوان "تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على معدلات الوفيات"، التي تناولت بيانات 152 دولة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1971 و2021، وقدرت أن العقوبات تسببت بزيادة الوفيات بنحو 564 ألف حالة وفاة سنوياً.

وهو رقم يقارب بعض التقديرات لإجمالي وفيات الحروب السنوية، بما في ذلك ما يشمل المدنيين، في حين ان 51% من هذه الوفيات تحدث بين الاطفال دون سن الخامسة، وبين كبار السن الذين تتراوح أعمارهم بين الستين والثمانين.

وتابع قائلا إن العقوبات قد تكون أكثر "فتكاً"، وتُعمل كـ"حرب بوسائل أخرى"، بل وتمهد الطريق لاستخدام القوة مجدداً، وتستخدم ضد العديد من دول الجنوب، كأدوات للعقاب والاستنزاف وفرض تغيير السلوك، وإضعاف قدرة الدولة على العمل.

وأشار إلى أن تزايد استخدام الولايات المتحدة لهذه العقوبات، بنسبة تزيد عن 900% خلال الـ20 سنة الماضية، يظهر مدى رسوخ منطق الإكراه، مضيفاً أن نماذج إيران وكوبا والعراق تظهر كيف يتخذ هذا الضغط أشكالاً مختلفة، إلا أنه يتبع المنطق نفسه من خلال الخنق الاقتصادي، والتفاوض القسري، والتهديد الدائم بالتدخل العسكري.

سابقة العراق

وذكر التقرير أن تجربة العراق أظهرت كيف يمكن للعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن أن تتجاوز هدفها المعلن، وأن تتحول، من خلال عرقلة رفعها، إلى أداة استنزاف طويلة.

وبعدما ذكر التقرير بأنه بعد غزو العراق للكويت العام 1990، فرضت عقوبات واسعة من خلال القرار 661، ثم بعد حرب 1991، جعل القرار 687 رفع هذه العقوبات مشروطاً بنزع سلاح العراق، أوضح أن آثار العقوبات كانت وخيمة حيث أنه في غضون ستة أسابيع، نفدت الإمدادات، وبحلول نهاية العام 1990، تفاقمت أزمة نقص الغذاء.

وأشار إلى أن هذه الكارثة الإنسانية قادت ثلاثة مسؤولين كبار في الأمم المتحدة، وهم دينيس هاليداي، وهانز فون سبونيك، وجوتا بورغاردت، إلى الاستقالة.

ولفت التقرير إلى تصريح هاليداي بأن تأثير العقوبات بأنه "إبادة جماعية"، وهو ما يتوافق مع تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" لعام 1995، والتي تسببت بأكثر من مليون حالة وفاة بين البالغين و567 ألف حالة وفاة بين الأطفال.

وأضاف أنه على الرغم من أن الوكالات المسؤولة أنهت عملها بين عامي 1997 و1998 إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا صوتتا ضد رفع الحظر، وهو ما تسبب في إطالة أمد العقوبات التي استنزفت العراق، وتحولت في نهاية المطاف إلى جزء من إستراتيجية تغيير النظام، ثم جاءت الضربة القاضية العام 2003 مع الغزو الأميركي للعراق، وذلك بدعم حاسم من بريطانيا، بذريعة "أسلحة الدمار الشامل".

وبعدما ذكر بموقف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بأن هذا الغزو مخالف للقانون الدولي، قال التقرير إن الغزو أدى خلال العقدين التاليين، إلى دوامة من الاحتلال، وتفكك الدولة، والتفتت، والعنف.

وتابع قائلا إنه مثلما هو الحال مع إيران حالياً، فقد جرى تبرير استخدام القوة بـ"تهديد" يشكك بمصداقيته المفتشون الدوليون.

إيران

اثار العقوبات الامريكية المفروضة على كوبا منذ العام 1962

وذكر التقرير بأن الولايات المتحدة فرضت عقوبات أحادية على إيران منذ العام 1979، بعد الثورة التي أطاحت بالشاه، أحد أبرز حلفائها الإقليميين، واقتحام سفارتها في طهران، إلا أن واشنطن مع مرور الوقت وسعت نطاق هذه العقوبات، متذرعة باتهامات تتعلق بـ"الإرهاب" و"انتهاكات حقوق الإنسان" والبرنامج النووي.

ولفت التقرير إلى أن الحظر التجاري الأولي تبعته قيود على النفط والغاز والخدمات المصرفية والنقل، بالإضافة إلى عقوبات على الشركات والبنوك الأجنبية التي تتعامل مع إيران، ثم انضمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى جهود العقوبات منذ العام 2006، وإن كانت بمبادرات محدودة أكثر وتركز على البرنامج النووي.

وبعدما استعرض التقرير مسار العقوبات والاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأميركي دونالد ترمب في ولايته الأولى، قال إن تأثير العقوبات صار محرجاً حيث انخفضت قيمة العملة، وتزايد التضخم فيما يتحدث المواطنون عن نقص في الادوية الأساسية، في حين تلا كل ذلك حرب في حزيران/ يونيو 2025، ثم الحرب الأميركية - الإسرائيلية الآن على إيران برغم أن المفاوضات النووية كانت قد استؤنفت.

كوبا

وأشار التقرير إلى أن كوبا تعتبر نسخة أخرى من المنطق نفسه، إلا أنها ازدادت حدة مع عودة ترمب حيث أنه لا وجود لحرب مفتوحة حاليا، وإنما إستراتيجية خنق طويلة مرفقة بتهديدات بالتدخل لإخضاع البلد.

وأشار التقرير إلى أن العقوبات الأميركية بدأت بحظر جزئي في العام 1960، ثم تحولت إلى حظر تجاري شامل في العام 1962، لافتاً إلى أن الحظر صار مع الوقت يطال الوقود والواردات الأساسية، وهو ما أثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية، وفاقم من هشاشة وضع الطاقة، وأضعف الإمدادات الغذائية، على الرغم من أن خبراء الأمم المتحدة الحصار بأنه "انتهاك خطير للقانون الدولي".

وتابع التقرير أن الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، صرح مؤخراً بأن الجزيرة لم تتلق أي نفط منذ ثلاثة شهور، وأن الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 40% من احتياجاتها من الوقود.

أما ترمب، بحسب التقرير، فقد لخص المنطق الكامن وراء الضغط بقوله إن هافانا لا تملك مالاً ولا نفطاً ولا غذاء، ولذلك فهي تريد "مساعدة" من واشنطن، مضيفاً أنه بعد إيران، "ستكون كوبا هي التالية".

وبحسب التقرير، فإن قضية العراق أدت إلى تقويض نموذج العقوبات الشاملة ضد دولة ما في الأمم المتحدة، وأثارت نقاشاً واسعاً حول تأثيراتها الإنسانية، مضيفاً أن مجلس الأمن الدولي لم يعد يفرض مثل هذه الإجراءات، وتحول التركيز على العقوبات الاحادية، التي باتت الآن محوراً أساسياً في السياسة القسرية للغرب.

وتابع قائلاً إن العديد من الخبراء يتساءلون عما إذا كانت العقوبات فعلاً تمثل حلاً بديلاً "أنظف" من الحرب.

واستند التقرير على مقال تحت عنوان "أسلحة ضد الضعفاء: القانون الدولي والاقتصاد السياسي للإكراه"، تؤكد فيه الأستاذة في جامعة ييل الأميركية أصلي يو. بالي، أن العقوبات تنتج "جوعاً وأوبئة كان من الممكن تجنبها"، وغالباً ما تخفي أهدافاً إستراتيجية تحت ستار "حقوق الإنسان" أو "الديمقراطية".

وخلص التقرير إلى القول إن السؤال الجوهري ليس فقط ما تحققه العقوبات، بل من يملك صلاحية فرضها وعلى من؟، مضيفاً أن السؤال هو من يعاقب ومن يملك سلطة فرض العقوبات؟.

> " إن تأثير العقوبات صار محرجاً حيث انخفضت قيمة العملة، وتزايد التضخم فيما يتحدث المواطنون عن نقص في الادوية الأساسية، في حين تلا كل ذلك حرب في حزيران/ يونيو 2025، ثم الحرب الأميركية - الإسرائيلية الآن على إيران برغم أن المفاوضات النووية كانت قد استؤنفت".

الخوارزميات
بين أحضان الجلادين الصامتين

بدر اسماعيل شيروكي

لم تعد للإنسان كلمة الفصل في العيش في عالم يقرر فيه شن الحرب أو إحلال السلام؛ فعندما نستيقظ في صباحنا نجد أن قرار الحياة والموت قد انتقل من أفواه البشر إلى ظلمات الخوادم العملاقة.

ان الذي يحدث اليوم ليس مجرد تطور في استخدام السلاح؛ بل هو انقلاب تاريخي ومروع في مفهوم القتل، إذ تحول الذكاء الاصطناعي من أداة طيعة إلى سيد لا يرحم، يقرر من تستمر نبضات قلبه، ومن تعلق صورته في سجلات الموتى ويمحى أثره.

في الحروب التي شهدتها المنطقة مؤخرا، وخصوصا تلك التي قدمتها أمريكا وإسرائيل كعرض تكنولوجي بلون الدم، رأينا كيف تم طرد الضمير من معادلة الصراعات! فعندما يتمكن نظام ذكي من تحديد آلاف العناوين كفرائس بشرية في أقل من ثانية، فهذا يعني أن قيمة الإنسان لديهم باتت تساوي مجرد كود رقمي أو هدفا تدور حول الشبهات. وهنا، لم يعد الموت كارثة إنسانية، بل مجرد بيانات جافة تخلق في طرفة عين ظرفا يسهل قرار القتل والتدمير.

لقد أثبتت الحرب الأخيرة أن هذه الآلات عديمة الروح لم تصنع لتسمع حشرجة بكاء أمّ أو لتحمي قداسة الحياة، بل مهمتها تنحصر في التحديد والإصابة. وعندما تحكم الخوارزمية، تتحول الرحمة إلى تكلفة إضافية لا معنى لها. إن إستراتيجية هذه الحرب الجديدة بسيطة ووحشية في آن واحد تتلخص في قتل أكبر عدد من الناس بأقل ثمن وخسائر. فطائرة مسيرة (درون) رخيصة الثمن تعمل بعقل الخوارزميات البارد، تخلق كوارث لا يستوعبها العقل البشري.

لقد أثبتت فاجعة مدرسة (ميناب) في إيران وعشرات الحوادث المماثلة، أن (الخطأ الخوارزمي) ليس مجرد مصطلح تقني، بل هو ستار للتغطية على جرائم حرب كبرى، فعندما تقتلك آلة، لا أحد يعتذر، ولا أحد يتحمل وزر هذه الجريمة على عاتقه؛ وهذا التهرب من العقاب هو التهديد الأكبر لمستقبل الجنس البشري.

إن الخطورة لا تتوقف عند هذا الحد، بل إن دول المنطقة تحولت إلى مختبر كبير لاختبار الأسلحة الذكية دون أي وازع أخلاقي لحماية المدنيين. فنحن أمام احتلال بياناتي عميق؛ فالمنصات الرقمية تحول كل حركاتنا، وكل كلمة في هواتفنا ووسائل التواصل الاجتماعي، لتلك الخوارزميات التي ستقرر اليوم أو غدا مصير حياتنا أو موتنا..

إن العالم يسير نحو مسار تعد فيه كل ابتكاراته الجديدة أسلحة فتاكة يتم استخدامها، ومعيار السيادة الوطنية لم يعد مرتبطا بالحدود الجغرافية، بل بمن يسيطر على الخوادم والبرمجيات داخل عقولنا وأسلحتنا؛ وإذا استمر الوضع بهذا المنحى، فإننا نسير نحو عصر أكثر قسوة؛ فالخوف ليس من أن تصبح الآلة بديلا للإنسان، بل الخطر الأكبر هو أن يتحول الإنسان إلى آلة بحيث لا يهتز ضميره بعد الآن لرائحة الدم والألم. الكل يؤكد بأن العالم بحاجة إلى انتفاضة أخلاقية ومقاومة رقمية، لكن التحدي الأكبر يكمن في كيفية إنقاذ البشرية من بين براثن هذه الكودات الخالية من المشاعر.

يجب أن نفهم أن العالم الذي تكون فيه الآلة هي صاحب القرار النهائي، هو عالم قد فقد مسبقا كل معانيه الجميلة. إن خطر المستقبل لا يقتصر على الصواريخ والمسيرات والأسلحة الحالية؛ بل في تلك الأنظمة عديمة الإحساس التي تشوه الرأي العام وتغزو عقول أجيالنا، لدرجة تجعلنا نرى القتل مجرد خطأ في النظام وليس جريمة.

وبعد كل ما خلفته الحرب الراهنة من دمار وسفك للدماء، نحن على يقين بأن العراق يتخلف بـ 20 إلى 30 عاما على الأقل في مجالات إنتاج الخوادم العملاقة، والرقائق الإلكترونية المتطورة، وامتلاك البنية التحتية الفيزيائية؛ وهو في هذا المجال لا يزال مجرد مستخدم بدائي. وهذا يعني أننا، حتى في مقام الدفاع عن النفس، لا نملك القدرة على خوض غمار هكذا حروب، ولن يكتب لنا النصر في أي صراع من هذا النوع.

الكاش أولاً..
لماذا يفشل الدفع الإلكتروني في كسب ثقة العراقيين؟

فيلي :
في العراق، ما يزال الكاش يحتفظ بمكانته كوسيلة الدفع الأكثر حضوراً في الحياة اليومية، رغم التوسع التدريجي في خدمات الدفع الإلكتروني.

فبينما تتطور الأنظمة المالية وتتعدد البطاقات والتطبيقات المصرفية، يظل التعامل النقدي الخيار المفضل لدى شريحة واسعة من المواطنين، باعتباره الأسرع والأبسط والأكثر أماناً من وجهة نظرهم، في ظل استمرار التحديات المرتبطة بالثقة بالخدمات المصرفية واستقرارها.

آراء وتعليقات

ويقول المواطن طه أحمد، لمجلة "فيلي"، إنه يفضل استخدام النقد (الكاش) في تعاملاته اليومية بدلاً من بطاقات الدفع الإلكتروني، رغم امتلاكه بطاقة مصرفية، موضحاً أنه لا يستخدمها إلا عند نزول راتبه، حيث يقوم بسحبه كاملاً فوراً.

ويضيف أن السبب يعود إلى سهولة التعامل بالكاش من جهة، إلى جانب مخاوف متداولة بشأن احتمال حدوث عمليات سرقة أو سحب غير مبرر من البطاقات دون علم أصحابها أو إشعار مسبق من المصارف.

ووفقاً أحمد، فإن هذه المخاوف، سواء كانت صحيحة أو مجرد أحاديث شائعة، دفعته إلى تجنب الاحتفاظ بأي مبالغ داخل البطاقة، والاعتماد بدلاً من ذلك على النقد في جميع معاملاته اليومية، مبيناً أن ضعف الثقة بوسائل الدفع الإلكتروني ما يزال عاملاً مؤثراً لدى شريحة من المواطنين، رغم انتشار هذه الخدمات بشكل متزايد.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد بطاقات الدفع في العراق تجاوز 20–22 مليون بطاقة، إلا أن الاستخدام الفعلي يبقى أقل من حجم التوزيع، كما يوضح البنك المركزي أن حجم الكتلة النقدية يبلغ 93 تريليون دينار، في حين لا يتجاوز الموجود داخل المصارف 11 تريليون دينار.

الكاش رغم الإصلاح

من جانبه، يقول المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، لمجلة "فيلي"، إن "الاقتصاد غير الرسمي ما يزال يشكل حصة كبيرة من النشاط في العراق، ما يعزز الاعتماد على النقد في التعاملات اليومية، خصوصاً في الأسواق والأعمال الصغيرة".

ويرى أن العوامل الثقافية وضعف الوعي المالي الرقمي تلعب دوراً في تفضيل الكاش، إلى جانب بعض المخاوف المرتبطة بالرسوم أو الأخطاء التقنية، مشيراً إلى أن العديد من حاملي بطاقات الدفع يستخدمونها لسحب الرواتب فقط، ما يحد من انتشارها كوسيلة دفع فعلية.

وفي المقابل، يلفت صالح، إلى وجود مؤشرات إيجابية متنامية، إذ يشهد العراق توسعاً ملحوظاً في استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، خاصة في محطات الوقود وبعض الخدمات، بدعم من البرنامج الحكومي للإصلاح الاقتصادي والمصرفي.

وتابع حديثه بالقول إن "جهود الحكومة تتقدم في تعزيز التحول الرقمي عبر التوسع في الجباية الإلكترونية، ونشر الشمول المالي، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات، إلى جانب تقديم حوافز لتشجيع الاستخدام"، مضيفاً أن "العراق يسير تدريجياً نحو ترسيخ ثقافة الدفع الإلكتروني، مدعوماً بإصلاحات مستمرة تهدف إلى بناء نظام مالي رقمي أكثر كفاءة واستقراراً".

وبحسب الإحصائيات، فإن نحو 90% إلى 95% من المدفوعات في العراق ما تزال نقدية (كاش)، كما جاء في تقارير ودراسات اقتصادية حديثة.

ثقافة الدفع الرقمي

بدوره، يؤكد الخبير المالي محمود داغر، أن الانتقال من التعامل النقدي إلى الدفع الإلكتروني في العراق لا يعد مجرد خطوة تقنية، بل هو تحول ثقافي يحتاج إلى وقت ووعي مجتمعي، ولا يمكن تحقيقه خلال فترة قصيرة.

وفي حديث لمجلة "فيلي"، يشير إلى أن هذه العملية تواجه تحديات عدة، أبرزها عدم اكتمال الدورة الاقتصادية بشكل منظم، بما يشمل تسجيل المحال التجارية، وتوثيق الأملاك، وفتح الحسابات المصرفية، وهي عوامل أساسية لخلق بيئة مالية رقمية متكاملة.

وطبقاً لحديث داغر، فإن غياب شريحة واسعة من المستهلكين والبائعين عن النظام المصرفي يحد من توسع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، موضحاً أن تعزيز هذا التحول يتطلب رفع مستوى الثقة بالقطاع المصرفي، إلى جانب تقديم حوافز مشجعة للمستخدمين، سواء من المستهلكين أو أصحاب الأعمال، مثل الخصومات أو المزايا الإضافية مقارنة بالدفع النقدي.

ويبين أن فرض الدفع الإلكتروني بشكل إجبّاري قد لا يحقق نتائج إيجابية، بل إن تشجيع الاستخدام الطوعي عبر الحوافز هو الطريق الأكثر فاعلية، لافتاً إلى أن منظومة الدفع الإلكتروني في العراق لا تزال حديثة نسبياً، إذ بدأت بالظهور قبل نحو عامين فقط، ما يجعلها في مرحلة التأسيس الأولى، مع توقعات بتطور تدريجي وزيادة في معدلات الإقبال خلال الفترة المقبلة.

من جهة أخرى، يرى مصدر مطلع، أن معظم دول العالم اتجهت نحو الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني، مع تراجع كبير في استخدام النقد في العديد من المعاملات اليومية، في إطار التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

ويوضح المصدر خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن "الدفع الإلكتروني في العراق يمثل خطوة إيجابية نحو الحداثة والتطور المالي، إلا أنه يواجه تحديات عدة، أبرزها ضعف البنية التحتية المصرفية، والحاجة إلى تعزيز دور البنك المركزي في هذا المجال، فضلا عن محدودية الوعي بالثقافة المالية الرقمية لدى شريحة من المواطنين".

كما أن هناك حاجة إلى رقابة ومتابعة أكثر فاعلية من قبل البنك المركزي والجهات المعنية على شركات الدفع الإلكتروني، في ظل وجود استقطاعات مالية تفرض على بطاقات الموظفين والمتقاعدين، وفقاً لحديث المصدر.

وبحسب المختصين، فإن تطوير هذا القطاع يتطلب معالجة هذه التحديات بشكل متكامل، لضمان بناء نظام دفع إلكتروني أكثر كفاءة وثقة في العراق.

وفي السياق ذاته، يقول الخبير الاقتصادي محمد الحسني، لمجلة "فيلي"، إن "هيكل السيولة في العراق ما يزال يعكس اعتماداً مرتفعاً على النقد"، مبيناً أن "نحو 40% إلى 45% من الكتلة النقدية ما تزال خارج الجهاز المصرفي، في حين لا تتجاوز نسبة الأموال داخل البنوك بين 55% إلى 60%".

ويعتقد أن "هذا الواقع يعكس تحديات هيكلية في القطاع المالي، أبرزها ضعف الثقة بالمصارف وتراجع استخدام الأدوات المصرفية الحديثة مقارنة بالتعامل النقدي المباشر".

ويختم الحسني، حديثه قائلا إن "أغلب مناطق العراق، خاصة أسواق الجملة مثل الشورجة وجميلة وغيرها، ما تزال تعتمد بشكل شبه كامل على الكاش في التعاملات اليومية، مع ضعف الإقبال على الدفع الإلكتروني نتيجة عدم الثقة بالمصارف والخوف من المشكلات الفنية أو الأمنية المرتبطة بالبطاقات والحسابات البنكية".

> " العوامل الثقافية وضعف الوعي المالي الرقمي تلعب دورا في تفضيل الكاش، إلى جانب بعض المخاوف المرتبطة بالرسوم أو الأخطاء التقنية، ما يحد من انتشارها كوسيلة دفع فعلية. ".

رداءة الخدمة وغلاء الاشتراك: المواطن العراقي في متاهة الشبكة

فيلي :

يرى خبراء عسكريون ومحللون سيبرانيون، أن الحروب الحديثة لم تعد تُقاس بعدد الجنود أو حجم الترسانة العسكرية، بل بمدى القدرة على السيطرة على المعلومات، وهي ما يعبر عنها بالحرب السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

في الوقت الذي يتسابق فيه العالم نحو آفاق الذكاء الاصطناعي، يجد المواطن العراقي نفسه عالقا في دوامة ما يسمى "النانو" وتذبذب الإشارة، ليتحول حقه في الوصول إلى المعرفة الرقمية من خدمة أساسية إلى ترف مثقل بالضرائب والوعود.

إن أزمة الإنترنت في العراق لم تعد مجرد بطء في تحميل البيانات، بل غدت وجها جديدا من وجوه الفوارق الطبقية، اذ يجبر ذوو الدخل المحدود على اختيار باقات اقتصادية بطيئة تبقي تطلعاتهم الرقمية في حدودها الدنيا، وتستنزف الاشتراكات المرتفعة ميزانيات العائلات في بلد لا يزال يعتمد نظام "الأبراج" العتيق كبديل عن الألياف الضوئية الموعودة.

وتتداخل عدة عوامل تجعل الخدمة في العراق لا ترتقي لمستوى الطموح مقارنة بدول أخرى، من ذلك الاعتماد على "الوايرلس" بالأبراج، فأغلب اشتراكات المنازل تعتمد على تقنية الواي فاي من الأبراج المحلية، هذه التقنية تتأثر بالظروف الجوية، والتداخل في الموجات، والزخم على "النانو"، مما يسبب ضياعا كبيرا في السرعة قبل وصولها للجهاز.

وتمر الخدمة في العراق بسلسلة طويلة من الوسائط والوكلاء، البوابة الدولية وشركات تجهيز الإنترنت والوكيل الرئيس وصاحب البرج المحلي، وغير ذلك، وكل حلقة في هذه السلسلة تأخذ هامش ربح وتتسبب في استهلاك جزء من جودة الإشارة.

ان العراق يستورد سعات الإنترنت من دول الجوار أو عبر الكوابل البحرية وتكلفة تمرير هذه السعات وحمايتها في داخل الحدود العراقية مرتفعة، وتنعكس هذه التكاليف على سعر الاشتراك النهائي للسكان. ويأتي تأخر "المشروع الوطني" للألياف الضوئية في طليعة الأسباب، وبرغم البدء ببعض المشاريع، إلا أن التغطية ما تزال محدودة جغرافيا، ولا زال كثير من الناس يعتمدون على الكوابل النحاسية القديمة أو الأبراج.

وتعتمد الدول المتقدمة في مجال الانترنت، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، أو دول شمال أوروبا، استراتيجيات تقنية وإدارية مختلفة تماما ففي هذه الدول، يختفي مفهوم "البرج" في المناطق السكنية، ويصل كابل الألياف الضوئية مباشرة من مركز البيانات إلى داخل المنزل، هذا الكابل ينقل البيانات بسرعة الضوء ولا يتأثر بالتداخلات الكهربائية أو الجو، مما يوفر سرعات ثابتة تصل إلى 1 جيجابايت في الثانية بأسعار زهيدة.

وبدلا من تواجد عدد محدود من المجهزين، تتواجد سوق مفتوحة وتنافسية، وتفرض الحكومات قوانين تمنع الاحتكار، مما يجبر الشركات على تقديم أعلى سرعة بأقل سعر لجذب الزبائن، مع توافر "ضمان جودة الخدمة" الذي يعوض المشترك ماديا في حال انقطاع الخدمة أو هبوط سرعتها.

تقوم هذه الدول بإنشاء مراكز بيانات ضخمة في داخل حدودها، بحيث يجري استضافة محتوى المواقع العالمية محليا، هذا يعني أنك عندما تشاهد فيديو، فأنت لا تستدعيه من خادم في أمريكا، بل من خادم في مدينتك، مما يقلل الضغط على السعات الدولية ويزيد السرعة بشكل هائل.

ولا ينظر للإنترنت المتنقل5G و 4G كبديل لإنترنت المنزل، بل كمكمل له، ويجري ربط أبراج الاتصالات بشبكات ألياف ضوئية فائقة السرعة، مما يجعل تجربة الإنترنت على الهاتف تضاهي سرعة الألياف الضوئية المنزلية.

وللمقارنة، فان واقع الشبكة في العراق (غالبا) ما يعتمد موجات راديوية (أبراج / نانو) وفي الدول المتقدمة على ألياف ضوئية (كابل داخل البيت)، في العراق الاستقرار متذبذب (يتأثر بالجو والزخم) في الدول المتقدمة مستقر جدا وثابت، في العراق يتواجد احتكار أو تعدد وكلاء غير منظم، اما في الدول المتقدمة فهناك تنافسية حرة ورقابة حكومية صارمة. في العراق يجري الاعتماد الكلي على السعات الخارجية وفي الدول المتقدمة على مراكز بيانات ومحركات بحث محلية.

ما يحتاجه العراق فعليا هو تسريع وتيرة مد الكوابل الضوئية للمنازل وتقليل الاعتماد على أبراج الوايرلس، مع تفعيل دور رقابي يضمن للمواطن الحصول على السرعة التي يدفع ثمنها فعليا.

بحسب الأرقام، فان أسرع إنترنت (عام) في العراق تمثله شبكة ايرثلنك Earthlink الذي يعد من أسرع مزودي الخدمة بمتوسط سرعة تنزيل يقارب 38.9 ميجابت / ثانية، وإنترنت الموبايل (G4)، متوسط سرعته في العراق نحو 31 ميجابت/ثانية. الإنترنت المنزلي (كيبل ضوئي/أبراج)، سجل متوسط سرعة النطاق العريض الثابت فيه نحو 38.5 ميجابت/ثانية، وتتجاوز بعض خدمات الـ FTTH الـ 100 ميجابت/ثانية في بعض المناطق.

وأعلى سرعة تنزيل تحققه بعض الشبكات الخاصة (مثل Supercell) بسرعات تحميل بيانات تصل إلى 42.4 ميجابت/ثانية. وللمقارنة بسنغافورة مثلا، فان متوسط سرعة الانترنت فيها للتحميل للنطاق العريض الثابت نحو 368-407 ميجابت في الثانية، مع توفر باقات منزلية تصل إلى 1 جيجابت في الثانية. كما تشهد سرعات الهاتف المحمول (5G) تطورا كبيرا، اذ تصل لمتوسط سرعة تنزيل يتجاوز 145-219 ميجابت في الثانية.

ومن الضروري التذكير ان خدمات الاتصالات في العراق تنقسم إلى شركات الهاتف النقال ومزودي الإنترنت المنزلي، وتوفر آسياسيل (Asiacell) خدمات الإنترنت عبر الهاتف النقال (4G/4.5G)، وتعد من بين الأفضل في تغطية شبكة الهاتف وزين العراق (Zain IQ)، ثاني أكبر مشغل، توفر خدمات 4G واسعة. وكورك تليكوم (Korek Telecom)، تعمل بشكل رئيس في إقليم كوردستان ومناطق أخرى.

وفضلا عن ذلك تتواجد في العراق فاست لنك (Fastlink): مزود رئيس لخدمات الـ 4G المنزلية و سوبرسيل (Supercell)، من المزودين الذين يقدمون سرعات عالية، و شركات أخرى منها فاست عراق، الجزيرة للاتصالات، النبضة، الخزامى، والطوق الأخضر، وتختلف سرعة الإنترنت الفعلية بناء على نوع الاشتراك والموقع الجغرافي في داخل العراق، وتتباين في أسعارها ما يؤدي الى اضطرار محدودي الدخل الى الاعتماد على سرعات بطيئة.

وبرغم تحسن السرعة، تراجع العراق في تصنيف سرعات الإنترنت الثابت إلى المركز 119 عالميا بسبب الاعتماد المستمر على شبكات الأبراج التي تعد أضعف من الكيبل الضوئي الذي لم يفعل في أنحاء العراق كافة بعد. وتعاقدت وزارة الاتصالات العراقية مع شركات وهناك وعود بتحسن الجودة بشكل كبير في المدة المقبلة.

الحية منها غير صالحة للأكل..

"فيـلي" تتقصى نفوق ١٢٠٠ طن من أسماك دجلة

فيـلي :

تفاجأ مربو الأسماك في محافظة واسط الواقعة على بعد 180 كيلومتراً جنوب شرقي العاصمة بغداد، بحدوث نفوق واسع النطاق في الثروة السمكية داخل أقفاص التربية العائمة على ضفاف نهر دجلة.

المدير التنفيذي لمشروع "البركة" لتربية الأسماك في واسط، رسول كريم علي، الذي وصف ما حدث بأنه "مشهد لا يُحتمل".

ويضيف علي: "هذا ليس مجرد مشهد هذه فاجعة تكسر القلب، في صباح كان من المفترض أن يكون كباقي أيام الرزق والتعب، استيقظنا على كارثة لا توصف، رأينا ثروتنا التي بنيناها بسنوات من الجهد والسهر تموت أمام أعيننا".

ويتابع حديثه بنبرة يختلط فيها الغضب بالحسرة: "نحن لم نكن نطلب إلا لقمة حلال لكن في لحظة، وبسبب إهمال قاتل، تحول كل شيء إلى موت جماعي، مياه ملوثة وراكدة محملة بالسموم تركت دون معالجة في نهر ديالى، ثم فتحت لتنساب إلى نهر دجلة، لتكون النتيجة كارثة قضت على آلاف الأطنان من الأسماك".

هذه الشهادة تلخص الإحساس العام لدى المربين في الوقت الحالي، لكن خلف الانفعال، هناك سلسلة من الأحداث البيئية التي بدأت قبل الكارثة بوقت طويل.

أصل الأزمة

يعود أصل الأزمة، بحسب رئيس الجمعية العراقية لمنتجي الأسماك إياد الطالبي، إلى ما حدث في نهر ديالى قبل أيام من النفوق الجماعي، قائلاً "قبل 4 أيام حدث تسرب مياه آسنة من نهر ديالى، وهذه المياه نتيجة تراكمها لعدة سنين. جاءت من المناطق الشمالية بسرعة إلى النهر، فحركت الترسبات وزادت التلوث بشكل كبير".

ويضيف الطالبي لمجلة "فيلي": "ثم انتقلت هذه المياه إلى نهر دجلة، وأدت إلى تدمير الأحياء المائية، وإصابة 95% من الأقفاص العائمة في الكوت".

ويذكر الطالبي أرقاماً ليست عادية، إذ يتحدث عن "1000 إلى 1200 طن" من الخسائر، ما يثير تقديرات صادمة تشير إلى انهيار شبه كامل لقطاع الإنتاج السمكي في مناطق واسعة.

ويتابع أن "الأسماك التي نفقت هي كل الأسماك الموجودة في دجلة (الكارب) و(الكراص) وكل كائن حي"، مؤكداً أن "التلوث كان ساماً جداً ونسبته كبيرة جداً".

لكن الأخطر من الخسائر الاقتصادية، هو ما يحذر منه الطالبي قائلاً "نطالب الحكومة بتحديد المقصر، لأن الأضرار لم تقتصر على مربي الأسماك، بل كل من يستخدم مياه دجلة للشرب والزراعة".

البعد الصحي

في الجانب الآخر من الأزمة، يقدم نائب نقيب الأطباء البيطريين في العراق، عامر شفيق الحمداني، قراءة أكثر خطورة للمشهد، تربط بين التلوث البيئي والصحة العامة.

ويقول الحمداني لمجلة "فيلي"، إن "التلوث الذي حصل سببه مياه المجاري الثقيلة، وبعضها يحتوي على معادن ثقيلة من مخلفات المصانع والسكراب".

ويضيف: "بعد الأمطار حدث ذوبان للعناصر الثقيلة مثل الرصاص والكاديوم، وامتصتها التربة ثم إعادتها إلى الأنهار".

لكن الأخطر في حديثه هو ما يتعلق بالصحة البشرية، مبيناً أن "هذه العناصر لا يمتصها جسم السمكة بشكل صحيح، وعند تناولها تنتقل إلى الإنسان، ولا تظهر آثارها بسرعة، بل بعد أشهر أو سنوات".

ويحذر بشكل مباشر: "إذا ثبت أن التلوث بسبب مياه المجاري، ينبغي عدم تناول هذه الأسماك لأنها خطرة على الصحة العامة".

خريطة التلوث

ووفق المعطيات الميدانية التي تتبعتها مجلة "فيلي"، لا يبدو أن الأزمة محدودة، بل تمتد جغرافياً من مناطق شمالية إلى الجنوب، حيث يشرح الحمداني المسار قائلاً "تبدأ المياه من مناطق جبال زاكروس وخانقين والمقدادية، وتمر عبر نهر ديالى، ثم تلتقي بدجلة شمال الكوت، وصولاً إلى مناطق واسعة من واسط وميسان".

ويضيف أن مصادر التلوث تشمل "مياه مجاري غير معالجة ومخلفات طبية ومعادن ثقيلة ومخلفات صناعية وسكراب".

ويشير بشكل خاص إلى منطقة الرستمية الواقعة جنوب شرق بغداد، بالقول إن "في الرستمية يتم رمي المخلفات في نهر ديالى مباشرة دون أي معالجة، كما أن إطلاقات المياه التي أطلقتها وزارة الموارد المائية ساهمت في دفع هذه المخلفات إلى مدينة الكوت".

ويلفت مختصون إلى أن أحد العناصر المهمة في تفسير الكارثة هي "الرواسب المتراكمة منذ سنوات" التي كانت مستقرة في قاع الأنهار، وتقييم ميداني لحصر الخسائر وتحديد أسباب النفوق، بالتوازي مع مطالبات من مربي الأسماك وخبراء البيئة بضرورة معالجة مصادر التلوث بشكل جذري.

كارثة لا توصف

للوقوف على هذه الحادثة التي طالت ضفاف واسط، ولا سيما في أقفاص الكوت والعزيزية والنعمانية، حاورت مجلة "فيلي"

لكنها تحركت بفعل الأمطار وارتفعت معها الملوثات ثم اختلطت بالمياه الجارية، ما أدى إلى حالة تشبه "إعادة إحياء التلوث القديم".

ونتيجة لذلك، لم تكن الخسائر بيئية فقط، بل اقتصادية أيضاً، فالأقفاص العائمة في محافظة واسط تمثل واحدة من أهم مصادر الإنتاج السمكي في العراق.

وبحسب رئيس الجمعية العراقية لمنتجي الأسماك فإن "95% من الأقفاص العائمة في الكوت تضررت، وبعض المناطق مثل العزيزية والنعمانية والأحرار وصلت إلى خسائر 100%"، ورغم ذلك يقول الطالبي إن "هذه كارثة بيئية يمكن تعويضها، لكن يجب محاسبة المقصر وتعويض المربين".

ورغم حجم الكارثة، حاولت مجلة "فيلي" التواصل مع الجهات الرسمية في وزارتي البيئة والزراعة للحصول على تصريحات مباشرة منهما، لكنهما لم تردا حتى ساعة كتابة هذا التقرير.

براميل النفط وسلال الغذاء تعقيدات التأمين البحري

وأثرها على سلاسل الإمداد

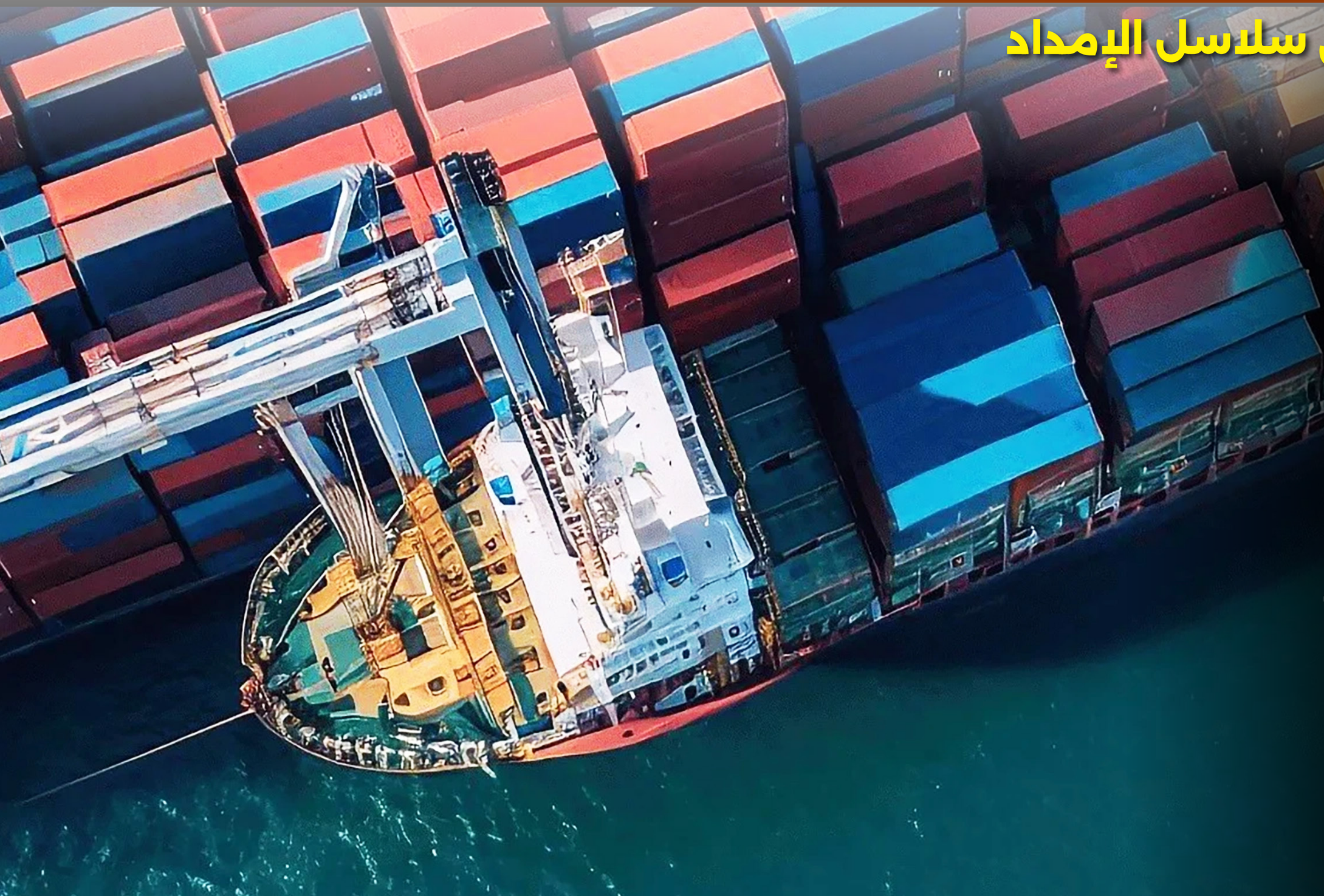

فيـــلي :

بحسب الاتفاقيات الدولية لقانون البحار فانه، في الحالات الاعتيادية، تخضع ناقلات النفط والسفن التجارية لثلاثة أنواع رئيسة من التأمين، تأمين الهيكل والآلات، يغطي الأضرار الفيزيائية التي قد تلحق بالسفينة نفسها نتيجة حوادث طبيعية أو فنية، وتأمين الحماية والتعويض وهو تأمين تعاوني يغطي المسؤوليات تجاه الغير مثل التلوث النفطي، الإصابات، أو فقدان الشحنة، وتأمين مخاطر الحرب وهذا هو الأهم في الظروف المألوفة، يدفع قسط سنوي بسيط، ولكن عند دخول السفينة في مناطق مستهدفة، يجري تفعيل بند إضافي.

ان من يفرض ويستوفي هذه التأمينات هي شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية، مثل سوق لويدز لندن، وهي المرجع الأهم لتحديد المخاطر، ولجنة الحرب المشتركة وهي التي تحدد جغرافيا المناطق التي تعد عالية المخاطر، وإذا صنفت اللجنة منطقة ما مثل مضيق هرمز بأنها خطرة وهو ما يحدث حاليا، يحق لشركات التأمين طلب مبالغ إضافية، وكذلك نوادي الحماية والتعويض وهي تجمعات لملاك السفن يغطون بعضهم البعض تأمينيا.

في مناطق التوتر مثل مضيقي هرمز وباب المندب، وعندما تبحر السفينة في هذه المضائق، يطبق ما يسمى قسط مخاطر الحرب الإضافي، اذ يجري حساب هذا القسط كنسبة مئوية من قيمة السفينة الإجمالية؛ وتعد هذه الأقساط صالحة لمدة قصيرة (غالبا 7 أيام فقط)؛ فإذا بقيت السفينة في المنطقة لمدة أطول، يجب تجديد التأمين بسعر جديد بحسب الموقف الميداني.

وشهدت منظومة التأمين تحولات حادة نتيجة هجمات سابقة في البحر الأحمر وباب المندب، ويمكن تلخيص التغييرات في الارتفاع الجنوني في الأسعار، فقبل التوترات، كان قسط مخاطر الحرب في البحر الأحمر يقارب 0.01% من قيمة السفينة، وبعد التصعيد وهجمات الحوثيين والرد عليها، قفزت النسبة لتصل في بعض الأحيان إلى 0.7% أو حتى 1%، مثال ذلك ان سفينة قيمتها 100 مليون دولار، كان تأمين عبورها يكلف 10 آلاف دولار، أصبح بعد التوتر يكلف 700 ألف دولار او مليون دولار للرحلة الواحدة.

وأصبحت شركات التأمين تضع شروطا دقيقة، فمثلا، قد ترفض شركة التأمين تغطية السفينة إذا كانت لها صلة بدول معينة طرف في النزاع، أو قد تشترط مسارات معينة أو مرافقة عسكرية، وبسبب ارتفاع تكلفة التأمين في باب المندب، فضلت كثير من الشركات الدوران حول رأس الرجاء الصالح، وهنا تحول التأمين من تأمين مخاطر حرب إلى زيادة في تأمين الهيكل والوقود، بسبب طول المسافة والمخاطر الملاحية في المحيط المفتوح.

وبرغم التركيز على باب المندب، إلا أن مضيق هرمز تأثر بطبيعة الحال في المواجهات الاخيرة، فشركات التأمين تنظر للمنطقة ككتلة واحدة ملتهبة، مما أدى لزيادة التحوط وتشديد الإجراءات الأمنية المطلوبة من طواقم السفن مثل إطفاء أجهزة التتبع، أي ان التأمين تحول من إجراء روتيني إداري إلى عنصر حاسم يقرر مسار السفينة وجدوى الرحلة اقتصاديا.

وتتواجد فوارق بين تأمين ناقلات النفط وبين سفن البضائع الجافة مثل الحاويات أو الحبوب، وهي ليست مجرد فارق في السعر، بل في قضية المخاطر ذاتها، فناقلات النفط قيمة حمولتها غالبا ما تتجاوز قيمة السفينة نفسها بكثير. في حالات التسرب الناتجة عن هجوم عسكري، لا تقتصر الخسارة على الشحنة، بل تمتد لتشمل تكاليف التنظيف البيئي الهائلة والتعويضات الدولية، لذا، فإن أندية الحماية والتعويض، تفرض أقساطا إضافية صارمة على الناقلات في مضائق مثل هرمز وباب المندب بسبب مخاطر التلوث الكارثي.

اما سفن البضائع الجافة والحاويات فان المخاطر هنا تخص النقل أكثر، وفي حال استهداف سفينة حاويات، تكون الخسارة مادية في البضاعة أو بشرية، لكنها نادرا ما تسبب كارثة بيئية عابرة للحدود مثل النفط، لذا، تكون أقساط المسؤولية تجاه الغير أقل حدة مقارنة بالناقلات النفطية.

وتستعمل شركات التأمين قائمة مخاطر معقدة لتحديد النسبة التي تتراوح بين 0.5% و1% من قيمة السفينة في المناطق الملتهبة، وتعتمد على، نوع العلم والملكية فالسفن التي ترفع أعلام دول معينة مثل أمريكا، بريطانيا، أو إسرائيل أو المملوكة لشركات من هذه الدول، تصنف كأهداف عالية القيمة، هذه السفن تدفع أقساطا قد تصل لضعف ما تدفعه سفن محايدة أو تابعة لدول غير منخرطة في النزاع. النفط الخام والغاز المسال ينظر إليهما كسلاح اقتصادي، استهدافهما يؤدي لرفع أسعار الطاقة عالميا، لذا هما أكثر عرضة للاستهداف السياسي، مما يرفع قسط تأمين الحرب عليهما، وفي مجال المواد الغذائية والحبوب، أحيانا تحصل هذه السفن على خصومات أو استثناءات إنسانية من بعض شركات التأمين لضمان تدفق الغذاء، وتكون نسب التأمين عليها أقل نسبيا لتشجيع الملاحة، و مدة القسط في مضيق هرمز غالبا 7 أيام يجب مغادرة المنطقة خلالها، اما في البحر الأحمر في باب المندب قد تتقلص لـ 48 ساعة في ذروة التصعيد.

ان شركات الشحن لا تتحمل هذه المبالغ من أرباحها، بل يجري تمريرها عبر بند رسوم طوارئ مخاطر الحرب يضاف مباشرة على فاتورة الشحن التي يدفعها المستورد، وفي نهاية المطاف، السكان هم من يدفعون تأمين مضيق هرمز عند شرائهم للوقود أو السلع المستوردة.

وتلجأ بعض الدول مثل الصين أو روسيا أحيانا لتوفير تأمين سيادي لسفنها، أي أن الدولة تضمن التعويض بدلا من شركات التأمين العالمية، وذلك لتفادي الأسعار الباهظة في لندن.

من الناحية القانونية، هناك تعقيد إضافي في مضيق هرمز؛ فإيران وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994 لكنها لم تصدق عليها برلمانيا، وايران تتمسك أحيانا على وفق المصطلحات القانونية بما يسمى حق المرور البريء بدلا من المرور العابر، ففي المرور البريء، يحق للدولة الساحلية منع مرور السفن التي تعدها مضرة بالسلم أو الأمن، وهو ما تستغله إيران أحيانا لتسويغ اعتراض بعض السفن، فيما ترفض القوى الدولية ذلك وتتمسك بقواعد القانون الدولي العرفي التي تفرض المرور العابر الحر.

> "في حالات التسرب الناتجة عن هجوم عسكري، لا تقتصر الخسارة على الشحنة، بل تمتد لتشمل تكاليف التنظيف البيئي الهائلة والتعويضات الدولية"..

فجوة تريليونية ..

تراجع حاد للصناعة مع تصاعد فاتورة الاستيراد السنوية

فيلـي

كشف رئيس مؤسسة "عراق المستقبل" للدراسات والاستشارات الاقتصادية الخبير الاقتصادي منار العبيدي، عن تراجع حاد في الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية في العراق مقابل ارتفاع معدل الاستيراد للسلع الاجنبية، مؤكداً عدم قدرة هذا القطاع على استيعاب مزيد من الأيدي العاملة المحلية جراء تدهوره.

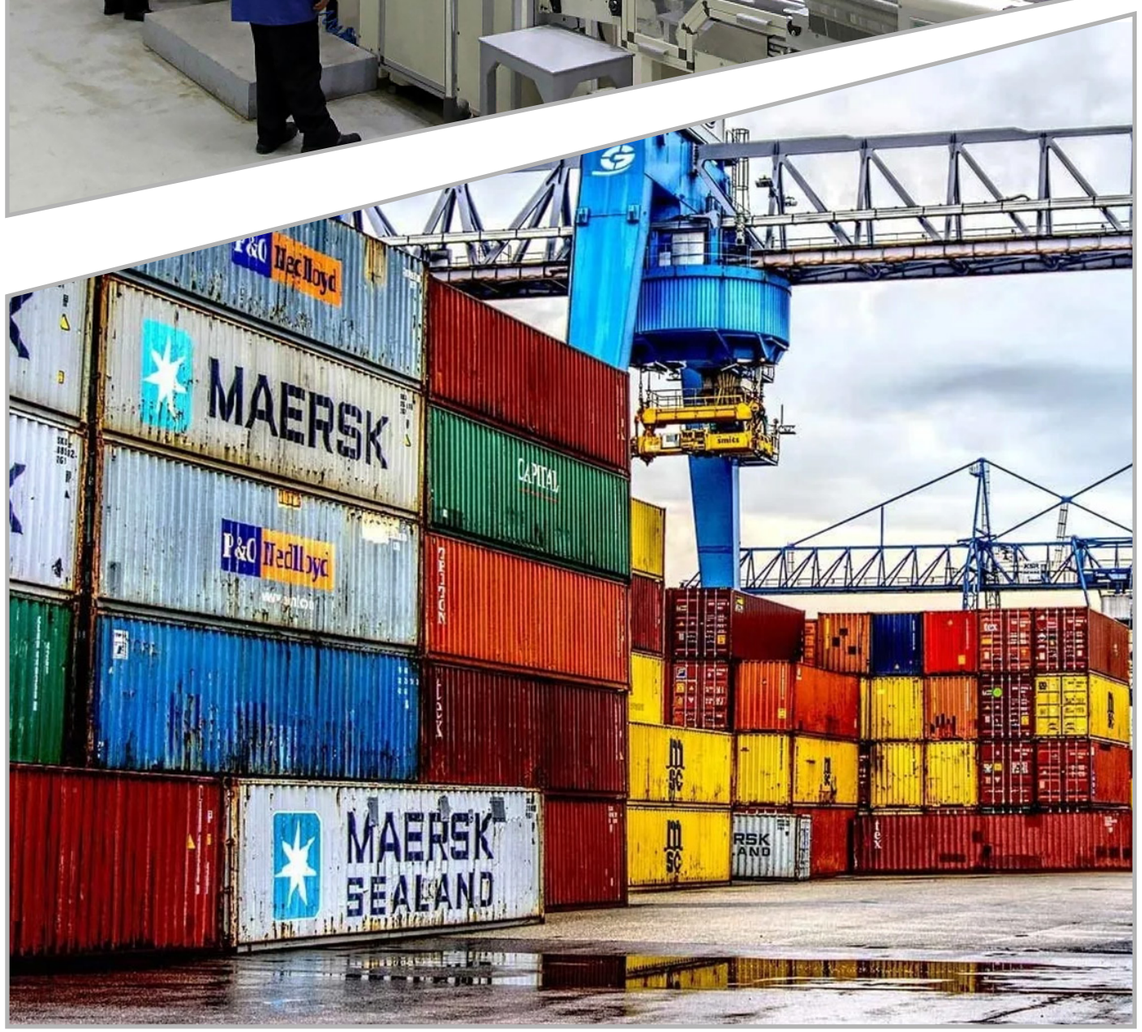

وقال العبيدي في منشور له، إن التقارير الرسمية تشير إلى أن إجمالي المشاريع الصناعية (المتوسطة والكبرى) في العراق يبلغ نحو 1200 مشروع؛ تتوزع بين 900 مشروع خاص كبير وحوالي 300 مشروع متوسط، مبينا أنه ورغم هذا العدد، إلا أن قيمة الإنتاج الفعلي لهذه المشاريع لا تتجاوز 7 تريليونات دينار عراقي، وهو رقم "صادم" حين نقارنه بفاتورة استيراد سنوية تتجاوز 100 تريليون دينار.

واعتبر أن هذا التضارب "الصارخ" ناتج عن عدم قدرة المشاريع المحلية على النمو أو استبدال المستورد، حيث تتركز القوة الإنتاجية في قطاعي الإنشائية والغذائية، مع تراجع حاد في صناعات تحويلية حيوية كالملابس والأثاث والمواد المنزلية التي تستنزف الجزء "الأكبر" من الاستيراد.

أربعة عوائق رئيسية تقيّد القطاع

وأشار العبيدي إلى تلك العوائق منها "عقدة التمويل"، حيث أشار إلى أنه رغم المبادرات "الكثيرة"، إلا أن أثرها غائب بسبب "البيروقراطية، وتحفظ المصارف، واقتصار الدعم على مشاريع حكومية لم تحقق أهدافها".

ونوه إلى العائق الثاني وهو "غياب التكافؤ التنافسي"، معتبرا أن المنتج الأجنبي "يحظى" بدعم مباشر من الدولة، فضلاً عن انخفاض تكاليف التشغيل والمستوى المعيشي هناك مقارنة بالعراق، مما يجعل سعره أقل بكثير.

وأما العائق الثالث فهو "تبعية المواد الأولية"، حيث أكد الخبير الاقتصادي أن "معظم المصانع العراقية الـ1000 تعتمد على مواد أولية مستوردة لا محلية، مما يرفع كلفة الإنتاج ويضعف القدرة التنافسية.

والعائق الأخير عنونه العبيدي بـ"ضعف التسويق والتشريع"، منوها إلى أن "المشاريع المحلية تفتقر للبنية التسويقية والتوزيعية الاحترافية، ناهيك عن ارتفاع فواتير الطاقة وتأخر تشريعات حيوية مثل "قانون الاستثمار الصناعي" الذي لا يزال قيد النقاش.

فرص العمل

وعلى هذا الصعيد قال العبيدي، إن هذا القطاع لا يوفر سوى 50 ألف فرصة (وقد يصل لـ 100 ألف مع احتساب العمالة غير المسجلة تهرباً من الضمان الاجتماعي)، واصفا هذا الرقم بأنه "ضئيل جداً أمام واقع يدخل فيه 500 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل".

"كما أن نسبة النمو البالغة 5% في المشاريع الكبيرة لم تنجح بعد في جعل الصناعة جزءاً مؤثراً في الناتج الإجمالي الوطني".

الحل يبدأ بتحفيز "حقيقي"

وطرح العبيدي عدة حلول للنهوض بواقع هذا القطاع منها "تسريع آليات التمويل وتوفير ضمانات محلية وخارجية واعادة العمل بالمبادرة الصناعية وتذليل تحدياتها وعقباتها، وكذلك تحويل "صندوق دعم الصادرات" إلى "صندوق دعم الإنتاج الصناعي"؛ عبر استقطاع مبالغ من فواتير استيراد السلع المنافسة ومنحها كحوافز للمصنعين المحليين لدعم "المخرجات".

وأكد على ضرورة الإسراع في إقرار قانون الاستثمار الصناعي في مجلس النواب، مقترحاً جذب الاستثمارات المحلية للمشاريع الاستراتيجية الضرورية لانتاج المواد الأولية الداخلة في الصناعات التحويلية.

واختتم العبيدي حديثه قائلا إن: الصناعة ليست مجرد خط إنتاج يشترى، بل هي منظومة متكاملة تبدأ من تأمين مادة أولية رخيصة، وجودة منافسة، وصولاً إلى تسويق ذكي، مشددا على أن تذليل هذه التحديات هو السبيل الوحيد لخلق قطاع قادر على امتصاص العمالة وتقليل الاعتماد على الخارج.

إغلاق مضيق هرمز ...

يلقي بظلاله على التسوق الإلكتروني

فيلي:

بدأ "التسوق الإلكتروني" في العراق يعاني من تعثر شديد، خاصة الشحنات التي تأتي طريق البحر، حيث أدى إغلاق مضيق هرمز، الممر البحري الدولي للعراق، إلى تراجع كبير في هذه التجارة وتأخر وصول البضائع.

ويُعد مضيق هرمز ممراً حيوياً لعبور الطاقة، إذ كان يمر عبره نحو خمس نفط العالم قبل اندلاع الحرب في إيران، وقد أُغلق الممر أمام السفن التجارية في الثاني من آذار/ مارس الماضي.

وفي هذا الصدد، تقول صاحبة متجر على منصات التواصل الاجتماعي، تدعى شذى عبد الكريم، لـ مجلة "فيلي": "شحناتنا القادمة عبر مضيق هرمز واجهت تأخيراً غير متوقع، مما دفع بالعديد من المستهلكين إلى إلغاء طلباتهم".

وتابعت: "اضطررت إلى تحمل المسؤولية الكاملة إذ من حق الزبون في حال عدم وصول طلبه بالموعد المحدد إلغاء الطلب واستعادة مبلغ العربون كاملاً".

وتشير شذى إلى أن "الارتفاع الكبير في تكاليف الشحن بسبب الظروف الراهنة سيؤدي كذلك إلى خسائر مادية علينا، لا سيما أني حرصت منذ بداية عملي على تقديم أسعار مناسبة ومن دون مبالغة في الأرباح".

وأعربت عن أسفها لـ"عدم تمكن جميع الزبائن من استلام طلباتهم في الوقت المناسب، لكن ذلك كان خارج إرادتي، وتواصلت مع المتضررين من أجل إعطاء صورة واضحة عن تأخر الشحنات بسبب الأوضاع الاستثنائية الراهنة".

من جانبها تقول هالة حميد، وهي صاحبة أحد متاجر التسوق الإلكتروني، إن "إغلاق مضيق هرمز خلال الفترة الأخيرة انعكس بشكل مباشر على حركة الشحن والتوريد، لا سيما البضائع المستوردة من منصات عالمية مثل شركة (شي أن) الصينية".

وبينت في حديثها لـ مجلة "فيلي"، أن "هذا الإغلاق أدى إلى تأخير ملحوظ في وصول الشحنات نتيجة تعطل بعض المسارات البحرية والجوية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل، الأمر الذي أثر بدوره على مواعيد تسليم الطلبات".

وتضيف أن "هذه الظروف تسببت بإلغاء عدد كبير من الطلبات من قبل الزبائن بسبب طول فترة الانتظار وعدم وضوح مواعيد التسليم، ما انعكس سلباً على حركة البيع وأداء المتجر بشكل عام".

ووفق خبراء الاقتصاد فإن إغلاق مضيق هرمز لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط فقط، بل يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التجارة الإلكترونية العالمية.

وبهذا الخصوص، يوضح الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج، أن "التجارة الإلكترونية العالمية التي تقوم على السرعة والتكلفة المنخفضة، وتتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بإغلاق مضيق هرمز".

ويؤكد لـ مجلة "فيلي"، أن "ارتفاع أسعار النفط ينعكس فوراً على تكاليف الشحن والنقل، سواء البحري أو الجوي، ما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المباعة عبر المنصات الإلكترونية وتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين".

ويلفت إلى أن "اضطراب سلاسل التوريد القادمة من آسيا – خصوصاً الصين والهند – سيؤدي إلى تأخير وصول البضائع، وهو ما يضرب أحد أهم ركائز التجارة الإلكترونية وهو التوصيل السريع".

وينبه الفرج إلى أن "شركات التجارة الإلكترونية الكبرى ستواجه ضغوطاً في إدارة المخزون، ما قد يدفعها إلى تقليل العروض والتخفيضات، أو نقل جزء من التكاليف إلى المستهلك النهائي"، منوهاً إلى أن "الأسواق الناشئة مثل العراق ستكون الأكثر تضرراً، بسبب اعتمادها الكبير على الاستيراد، ما يعني ارتفاع أسعار السلع الإلكترونية والاستهلاكية بشكل ملحوظ".

ويؤكد الخبير الاقتصادي علي دعدوش، لمجلة "فيلي"، أنه "في ظل التطورات الجيوسياسية والحرب وغلق مضيق هرمز، فإن قطاع التجارة الإلكترونية سيتأثر بشكل غير مباشر لكنه عميق، نتيجة الترابط الوثيق بين هذا القطاع وسلاسل الإمداد العالمية والاستقرار النقدي".

ويبين أن "أي تعطل في حركة الملاحة عبر المضيق سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وتأخر وصول البضائع، ما ينعكس مباشرة على الأسواق الإلكترونية من خلال ارتفاع الأسعار، وتراجع تنوع السلع، وزيادة مدد التسليم".

ويشير دعدوش، إلى أن "انخفاض الإيرادات النفطية سيُحدث ضغوطاً على سعر الصرف والسيولة الدولارية، الأمر الذي يرفع كلفة الاستيراد ويضعف القدرة الشرائية للمواطن، وفي جانب المدفوعات، فمن المتوقع أن تواجه أنظمة الدفع الإلكتروني تحديات نتيجة تشديد القيود على التحويلات الخارجية، ما قد يؤدي إلى تراجع نسبي في حجم التعاملات الرقمية والعودة الجزئية إلى النقد، وستدفع المستهلكين إلى تقليص إنفاقهم على السلع الكمالية، وهو ما يشكل ضغطاً إضافيًا على نشاط التجارة الإلكترونية".

ويوضح أن "التأثير الكلي يتمثل في حدوث (تضخم ركودي) stagflation متمثل بانكماش متوقع في حجم التجارة الإلكترونية، مصحوباً بارتفاع في الأسعار وتراجع في ثقة المستهلك".

وينوه إلى أن "من الممكن أن تبرز فرص محدودة لتعزيز التجارة الإلكترونية المحلية وتسريع التحول الرقمي، لكنها تبقى غير كافية لتعويض آثار الصدمة في الأجل القصير، وهو ما يتطلب تبني سياسات نقدية وتجارية مرنة، تضمن استقرار سوق الصرف ودعم سلاسل التوريد وتعزيز الثقة بمنظومة الدفع الإلكتروني، للحد من تداعيات الأزمة الحالية على البلاد".

وكانت إحدى شركات الشحن الرئيسية، قد أعلنت أن إطار تسليم بعض الطلبات، ارتفع إلى 45 يوماً في بعض الحالات.

وأظهرت يوم الجمعة الماضي بيانات تتبع حركة السفن، عودة سفينتي حاويات صينيتين أدراجهما بعد محاولة عبور مضيق هرمز للخروج من الخليج، فيما أظهرت بيانات ملاحية من موقع "مارين ترافيك" عبور سفينتي حاويات تابعتين لشركة "كوسكو لاين" الصينية مضيق هرمز، بعد أن كانتا قد ألغتا محاولة عبور سابقة.

خسائر بـ٩٠٠ مليار دينار..

هدر يفتك بالسلة الغذائية في العراق

فيلي

تكبدت الدولة العراقية في ملف السلة الغذائية خسائر تصل إلى ٩٠٠ مليار دينار جراء صرف مواد غذائية لأسماء "غير دقيقة" ما بين متوفين ومسافرين وأسماء مكررة، تجاوز عددها ثلاثة ملايين نسمة، بحسب ما يكشفه النائب السابق أمير المعموري لمجلة "فيلي".

وتأتي هذه الأرقام التي يوردها المعموري بالتزامن مع تأكيدات حكومية عن وجود أكثر من 4.4 مليون "اسم وهمي" في قاعدة بيانات البطاقة التموينية، تسببت بهدر سنوي قدر بنحو 500 مليون دولار، (حوالي 654 مليار و861 مليون دينار عراقي).

الملايين "فضائية"

وتعد قضية "الأسماء الوهمية" أو ما يعرف محلياً بـ"الفضائيين" العائق الأكبر أمام وصول الدعم لمستحقيه، ويقول الخبير الاقتصادي كريم الحلو لمجلة "فيلي"، إن "العراق الذي يقطنه نحو 46 مليون نسمة، يعيش جزء كبير من سكانه تحت خط الفقر، وهؤلاء هم الأحق بالحماية الاجتماعية، لكن البيانات تكشف عن 4 ملايين اسم وهمي استنزفوا مبالغ طائلة على مدار سنوات".

هذا الواقع، يعززه ما ذكره النائب السابق المعموري لمجلة "فيلي"، حيث يوضح أن "إدخال البيانات الحديثة أظهر أن أكثر من 3 ملايين نسمة كانوا يستلمون السلة الغذائية دون استحقاق، منهم متوفون ومسافرون خارج البلاد، وهو ما كلف الدولة 900 مليار دينار في عام واحد نتيجة عدم دقة السجلات".

تحديات التعاقد

وتخصص الدولة العراقية مبالغ ضخمة لما يعرف بـ"الأموال الحاكمة" الموجهة للسلة الغذائية، وبحسب المعموري، فإن الدولة تخصص مبالغ لتوزيع 10 حصص سنوياً، تكلف كل واحدة منها "أقل من تريليون دينار بقليل"، لكنه يشير إلى أن المواطن لم يستلم حصته كاملة في العام الماضي، حيث بقيت بذمة الوزارة حصتان لم توزعا دون ذكر الأسباب.

ويضيف المعموري أن "العقد الحالي مضى عليه 5 سنوات، وهناك مبالغة واضحة في الأسعار المثبتة، حيث تحسب السلة بنحو 9 دولارات أو أقل بقليل، في حين توجد عروض من جهات متعددة لتوفير المواد ذاتها بأسعار أقل بكثير، مما يستوجب إعادة النظر في العقد للحفاظ على المال العام".

ورغم أن السلة الغذائية تقدم كحل لتحسين الأمن الغذائي، إلا أن الواقع الميداني يشير إلى تدني جودة بعض المواد، حيث يوضح الخبير كريم الحلو أن "الحصة الحالية بائسة مقارنة بالنظام السابق الذي كان يوفر 12 مادة، والآن نرى مشاكل في كميات السكر والبقوليات، أما الرز فغالباً ما يكون من نوعيات لا تصلح للطبخ، مما يدفع المواطن لبيعه بدلاً من استهلاكه".

وتبرز في هذا الملف قضية "الوسطاء"، حيث يشير المعموري إلى وجود وسيط (تاجر) بين وزارة التجارة والشركات المنتجة، ومن المفارقات أن بعض المواد مثل الزيت والسكر هي من إنتاج معامل عراقية (مثل شركة الدار وشركة الاتحاد)، ومع ذلك تظل الأسعار المتعاقد عليها مرتفعة قياساً بالتكلفة المحلية.

الرقابة النيابية

وشهدت أروقة البرلمان وهيئة النزاهة تحركات مكثفة تجاه هذا الملف، حيث أشارت تقارير عضو هيئة النزاهة النيابية هادي السلامي سابقاً إلى أن قيمة الفساد في عقد السلة تصل إلى 151 مليون دولار شهرياً.

كما كشف النائب سعود الساعدي في وقت سابق عن هدر يصل إلى 500 مليار دينار شهرياً جراء الفوارق السعرية، حيث تشتري الوزارة السلة بـ 9 دولارات بينما تكلفتها الحقيقية 6 دولارات.

وهذا الضغط النيابي دفع بالملف إلى هيئة النزاهة الاتحادية، حيث أكد المعموري وجود مطالبات نيابية مرفوعة لرئاسة الوزراء بضرورة مراجعة العقد القائم وتشخيص الخلل القانوني والمالي فيه.

الموقف الرسمي

في المقابل، تدافع وزارة التجارة العراقية عن إجراءاتها، ويقول الناطق باسم الوزارة محمد حنون، إن "ملف الحصة التموينية يحظى بأولوية قصوى، وما يثار عن تأخر بعض المفردات لا يعد إخفاقاً، بل نتاج ظروف استثنائية تتعلق بالإجراءات التعاقدية للشركات المستثمرة أو المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على سلاسل التوريد".

ويضيف حنون لمجلة "فيلي"، أن الوزارة تعمل على "تطوير الأنظمة الإلكترونية لتقليل حلقات الروتين"، مشيراً إلى أن التحول الرقمي الذي شمل تحديث بيانات 38 مليون مواطن ساهم في تقليص فرص الابتزاز والاحتكاك المباشر مع الموظفين.

ويتضمن نظام السلة الحالي 7 مواد أساسية (الرز، السكر، الزيت، معجون الطماطم، البقوليات، والطحين)، مع إضافات خاصة لطبقة الرعاية الاجتماعية تشمل "الطحين الصفر، الحليب، والشاي".

وبالرغم من تأكيدات الوزارة في كانون الثاني/ يناير 2026 على توفر خزين استراتيجي كاف، إلا أن الخبراء يرون أن "الأتمتة" وحدها لا تكفي.

ويختتم الخبير كريم الحلو حديثه بالإشارة إلى أن "المستوى المعيشي في العراق متدن قياساً بالأسعار العالمية، والرواتب حتى التي تصل إلى مليون دينار لا تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية، مما يجعل الحصة التموينية قضية استراتيجية وحيوية لا يمكن المساس بها، بل يجب تحسينها وضمان عدم ذهاب مخصصاتها إلى غير المستحقين".

الصراعات السياسية وسوء الإدارة

يرهنان النفط العراقي بمحدودية الخزن ومنافذ التصدير

طيب مهند :

يعاني العراق منذ سنين عدة من أزمة إدارة القطاع النفطي، فرغم امتلاكه أحد أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، والتي تصل إلى أكثر من 150 مليار برميل، والتي تضعه في المرتبة الرابعة أو الخامسة عالميا، وبنسبة تتراوح بين 8.2% و8.4% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، فإن المشكلة لا تقتصر على وفرة الثروة، بل في كيفية إدارتها.

وتجد البلاد التي يقوم اقتصادها بشكل شبه كامل على النفط، نفسها أمام مفارقة صعبة بين إنتاج ضخم للخام واختناق في التصدير، جراء سعات الخزن المحدودة في موانئ الجنوب، والتي تتركز معظمها في الحقول العملاقة مثل الرميلة، وغرب القرنة، ومجنون.

ومع أي تباطؤ في عمليات الشحن، تمتلئ الخزانات سريعاً، ما يفرض ضغطاً مباشراً على الإنتاج وقد يدفع إلى خفضه اضطرارياً.

هرمز نقطة "خنق" حيوية للعراق

تأخر العراق في تطوير أسطول ناقلاته النفطية لا يرتبط بعوامل تقنية أو مالية فقط، بل يعود إلى ضعف مركب في الجوانب المؤسسية والسياسية والإدارية، وفق ما يؤكده الخبير النفطي عاصم جهاد.

ويقول جهاد في حديث لـ مجلة "فيلي"، إن "الجدل المستمر حول جدوى بناء أسطول وطني، في ظل اعتماد شركة تسويق النفط (سومو) على عقود (FOB) التي تحمل المشتري مسؤولية النقل، فتحوّل هذا الأمر إلى مبرر لتأجيل القرار بدل حسمه ضمن رؤية استراتيجية واضحة".

ويضيف أن "عدم الاستقرار السياسي وتغير الوزراء وتفاوت أولوياتهم، إلى جانب ضعف الكفاءات القيادية والتردد في اتخاذ القرارات، فضلاً عن التدخلات السياسية في الملفات الفنية، جميعها عوامل أعاقت تنفيذ مشاريع طويلة الأمد، ومنها مشروع الناقلات".

ويشير جهاد، إلى أن "محدودية التخصيصات المالية لقطاع النقل البحري مقارنة بقطاع الإنتاج أسهمت أيضاً في تأجيل بناء الأسطول، ما أدى إلى اعتماد شبه كامل على

الصراعات السياسية وسوء الإدارة يرهنان النفط العراقي

شركات الشحن العالمية، وتقليص مرونة العراق في إدارة صادراته النفطية".

"مضيق هرمز يمثل نقطة اختناق حيوية للعراق، إذ تمر عبره غالبية صادرات النفط القادمة من الجنوب، في ظل غياب منظومة أنابيب متكاملة ومنافذ تصدير بديلة"، بحسب ما يؤكد جهاد الذي يشدد على أن "ضعف البنية التحتية للأنابيب والاعتماد على مسار واحد للتصدير يجعل أي اضطراب في المضيق ينعكس مباشرة على الصادرات والإيرادات، ويكشف هشاشة المنظومة التصديرية لواحد من أهم الموارد السيادية في البلاد".

ومع تكرار التحديات في الممرات البحرية جراء تصاعد التوترات الإقليمية، فإن البنية التحتية تكشفت هشاشتها، من ضعف الاسطول البحري إلى غياب البدائل الاستراتيجية، إذ يمتلك العراق عدداً غير كافٍ من ناقلات النفط الكبيرة، ويعتمد بشكل رئيسي على عدد محدود من الناقلات التابعة إلى شركة ناقلات النفط العراقية، أبرزها ناقلتا "بغداد" و"أكد"، وهما ناقلتان صغيرتان نسبياً لا تكفيان لتغطية حجم الصادرات، ما يضطر البلاد إلى الاعتماد على ناقلات مستأجرة أو مملوكة للمشترين، ويحد من مرونة القرار النفطي ويرفع كلف النقل.

وامتلك العراق في أواخر سبعينيات القرن الماضي 26 ناقلة نفط ضمن إسطوله، ليكون الأقوى من بين الدول العربية في النقل البحري النفطي، وكانت حمولتها تصل إلى نحو 250 – 300 ألف طن وتستخدم لتصدير النفط الخام إلى أوروبا وآسيا، لكن الحروب في الثمانينيات وما بعدها، تسببت بتدمير إسطول الناقلات بشكل شبه كامل.

صراعات سياسية

وينتقد الخبير الاقتصادي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة ذي قار، نجم عبد طارش، طريقة إدارة الملف النفطي في العراق، معتبراً أن غياب الرؤية الاستراتيجية لدى صناع القرار السياسي وداخل وزارة النفط انعكس سلبًا على استثمار أهم مورد اقتصادي في البلاد.

ويقول طارش في حديث لـ مجلة "فيلي"، إن "وزارة النفط لم تدار وفق أسس مهنية واقتصادية واضحة، بل خضعت في كثير من الأحيان إلى توازنات سياسية وصراعات داخلية، ما جعلها أقرب إلى ساحة لتوزيع المغانم بدلاً من كونها مؤسسة تدير ثروة سيادية".

وفي ما يتعلق بالخزانات النفطية، يوضح طارش، أن "العراق يصدر نحو 70% من نفطه إلى الأسواق الآسيوية، وكان من المفترض أن يمتلك شبكة خزانات موزعة في تلك الدول، تستخدم في حالات الطوارئ وتمنح بغداد مرونة أكبر في التعامل مع الأزمات، فضلا عن تعزيز ثقة المستوردين".

ويشير إلى أن "دولاً إقليمية سبقت العراق في هذا المجال، إذ تمتلك طاقات تخزين خارجية تقدر بنحو 140 مليون برميل كما في السعودية، فيما تعتمد إيران على تخزين عائم يصل إلى نحو 190 مليون برميل في ناقلاتها، وهو ما يمنحها قدرة أكبر على المناورة في الأسواق".

ويستطرد طارش في حديثه، أن "غياب مثل هذه المشاريع في العراق يعكس خللاً واضحاً في إدارة المورد النفطي، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على التصدير البحري عبر ممرات حساسة مثل مضيق هرمز".

ويختم بالقول، إن "استمرار خضوع وزارة النفط للتوازنات السياسية، مع غياب الاختصاص والحوكمة الرشيدة، سيبقي العراق عاجزاً عن إدارة موارده بشكل صحيح، رغم امتلاكه إمكانات نفطية هائلة كان يمكن أن تضعه في موقع أكثر استقراراً وتأثيراً في الأسواق العالمية".

وتعتبر الطاقة الخزنية للنفط في العراق محدودة نسبياً، حيث تقدر بنحو 5 إلى 6 أيام فقط من الإنتاج، وهي من الأدنى مقارنة بدول الجوار وتعتبر محدودة مقارنة بحجم الإنتاج. وتتركز أغلب الخزانات في البصرة قرب موانئ التصدير، مع وجود سعات أقل في بغداد وكركوك.

أزمة منافذ التصدير

وفي السياق ذاته، يحذر الخبير النفطي ضرغام محمد علي، من تداعيات الاعتماد شبه الكلي للعراق على ممرات بحرية محدودة، مؤكداً أن أي اضطراب في حركة الملاحة عبر المضائق الحيوية يضع صادرات البلاد النفطية أمام مخاطر كبيرة.

ويقول علي في حديث لـ مجلة "فيلي"، إن المضيق يعد نقطة مفصلية للعراق، إذ تمر عبره أكثر من 90% من صادراته النفطية، فضلا عن الجزء الأكبر من الاستيرادات القادمة من آسيا، ما يجعل أي توتر فيه ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي.

ويضيف، أن البدائل الحالية "ضعيفة ومحدودة"، مشيراً إلى أن خطوط أنابيب خط كركوك - جيهان وخط إقليم كوردستان إلى جيهان لا توفران سوى هامش ضيق للمناورة، إلى جانب النقل البري عبر الأردن وسوريا الذي يبقى مكلفاً وغير قادر على تلبية احتياجات التصدير الكبيرة.

ويوضح علي، أن الاعتماد على موانئ تصدير بديلة بشكل مؤقت، عبر الشاحنات أو الوسائل المحدودة، لا يشكل حلا استراتيجيا، بسبب ارتفاع الكلف التشغيلية وضعف الطاقة الاستيعابية مقارنة بحجم الإنتاج العراقي.

ويشدد الخبير على أن "المرحلة التي تلي انتهاء الأزمة يجب أن تشهد تحركاً سريعاً من الحكومة"، داعياً إلى المباشرة بمشروع خط البصرة - العقبة كخيار استراتيجي لتنويع منافذ التصدير وتقليل المخاطر الجيوسياسية.

ويختم بالقول، إن تنويع طرق التصدير لم يعد خياراً، بل "ضرورة اقتصادية وأمنية" لضمان استقرار إيرادات العراق وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات المستقبلية.

حلول مؤقتة

تعامل العراق مع المتغيرات الحالية في ظل إغلاق مضيق هرمز، اتسم بطابع الإدارة المرحلية أكثر من كونه معالجة استراتيجية شاملة، وفق ما أكده الخبير الاقتصادي محمد الحسني.

ويقول الحسني في حديث لـ مجلة "فيلي"، إن "العراق لجأ في محاولة لإيجاد منافذ بديلة، إلى تصدير جزء من نفطه بوساطة الحوضيات (الصهاريج) عبر الأراضي السورية وصولاً إلى ميناء بانياس، ألا أن هذه الخطوة تعد معالجة آنية محدودة التأثير، نظراً لارتفاع كلفتها التشغيلية وضآلة الكميات التي يمكن نقلها مقارنة بحجم الصادرات النفطية اليومية عن طريق الخليج".

ويشير إلى أن "العراق اعتمد على مرونة نسبية في الإنتاج، حيث يمكن خفض أو ضبط معدلات الضخ مؤقتاً لتجنب تراكم كميات كبيرة من النفط داخل الخزانات، خاصة مع محدودية الطاقة التخزينية، لتفادي الاختناق النفطي، لكن هذه الإجراءات تبقى محدودة، بسبب استمرار اعتماد العراق شبه الكامل على التصدير البحري، وعدم وجود بدائل استراتيجية فعالة مثل خطوط أنابيب كافية أو خزانات خارجية قريبة من الأسواق الرئيسية، ما يجعل أي اضطراب في الممرات البحرية ينعكس مباشرة على الاقتصاد".

ويؤكد الحسني، أن "تعامل العراق مع هذه المتغيرات اقتصر على احتواء التداعيات عبر حلول مؤقتة، مثل التصدير بالحوضيات، دون معالجة جذرية تكفل استدامة واستقرار قطاعه النفطي على المدى الطويل في ظل الظروف التي تشهدها المنطقة".

وكان مدير إدارة الاتصال في الشركة السورية للبترول، صفوان الشيخ أحمد، قد أعلن في وقت سابق اليوم الاثنين، عن وصول الدفعة الثالثة من النفط العراقي عبر معبر التنف باتجاه مصفاة بانياس.

وأوضح الشيخ أحمد لـ مجلة "فيلي"، أن القافلة تضم 180 صهريجاً من زيت الوقود (الفيول) قادمة من العراق وصلت إلى معبر التنف ورجح أن تصل صهاريج النفط إلى بانياس.

" الاعتماد على استيراد الوقود أو الغاز يجعل النظام الكهربائي أكثر عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية. الطاقة الشمسية توفر بديلا محليا متجددا لا يعتمد على الاستيراد ولا يتأثر بشكل مباشر بتقلبات الأسواق العالمية "..

تلوث نهر ديالى

صراع الصلاحيات يمنح الضوء الأخضر للكارثة البيئية

فـيلي

أزمة حادة شهدتها بغداد وتتأثر بها محافظتا واسط وميسان، اذ تسبب تلوث نهر ديالى سيروان، بعد زيادة الاطلاقات المائية بفعل امتلاء سد حمرين، بإيقاف محطات تصفية المياه وتدني نوعية مياه الشرب بشكل خطير ..

واستنادا الى التحذيرات المسبقة، فإن عجز الجهات الحكومية عن المواجهة ليس ناتجا عن قلة المعلومات، بل عن تداخل معقد في الأسباب البنيوية والإدارية.

وتعد محطة معالجة الصرف الصحي في الرستمية المتهم الأول في هذه الأزمة، اذ صممت بطاقة استيعابية لم تعد تتناسب مع الانفجار السكاني في بغداد، وتضطر المحطة لتصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة مباشرة إلى نهر ديالى؛ وتحول النهر بمرور السنين إلى مكب للمخلفات، وعندما ترتفع مناسيب المياه أو تزداد الإطلاقات المائية من سد حمرين كما حدث مؤخرا، تتحرك الرواسب الطينية والملوثات الثقيلة الراكدة من قاع ديالى لتندفع بقوة نحو نهر دجلة عند نقطة التقائهما، مما يسبب كارثة بيئية مفاجئة.

أحد أسباب العجز هو غياب المرجعية الموحدة، فكل جهة ترمي بالكرة في ملعب الأخرى، وزارة الموارد المائية، تقول أن دورها ينحصر في تأمين الحصص المائية، وتتهم أمانة بغداد ووزارة البلديات بالتقصير في معالجة مياه المجاري قبل رميها، وتسوغ الأمانة الأمر بتهالك الشبكات ونقص

تلوث نهر ديالى

"تسوغ الأمانة الأمر بتهالك الشبكات ونقص التخصيصات للمشاريع العملاقة، برغم إعلانها مؤخرا نيسان 2026 عن تشغيل وحدات معالجة جديدة بطاقة 105 ألف متر مكعب يوميا لمحاولة احتواء الموقف".

" عندما تتحول المشاريع الخدمية إلى فرص للمساومة بين الدوائر المتعددة، يضيع الهدف الأساسي تحت ركام الأوراق والعمولات، ما يؤدي الى تشظيها وذلك يخلق ثغرة مثالية للفساد".

التخصيصات للمشاريع العملاقة، برغم إعلانها مؤخرا نيسان 2026 عن تشغيل وحدات معالجة جديدة بطاقة 105 ألف متر مكعب يوميا لمحاولة احتواء الموقف، اما وزارة البيئة فدورها غالبا ما يقتصر على التشخيص والتحذير من دون امتلاك سلطة تنفيذية أو ميزانية قادرة على فرض التغيير على الوزارات والجهات الخدمية.

في السابق، كانت الإطلاقات المائية القوية تسهم في تخفيف تركيز الملوثات، أما الآن، ومع التغير المناخي وسياسات دول الجوار، فإن انخفاض منسوب مياه دجلة يجعل أي كمية من الملوثات القادمة من ديالى ذات تأثير سمي مضاعف، لأن النهر يفقد قدرته على التنظيف الذاتي.

وتنتشر معامل الإسمنت والورش والمستشفيات على ضفاف النهر، وكثير منها يصرف مخلفاته الكيميائية والطبية مباشرة من دون معالجة، وتغيب المحاسبة وتفتقر القوانين البيئية إلى الرادع، فالغرامات المفروضة إن وجدت زهيدة مقارنة بتكلفة بناء وحدات معالجة خاصة لهذه المنشآت.

أي ان الحكومة لا تعجز عن رصد التلوث، بل تعجز عن تمويل وتنفيذ بنية تحتية تستوعب حجم الفضلات البشرية والصناعية لمدينة يقطنها نحو 9 ملايين نسمة. الحلول الحالية مثل زيادة الإطلاقات المائية لدفع الملوثات هي مجرد مسكنات ترحل المشكلة من بغداد إلى المحافظات الجنوبية، فيما يبقى نهر ديالى الضحية الأكبر لهذا الإهمال المزمن.

نهر ديالى حاليا ينظر إليه كقناة لتصريف الفضلات، مما يقلل من قيمته العقارية والجمالية، وكانت قد طرحت حلول للاستثمار فيه مسبقا، انطلاقا من فكرة ان المستثمر عندما يمنح فرصة إقامة حدائق ومقاه، أي واجهات نهرية، فسيقوم بالضغط على الجهات الحكومية أو الاسهام في تمويل وحدات معالجة صغيرة لضمان جودة المياه المحيطة بمشروعه، و تتحول أكتاف النهر من مكبات للنفايات والأنقاض إلى مناطق جذب سياحي تدر أرباحا وتخلق فرص عمل للشباب في تلك المناطق، وعندما يرتاد الناس المتنزهات والمقاهي على ضفاف النهر، يصبح المواطن هو المراقب البيئي الأول؛ فلن يقبل الزائر برؤية مخلفات أو شم روائح كريهة وهو يدفع ثمن خدمة سياحية، و سيضطر أصحاب المعامل والورش القريبة إلى التوقف عن الرمي المباشر خشية المساءلة القانونية أو الضغط الشعبي والنفور السياحي، وان الحدائق والمتنزهات تعمل كمصدات طبيعية، اذ تساعد الأشجار والمساحات الخضر على تثبيت ضفاف النهر ومنع انجراف التربة، و تعمل هذه المناطق كمرشحات طبيعية تقلل من وصول الملوثات السطحية إلى المجرى المائي.

اصطدم ذلك المشروع بانتشار العشوائيات والتجاوزات، اذ ان مساحات واسعة من ضفاف النهر مشغولة حاليا بمناطق سكنية غير رسمية أو أنشطة صناعية ملوثة، مما يتطلب إرادة سياسية لتعويض شاغليها أو تنظيمهم، وهو ما لم تنفذه الحكومة طوال أكثر من عشرين عاما.

ان نهر ديالى يمر بمناطق ذات طبيعة جغرافية وأمنية خاصة، وتداخل الصلاحيات بين وزارة الموارد المائية المسؤولة عن حماية الضفاف وأمانة بغداد المسؤولة عن التخطيط العمراني قد يعرقل منح الرخص الاستثمارية، كما تتدخل محافظة بغداد ايضا في المشاريع المحلية.

ان الاستثمار السياحي يتطلب مياها غير آسنة، وإذا بقيت محطات المعالجة الكبرى مثل الرستمية خارج الخدمة الكفؤة، فمن الصعب إقناع مستثمر ببناء مقهى بجانب مياه سوداء الرائحة.

في تجارب دولية مشابهة، مثل مشروع احياء نهر التايمز في لندن عاصمة بريطانيا، كانت الخطوة الأولى هي تطوير البنية التحتية للصرف الصحي تحت الأرض بالتزامن مع إطلاق الاستثمارات السياحية فوق الأرض.

المشكلة في العراق نادرا ما كانت ندرة الأموال، بل في كيفية إدارة هذه الأموال وحمايتها من دهاليز البيروقراطية، عندما تتحول المشاريع الخدمية إلى فرص للمساومة بين الدوائر المتعددة، يضيع الهدف الأساسي تحت ركام الأوراق والعمولات، ما يؤدي الى تشظيها وذلك يخلق ثغرة مثالية للفساد؛ اذ تضيع المسؤولية بين هذه الجهات، ويصبح كتابنا وكتابكم وسيلة لتعطيل أي مستثمر جاد لا يمتلك ظهرا سياسيا.

البيروقراطية ليست مجرد بطء إداري، بل هي أداة، وان تعقيد الإجراءات وتعدد التواقيع المطلوبة التي قد تصل لعشرات التواقيع للمشروع الواحد يخلق بيئة يضطر فيها المستثمر للبحث عن طرق مختصرة بالرشوة لتسريع معاملته، أو الانسحاب وترك الساحة للمقاولين المدعومين الذين لا تهمهم جودة التنفيذ بقدر ما تهمهم نسبة الربح السريع.

في مشاريع إحياء الأنهار الناجحة عالميا، تنشأ عادة هيئة تطوير مستقلة تمنح صلاحيات جميع الوزارات في داخل رقعة جغرافية معينة. في العراق، غياب مثل هذه الهيئات المستقلة يجعل أي مشروع لتطوير ضفاف ديالى يصطدم بقوانين تعود لسبعينات القرن الماضي تمنع إقامة منشآت ثابتة على الأكتاف، مما يقتل فكرة الاستثمار في مهدها، ولا يضع حدا نهائيا للتلوث.

خرائط الانترنت تتحول إلى ساحة حرب..

تسميات مزيفة تزرع الرعب في العراق

فيـلي :

أفرز التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران أنماطاً غير تقليدية في استخدام الفضاء الرقمي، كان من أبرزها توظيف تطبيقات الخرائط مثل Google Maps وGoogle Earth بطرق تثير الجدل.

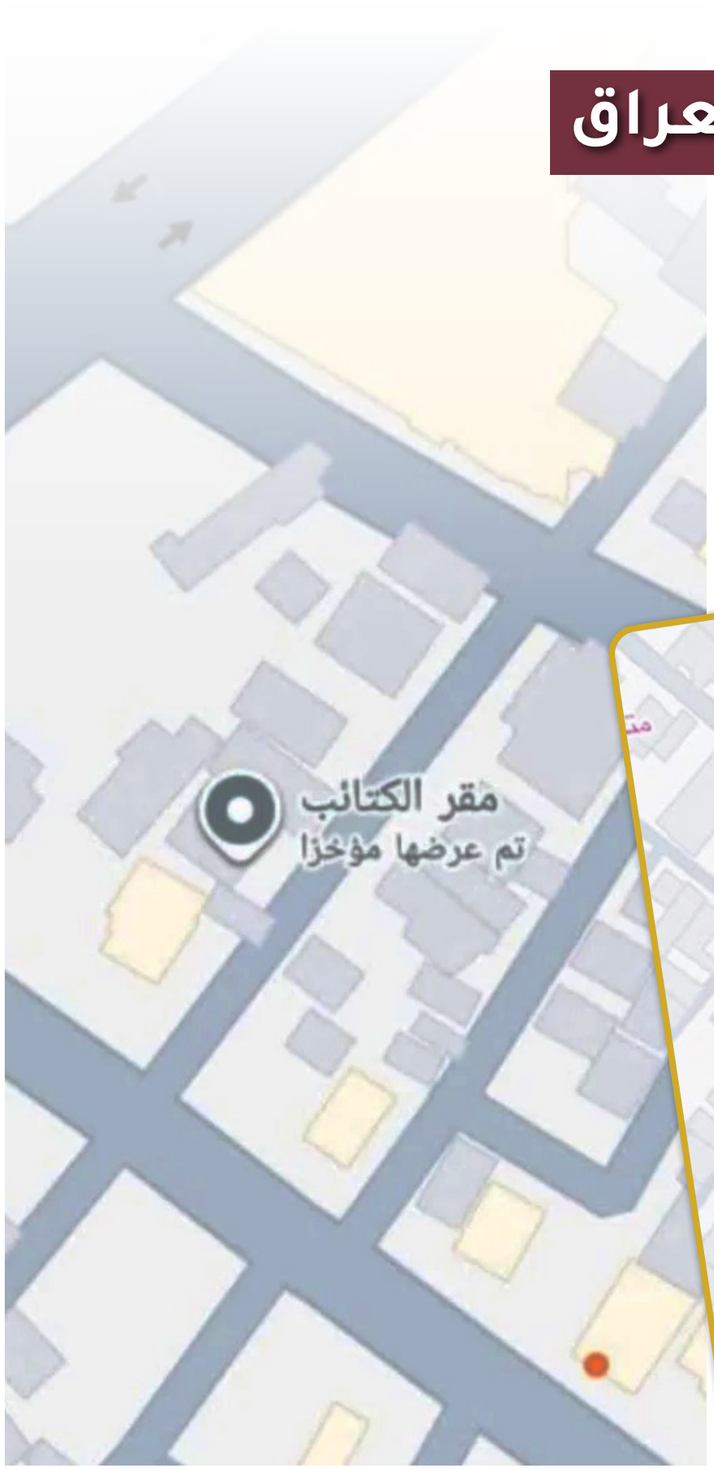

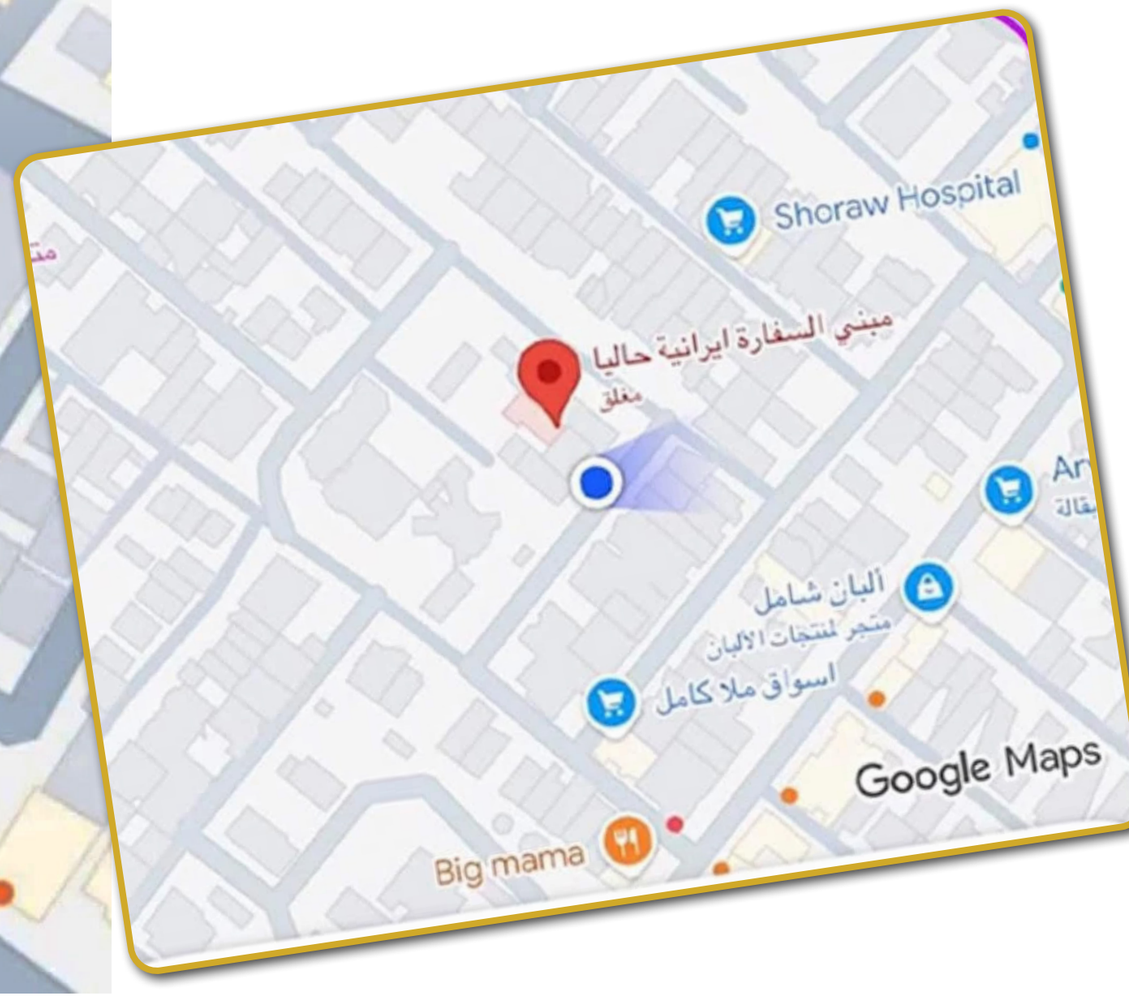

فمع احتدام الأزمات، اتجه بعض المستخدمين إلى تعديل أسماء مواقع حقيقية على هذه المنصات، وإدراجها تحت مسميات عسكرية أو أمنية، كمقرات حشد شعبي أو كتائب أو حتى الحرس الثوري أو قواعد أميركية، رغم أن هذه المواقع في حقيقتها لا تتجاوز كونها منازل مدنيين أو مدارس ومؤسسات خدمية.

هذه الظاهرة، التي تبدو في ظاهرها عبثاً رقمياً، تطرح في جوهرها تساؤلات جديةً حول تداعيات تضليل البيانات في أوقات النزاعات، ومدى تأثيرها على أمن المجتمعات واستقرارها.

وهذه التعديلات، التي قد تبدو للبعض مجرد مزاح ثقيل أو فكاهي، تثير القلق والمخاوف، إذ تتعلق بالتضليل المعلوماتي، وتخلق حالة من الهلع لدى السكان، خصوصاً في بيئات تعيش توتراً أمنياً، إذ إن مجرد ظهور توصيف عسكري على خريطة رقمية قد يزرع الشك ويغذي الهلع، حتى وإن كان بلا أساس.

خوف وهلع

وفي هذا الصدد، يقول المواطن محمد موسى إن ما يحدث "أصبح مقلقاً بشكل كبير"، مشيراً إلى أن ظهور تسمياتٍ عسكرية قرب منازل أو مدارس يخلق حالة من الرعب لدى الأهالي.

ويضيف، في حديث لمجلة "فيلي"، أن "مجرد ظهور اسم جهة مسلحة على الخارطة بالقرب من بيتك قد يسبب خوفاً حقيقياً، خصوصاً في ظل الظروف الحالية".

هذا القلق لم يعد افتراضياً، إذ شهدت منطقة "شوراو" في كركوك حادثة أثارت جدلاً واسعاً، بعد تغيير اسم "مدرسة عثمان فرج" على التطبيق إلى "القنصلية الإيرانية"، وسط ترجيحات بأن طلاباً يقفون وراء هذا التعديل، ما دفع إلى حالة من التوتر داخل المدرسة خوفاً من تبعات خطيرة.

وفي حادثة أخرى، أقدم تلميذ على تغيير اسم مدرسته إلى "قاعدة عسكرية أميركية" بدافع المزاح.

مزاح لا أكثر

في المقابل، يقلل مختصون من خطورة هذه التعديلات من الناحية العسكرية المباشرة، إذ يوضح الخبير الأمني سيف رعد أن هذه السلوكيات هي لغرض الفكاهة لا أكثر، مشيراً إلى أن "المعلومات مغلوطة ولا يمكن اعتمادها كأهداف".

وفي حديثه لمجلة "فيلي"، يوضح أن الجهات العسكرية تعتمد على بنك من المعلومات والأهداف الاستخبارية الدقيقة، مدعوم بالاستطلاع الجوي والفضائي، وليس على بيانات مفتوحة من الإنترنت.

كما يتابع رعد قائلاً إن "ما يُنشر على مواقع التواصل قد يخضعً للتحليل، لكنه يُمرَّر عبر فلتر استخباري متكامل قبل أي استخدام، ما يجعل احتمالية الاعتماد عليه بشكل مباشر شبه معدومة".

في حين يرى الخبير التقني إيهاب عنان أن الدول والمؤسسات الأمنية لا تعتمد بشكل كامل على تطبيقات الخرائط العامة، لأنها تمتلك أنظمة خاصة أكثر تطوراً، غالباً ما تكون مرتبطة بالأقمار الصناعية وتوفر دقة أعلى بكثير.

ويشير عنان، في حديث لمجلة "فيلي"، إلى أن "هذه الجهات استخدمت سابقاً أنظمة متقدمة مثل فالكون، قبل أن تتطور إلى منصات أكثر تعقيداً وخصوصية، ومع ذلك لا يستبعد أن تكون بعض البيانات المفتوحة مفيدة عند تقاطعها مع معلومات أخرى، حيث يتم التحقق منها عبر مصادر متعددة".

ويعتقد عنان أن "تجنب التتبع الرقمي أو الابتعاد عن هذه المنظومات شبه مستحيل"، نظراً لاعتماد معظم الأجهزة الحديثة على خدمات Google وخوارزمياتها التي تجمع وتحلل البيانات بشكل مستمر.

ورغم تطمينات الخبراء، تبقى المشكلة قائمة في بعدها الاجتماعي والنفسي، إذ يمكن لهذه التعديلات أن تثير الذعر بين السكان، وتخلق معلومات مضللة يصعب التحقق منها سريعاً، وقد تستغل في سياقات دعائية أو نفسية خلال النزاعات.

هدف أسعد العراق..

أيمن حسين

وقصة نجاح لاعب تحرر بالكرة من كل شيء

فيلي :

عندما سجل لاعب المنتخب العراقي أيمن حسين، هدف الفوز في مرمى المنتخب البوليفي، كان ذلك أكثر من مجرد هدف كروي، إذ أن اللاعب الذي عاش حياة حافلة بالموت والاضطراب، وضع حدا لـ40 سنة من انتظار العراق لحجز مكان له في نهائيات كأس العالم، وأطلق العنان لاحتفالات في كل أنحاء وطنه الذي امضى العقدين الماضيين يعاني من الحروب والنزوح والانقسام السياسي، وذلك بحسب وصف صحيفة "ذا ناشيونال" الصادرة بالانجليزية.

أيمن حسين وقصة نجاح لاعب تحرر بالكرة من كل شيء

وأوضح تقرير الصحيفة الصادرة في أبوظبي تحت عنوان "الهدف الذي شفى الأمة"، أنه عندما تدفق المشجعون إلى الشوارع صباح يوم 1 نيسان/أبريل، فإن أهمية اللحظة كانت واضحة حيث عاد العراق إلى المسرح العالمي للمرة الأولى منذ العام 1986، في حين كان حياة اللاعب الذي أنجز هذه العودة، تعكس العديد من الاضطرابات التي يحملها بلده.

وأشار التقرير الذي ترجمته مجلة "فيلي"، إلى أن حياة أيمن حسين تقرأها وكأنها وقائع لما يعنيه أن يكبر كشاب عراقي بعد الغزو الأميركي في العام 2003، حيث اغتيل والده، و اختطف أخوه في ظلام داعش، ولا يزال مصيره غير معروف، وبيته تحول إلى أنقاض.

ولفت التقرير إلى أن قصة أيمن حسين، تمثل تراكم الخراب، وتعكس ثباتا يتعلق بشيء عميق في الشخصية العراقية، مضيفاً أنه الثبات نفسه الذي حمله على أرض الملعب في المكسيك لتسجيل هدف الفوز الذي أعاد العراق إلى كأس العالم لأول مرة منذ 40 عاما.

وتابع أن أيمن حسين من مواليد العام 1996، في قرية الصفرا في منطقة الحويجة في كركوك، وهي منطقة لم تعرف سوى القليل من السلام منذ سقوط صدام حسين، حيث كانت السيارات المفخخة وانفجار العبوات الناسفة، صفة راسخة من صفات الحياة اليومية.

وأضاف أن والده كان ضابطا في الجيش العراقي، وتلقى تهديدات متكررة من تنظيم القاعدة ورفض الخضوع لها، وفي العام 2008، قتلته الجماعة الإرهابية.

ونقل التقرير عن أيمن حسين قوله في مقابلة تلفزيونية "لقد هدده تنظيم القاعدة عدة مرات وطالبه بمغادرة الجيش العراقي، لكنه رفض. اطلق احد اعضائهم النار عليه في قلبه واستشهد قبل الوصول إلى المستشفى. لسوء الحظ، لم يتمكن أبدا من العيش لرؤيتي أصبح نجما في ملعب كرة القدم".

وقال التقرير أنه بعد مرور 6 سنوات، اجتاحت جماعة إرهابية أخرى، هي داعش، الحويجة، ليقع المزيد من الوجع على عائلة أيمن حسين. ونقل التقرير عنه قوله "أخي الأكبر تولى مسؤولية الأسرة بعد استشهاد والدي، وكان يعمل أيضا في الجيش العراقي. في يوم من الأيام، دخل داعش واختطفه هو وسيارته ولم نعرف شيئا عنه منذ ذلك الحين".، مضيفاً أنه "بعد دقائق، تعرض منزلنا للقصف ودمر بالكامل".

وتابع التقرير أن العائلة انتقلت للسكن في وسط مدينة كركوك، ووجد أيمن حسين الذي كان بعمر المراهقة وقتها، ويشعر بالتشرد والحزن، أن كرة القدم هي ملاذه الآمن الوحيد.

وفي ظل الإحساس بصعوبة اللعب في الدوري العراقي الممتاز وعدم وجود نادٍ من كركوك يلعب في الدوري الممتاز، انضم أيمن حسين إلى نادي العلم الرياضي في دوري المحافظات في العام 2009، وبدأ صعوده من خلال دوري الدرجة الثانية في كوردستان.

ولفت التقرير إلى أن أيمن حسين دخل إلى بغداد أخيراً، حيث انضم إلى نادي النفط أولا قبل الانتقال بين العديد من الأندية العراقية، ثم في موسم 2017/2016 عبرت موهبته عن نفسها بشكل صحيح، حيث

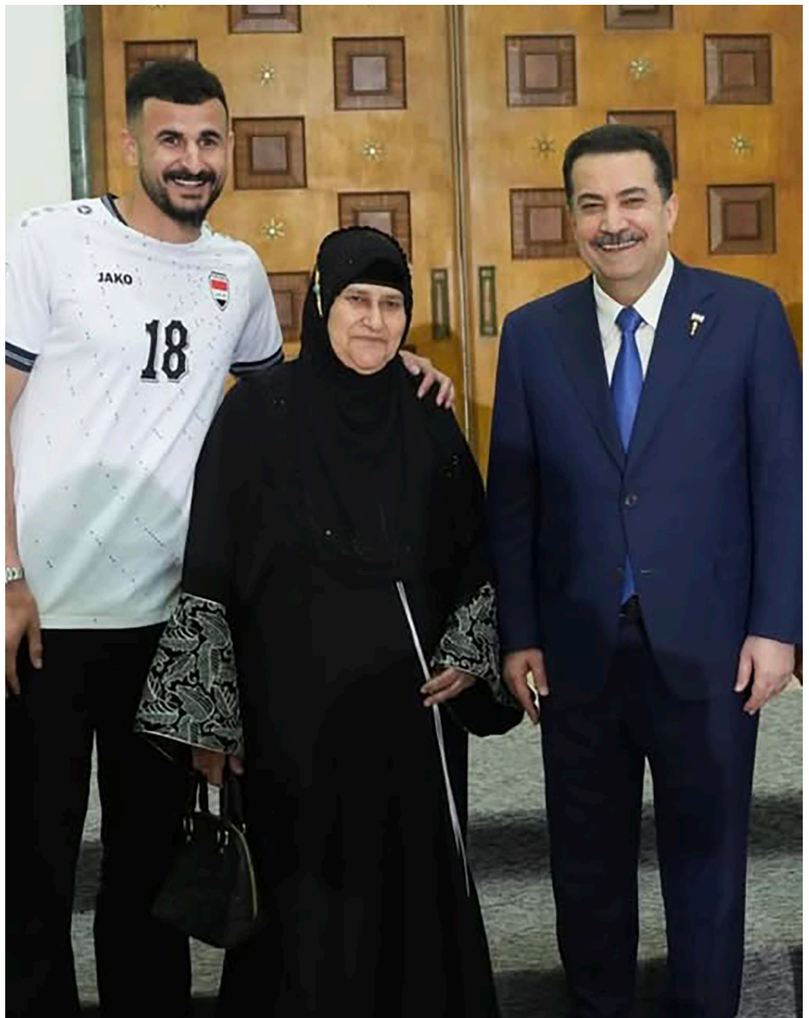

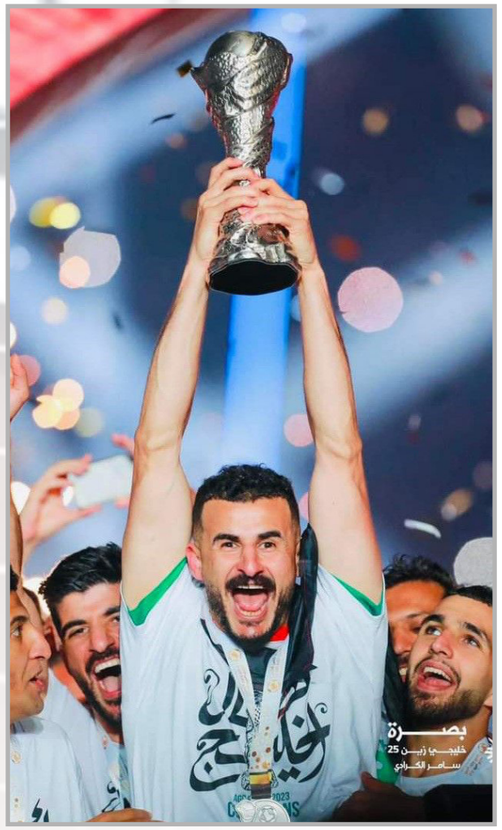

سجل 12 هدفا خلال 10 مباريات قبل أن توقفه الإصابة فجأة، لكنه لعب لفترة في تونس، قبل العودة إلى العراق ليحقق الدوري والكأس مع نادي القوة الجوية في العام 2020.

وبحسب التقرير فإن أداء أيمن حسين أثار انتباه الأندية الخليجية، وهو ما تزايد أكثر بعد بطولاته في كأس الخليج 2023، حيث تصدر الهدافين بشكل مشترك، وثم بعد عامين في قطر، انضم إلى نادي الجزيرة في أبوظبي. إلا أن الأمور لم تسر بشكل ملائم له، واستمر لستة شهور، قبل أن يتواصل معه نادي الرجاء المغربي، إلا أن التجربة المغربية لم تكن سهلة، واعاقت التعقيدات انضمام عائلته له، ثم عاد إلى نادي القوة الجوية حيث سجل 27 هدفا في الدوري في موسم 2024/2023.

وأشار التقرير إلى أنه وقع في العام 2025 مع نادي الكرمة مقابل أكثر من 1.25 مليار دينار عراقي، وعملية انتقال قياسية ضمن رابطة النجوم العراقية، وهو ما يمثل تعبيرا عن التقدير لدوره.

وتناول التقرير أسلوب لعب أيمن حسين خصوصا عندما تصل اللعبة إلى المناطق الخطرة، حيث يفرض سيطرته على الكرة وفي هجومه على الكرة العالية، ويلعب بهجومية وقتالية مع الظهير المركزي، وفي الضغط نحو الأمام، مما يساعد العراقيين على خلق ضغط أعلى في الملعب.

ومع ذلك، أشار التقرير إلى أن مسيرة أيمن حسين الكروية كانت تتعرض للكثير من الانتقادات من وسائل إعلام عامة ومحلية، فعلى سبيل المثال، قبل كأس آسيا 2024، واجه طاقم التدريب انتقادات حادة لاختياره، حيث جادل الكثيرون بأن المهاجم فشل في ترسيخ نفسه باستمرار خارج العراق، وتراجعت لياقته في الأشهر السابقة، ويجب ألا يكون له مكان في المنتخب الوطني. إلا أن أيمن حسين، كان في هذه البطولة، أول لاعب عراقي يسجل 6 أهداف في نسخة واحدة من كأس آسيا، حيث خرج كثاني أفضل هداف بعد اللاعب القطري أكرم عفيف، وهو سجل هدفين في المباراة ضد اليابان التي لم يهزمها العراق منذ العام 1982.

وتابع التقرير أنه بعد الصافرة النهائية للمباراة، انهار أيمن حسين وهو يبكي، وقال للصحفيين إنه كان يعاني من الانفلونزا، إلا أن نشأت اكرم، الذي قاد العراق إلى انتصاره في كأس آسيا 2007 ولا يزال الصوت الأكثر احتراما في كرة القدم العراقية، قدم رواية مختلفة حيث قال إن دموع أيمن حسين عبرت عن "كرب الرجال، بالنظر الى التنمر والضغط وسوء المعاملة التي تعرض لها طوال مسيرته الكروية".

وختم التقرير بالإشارة إلى أنه عندما تخطت الكرة خط المرمى في مونتيري، اجتمع العراق كشعب واحد على الرغم من أنه دولة انقسمت منذ فترة طويلة بسبب الجروح الطائفية والانقسام السياسي وعقود من الصراع، وجرى الإعلان عن عطلة حكومية، واستقبل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني المنتخب عند عودته، بعدما كانت والدته صلت من أجل أن يفوز هو ورفاقه من اللاعبين، ليسجل بعدها الهدف من جانب رجل نشأ بدون منزل، وبدون أب، وبدون أخ، ولم تكن كرة القدم بالنسبة له مجرد مهنة، وإنما بمثابة تحرر من كل شيء.

"ادل الكثيرون بأن المهاجم فشل في ترسيخ نفسه باستمرار خارج العراق، وتراجعت لياقته في الأشهر السابقة، ويجب ألا يكون له مكان في المنتخب الوطني".

صراع الأولويات..

القلم الذي يرفرف للمنتخب والقلم الذي ينكس للضحايا

صادق الازرقي :

أسفرت المباراة الحاسمة للمنتخب الوطني العراقي لكرة القدم للتأهل لبطولة كأس العالم المقبلة في حزيران 2026 عن الفوز على المنتخب البوليفي، ما أدى إلى صعود العراق للمشاركة في البطولة العالمية، وقد انبثقت اثر ذلك مظاهرات فرح جماهيرية كبيرة في بغداد والمحافظات احتفاء بهذا الفوز، إلا أن بعض العراقيين لم يشاركوا الجماهير تلك الفرحة منتقدين التعبير عن مظاهر البهجة، بالقول إن هناك ضحايا من العراقيين يسقطون قتلى نتيجة تداعيات الحرب القائمة في المنطقة؛ وقد حدث كثير من التلاسن الكلامي لاسيما في مواقع التواصل الاجتماعي بين الطرفين تصاحبه الشتائم في بعض الأحيان.

فلماذا تبرز مثل تلك المشاعر المتناقضة في مناسبة وطنية يفترض الاحتفال بها بخاصة أن الرياضة تعد من وسائل الحياة الضرورية والأساسية التي توحد بين الناس؟

نرى في هذا التباين في المشاعر تجاه حدث رياضي كبير كالتأهل لكأس العالم ليس مجرد خلاف عابر، بل هو انعكاس لتعقيدات نفسية واجتماعية تظهر عادة في المجتمعات التي تعيش ظروفا استثنائية. يرى الفريق المعارض للاحتفال أن هناك اولوية للألم، ففي ظل تواجد ضحايا أو تهديدات أمنية ناتجة عن صراعات المنطقة، يشعر البعض أن الفرح العلني الصاخب يمثل نوعا من عدم الاكتراث، أو الهرب من الواقع المؤلم، فيما يتعلق بهؤلاء، الحزن هو استحقاق أخلاقي لا يتقدم عليه أي إنجاز آخر، مهما كان حجمه.

المحتفلون، يرون في كرة القدم المتنفس الوحيد والنافذة التي تمنحهم الشعور بالهوية الوطنية الإيجابية بعيدا عن أخبار وآلام السياسة والحروب. الفوز هنا ليس مجرد رياضة، بل هو إثبات للذات والقدرة على الحياة والانتصار برغم الظروف.

قد يخشى البعض أن تستعمل هذه الانتصارات الرياضية كأداة لصرف النظر عن القضايا المصيرية والدماء التي تسيل، مما يخلق نوعا من المقاومة النفسية لكل ما يشتت الانتباه عن القضية الأساسية، بحسب ما يرون.

ان المجتمعات التي مرت بحروب طويلة غالبا ما تعاني من مستويات عالية من الحساسية، هذا يجعل التعبير عن المشاعر سواء فرحا أو حزنا حادا جدا؛ و ان التخاصم و التلاسن في مواقع التواصل الاجتماعي بين الطرفين في العراق هو في الحقيقة تفريغ لشحنات من التوتر والقلق المتراكم، اذ يسقط كل طرف مخاوفه على الطرف الآخر، ويبرز ذلك في التباين في تعريف الوطنية، فطرف يرى الوطنية في رفع علم البلاد في المحافل الدولية وبخاصة كأس العالم، والفخر بمنجز شبابها، و طرف يرى الوطنية في التضامن مع القضايا الاقليمية والمحلية والحزن على المفقودين.

هذا الاختلاف في التعريف هو ما يحول المناسبة الوطنية من وسيلة جامعة إلى مقسمة للآراء.

وتسهم المنصات الرقمية في تضخيم الاستقطاب، فبدلا من الحوار الهادئ بشأن أهمية الرياضة كرسالة سلام، تميل ما تسمى الخوارزميات إلى إبراز الآراء المتطرفة من الجانبين، مما يجعل الصدام الكلامي يظهر كأنه صراع بين فرح غير مسؤول وحزن منغلق، في حين ان الحقيقة غالبا ما تكون مزيجا من الاثنين لدى معظم الناس.

ان الرياضة توحد الناس حين تكون الظروف مستقرة، لكن في أوقات الأزمات الكبرى، تصبح اختبارا لمدى قدرة المجتمع على الموازنة بين حق الحياة والفرح وبين واجب التضامن والتعاطف، وتشير بعض الدراسات الى ان المشاعر المتناقضة هنا هي دليل على حيوية المجتمع وتأثره العميق بما يحيط به، وليست بالضرورة دليلا على انقسام وطني دائم.

اكتشاف الفساد البحثي يا للهول..

هل الشمس تشرق من الشرق فعلا؟

أ.د. محمد الربيعي

استيقظ الوسط الاكاديمي في العراق مؤخرا على وقع "زلزال" او "فضيحة مكتملة الاركان" في جامعة حكومية. الخبر نزل كالصاعقة: تدريسيان اشتريا بحثا جاهزا! والادهى من ذلك ان احدهما نال ترقية ومنصبا حساسا بفضل هذا الابداع "المشترياتي". يا لها من مفاجاة مذهلة، وكأننا اكتشفنا للتو ان التفاحة تسقط باتجاه الارض، او ان مكاتب "باب المعظم" تبيع الشاي والقهوة وليس بحوث الماجستير والدكتوراه!

المثير للدهشة ليس الفعل بحد ذاته، بل حالة الاستغراب التي صبغت الخبر. يتحدثون عن فضيحة فريدة وكان معظم الاكاديميين يحملون مجاهرهم ويقضون ليالهم في المختبرات يفككون الذرة او يستنبطون علاجات للامراض المستعصية، بينما الواقع يقول ان سوق مريدي الاكاديمي يزدهر عبر صفقات الواتساب، وبرعاية مكاتب تجهيز البحوث التي اصبحت تعمل بـ "دليفري" فائق السرعة.

في هذه الواقعة تحديدا، لم ينكشف المستور بفضل لجان الرصانة او برامج كشف الاستلال، بل بفضل "شطارة" المكتب الذي باع البحث نفسه لشخصين! هنا تكمن المأساة، الفساد في مؤسساتنا لم يعد يخشى الرقابة العلمية، بل بات يخشى فقط "غش" البائعين وعدم التزامهم بـ "اخلاقيات مهنة" بيع البحوث المسروقة.

ان ما يحدث ليس مجرد حوادث متفرقة، بل هو "سيستم" مواز ومنظومة متكاملة تغلغلت في مفاصل التعليم العالي. عندما يصبح البحث العلمي مجرد وسيلة لجمع النقاط من اجل الترقية او الوصول الى منصب اداري، يتحول الاستاذ من "باحث عن الحقيقة" الى "زبون دائم" لدى مكاتب التجهيز.

تاثير هذه الظاهرة يتجاوز مجرد سرقة علمية، فهو يضرب في العمق:

مصداقية الشهادة العراقية: التي باتت تختبر في محافل النشر الدولي وتقابل احيانا بعلامات استفهام كبيرة.

تسطيح المعرفة: حيث تمتلئ الرفوف باوراق مطبوعة لا تساوي قيمة الحبر الذي كتبت به، ولا تقدم حلا لمشكلة واحدة في المجتمع.

قتل الطموح: حين يرى الباحث الحقيقي ان "زميله" ارتقى المناصب واشترى الالقاب بـ "شدة دولارات"، بينما هو يصارع شحة الامكانيات في مختبر متهالك.

ختاما..

عذرا يا نيوتن، وعذرا يا اينشتاين، ففي بعض زوايا اكاديميتنا، الجاذبية ليست للارض، بل للمناصب، والبحث عن الحقيقة استبدل بالبحث عن "ارخص مكتب بحوث".

ان التعامل مع فضيحة هذه الجامعة كحالة "شاذة" هو الفضيحة الاكبر. فالاعتراف بان المرض اصبح "جائحة" اكاديمية هو الخطوة الاولى للعلاج. اما الاستمرار في وضع اصابعنا في اذاننا وابداء الدهشة مع كل خبر ينكشف، فلن يؤدي الا الى تحويل جامعاتنا الى مجرد "معارض للترقيات الوهمية" ومصانع للالقاب التي لا تغني ولا تسمن من جوع علمي.

ماجد زيدان

تصدير النفط بالحوضيات

هل يشكل بديلا ناجعا ؟

اغلاق مضيق هرمز اوقع الاقتصاد الوطني العراقي في ورطة وازمة كبيرة جراء اهمال الحكومات المتعاقبة العمل على مسارات بديلة ولعدم اتباع استراتيجية وطنية مستقلة غير مرهونة بالمحيط الجغرافي والاعتماد والتبعية للسياسة الايرانية التي لم تستثني العراق من المنع اسوة بالصين والهند وغيرهما , وهذا ما اكده بعض المسؤولين في تصريحات لوسائل الاعلام.

لجأت الحكومة الى تصدير النفط الاسود من خلال الحوضيات الصهاريج باتجاه سوريا والاردن في محاولة لتقليل مخاطر التوقف عن الانتاج و التصدير وتوفير بعض الموارد المالية لحين تأهيل انابيب النفط الى ميناء بانياس السوري وجيهان التركي الذي وعدت الوزارة بإصلاحه خلال اسبوع الا انه لم يعد يسمع عن ذلك , ونتساءل هل هناك موعد جديد ام ان الحكومة اكتفت بالتصدير عبر خط الاقليم ؟ وكأن الاعلان السابق مجرد دعاية للاستهلاك الداخلي وتخفيف اللوم عن حكومة السوداني وما قبلها على السياسات الخاطئة التي لا تحسب حساب الازمات , وانها خضعت لمنطق غير عملي ولا علمي بدوافع ضيقه لا يجمعها جامع مع ضمان المصالح الاقتصادية الوطنية .

ان الاعتماد على منفذ واحد لتصدير النفط لم يعد خياراً آمناً في ظل الأزمات الجيوسياسية المتسارعة والحروب , وهو رهن لمقدرات البلد للضغوط والابتزاز , وبالتالي اضعاف للقرار الوطني المستقل والتفريط بثرواته التي احوج ما يكون اليها , والموجبة للتخفيف من عبء الفقر والتهميش لفئاته المفقرة والمجوعة والرازحة تحت الفساد والبطالة وتئن من الضرائب المجحفة وانعدام الخدمات اللائقة .

ان ايجاد خطوط بديلة لم يعد طلسما ,اينما نتوجه بالسؤال لأي مواطن يذكر لنا الحل ويشخصه ويدعو الى ضرورة الاسراع به ,وهو تنويع المنافذ , المسالة اصبحت واضحة لكيفية ضمان استمرار تدفق الصادرات وبأفضل الشروط واهونها وتنوعها , واكبرها في تعظيم الايرادات. وتتوفر الامكانات الوطنية لإنجازها اذا ما عملت الجهات المسؤولة بنزاهة وجدية وحرص على تجنب المخاطر وتعظيم موارد الدولة , وبالتالي توظيفها الامثل للتنمية الوطنية .

ان النقل بالطريق البري حالة طارئة , أي مؤقته ,ومكلفة , ومحدودة , وليست بديلا للنقل من خلال الانابيب الاكثر جدوى من الناحية الاقتصادية , كما وعائدا , والاسراع في تطبيقه , الذي ينبغي ان يكون هو الهدف وحشد الامكانات من اجله .ومن الاهمية والضرورة وضع الشعب بصورة التقدم العملي بشأنه و لكي نصل الى الايرادات الامثل ونظمنها عن طريق اكثر من خط بديل ونستعيد من كسب ثقة المواطن وقناعته بالنهج السياسي للحكومة ونجاعته .

ان تعزيز التعاون الاقتصادي المتكافئ مع دول الجوار يجلب منافع وفوائد جمة للأطراف مجتمعة ويفتح افاق اكبر من مجرد مرور خطوط انابيب , انها فاتحة لتعاون اقتصادي وبناء شراكات وصناعات مشتركة على اساس القرارات السيادية المستقلة لهذه البلدان.

مكتبات النجف..
تراث ألف عام من المخطوطات النادرة

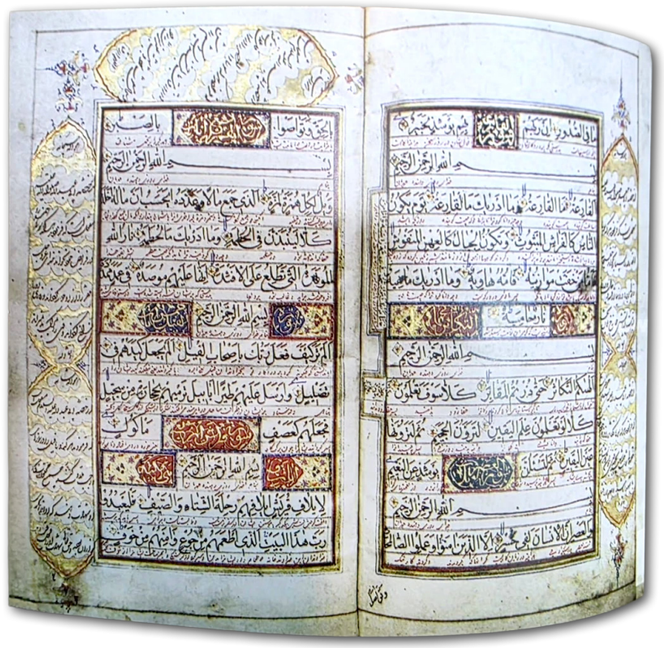

فيلي :

تِعد مكتبات النجف خزائن حية للمعرفة الإنسانية والإسلامية، بما تضمه من مخطوطات ووثائق نادرة يمتد عمر بعضها لأكثر من ألف عام، وتتنوع هذه النفائس بين كتب حجرية ومخطوطات خالية من التنقيط وآيات قرآنية دونت على وسائط غريبة كجلد الأفعى وحتى حبات الأرز.

وتتوزع هذه الحواضر المعرفية بين الأزقة العتيقة المزينة بـ"شناشيلها" الخشبية في قلب مدينة النجف، التي تبعد نحو 160 كيلومترا جنوب غرب العاصمة بغداد.

وفي محاولة لسبر أغوار هذه الكنوز، أجرت مجلة "فيلي" جولة شملت الخزانات (العلوية والحيدرية والحسن وكاشف الغطاء)، لتعيد القارئ بذاكرته قرونا إلى الوراء.

الخزانة العلوية

واستهلت الجولة بزيارة الخزانة العلوية، حيث يوضح مسؤول وحدة البحوث والدراسات فيها، علي لفتة العيساوي، أن الخزانة تتبوأ المرتبة الثانية كأقدم خزانة كتب في العراق بعد المتحف الوطني، إذ يعود تأسيسها إلى القرن الرابع الهجري على يد عضد الدولة البويهي المتوفى سنة 372 هـ، الذي دعمها بالمخطوطات النفيسة.

ويضيف العيساوي لمجلة "فيلي"، أن مقتنيات الخزانة تنقسم إلى قسمين رئيسيين، الأول يضم المصاحف الشريفة التي تعد من أنفس المصاحف في العالم، إذ كانت تهدى من الملوك والسلاطين عند زيارتهم مرقد الإمام علي، ومن بينها مصاحف منسوبة إلى كبار الخطاطين مثل ياقوت المستعصمي والسهروردي والصيرفي، فضلا عن مصاحف رقية تجاوز عمرها ألف عام، أبرزها مصحفان منسوبان إلى الإمام علي وولده الإمام الحسن.

أما القسم الثاني فيضم المخطوطات الألفية التي كتبت قبل أكثر من ألف عام، حيث تمتلك الخزانة نحو 15 نسخة خطية منها، إضافة إلى مخطوطات دوّنها علماء الحوزة العلمية لقربها من مرقد الإمام علي، بينها مؤلفات منسوبة للشيخ الطوسي المتوفى سنة 460 هـ، وأخرى للعلامة الحلي.

ويبين العيساوي أن العتبة العلوية باشّرت بعد عام 2003 بإنشاء مركز متخصص لتصوير وترميم المخطوطات باستخدام أجهزة حديثة، كما رفدت الخزانة بأربعة آلاف مخطوطة إضافية، وأصدرت سبعة مجلدات فهارس توثق هذه الكنوز العلمية.

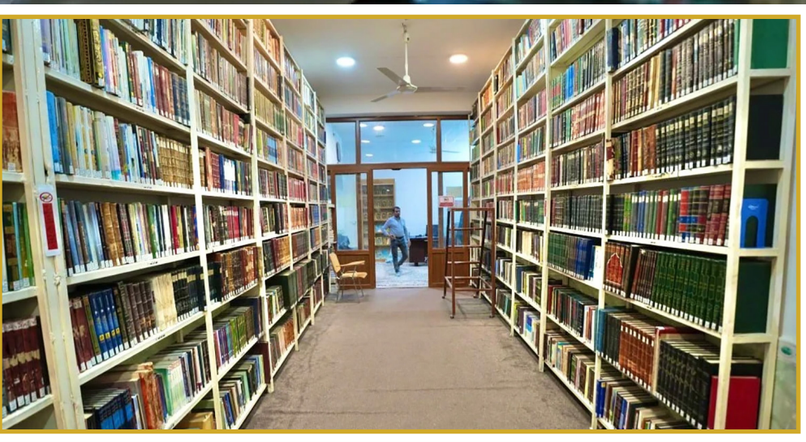

ويشير إلى أن أقدم مخطوطة محفوظة هي المصحف المنسوب إلى الإمام علي المكتوب بالخط الكوفي من دون تنقيط، فيما يبلغ مجموع المخطوطات نحو ثمانية آلاف مخطوطة تشمل مختلف العلوم، منها الفقه والأصول والطب والفلك والكيمياء والرياضيات وسائر المعارف الإنسانية.

المكتبة الحيدرية

وكانت الزيارة الثانية إلى المكتبة الحيدرية، حيث يقول مسؤول المكتبة الورقية فيها، علي كاظم حمد، إن توجيهات مكتب المرجع الديني الأعلى علي السيستاني، أسهمت في افتتاح المكتبة الحيدرية عام 2005، والتي كانت تضم عند تأسيسها نحو ثمانية آلاف كتاب، قبل أن يرتفع عدد مقتنياتها اليوم إلى أكثر من 350 ألف كتاب.

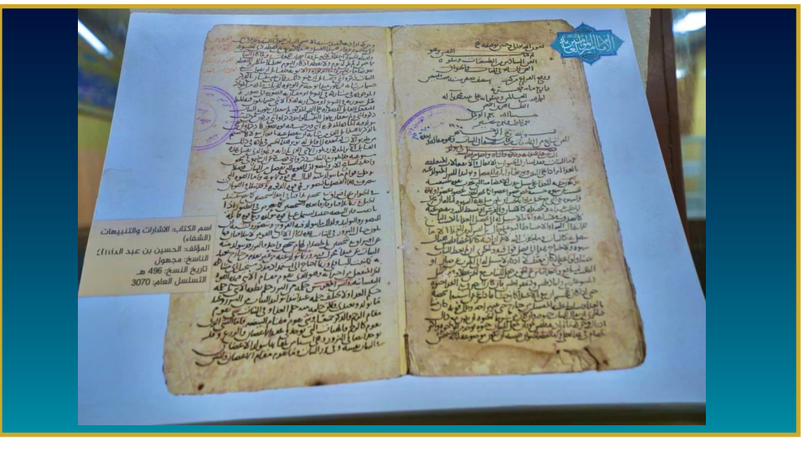

ويضيف حمد ل مجلة "فيلي"، أن المكتبة

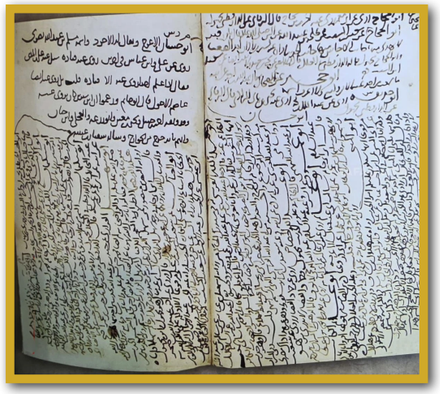

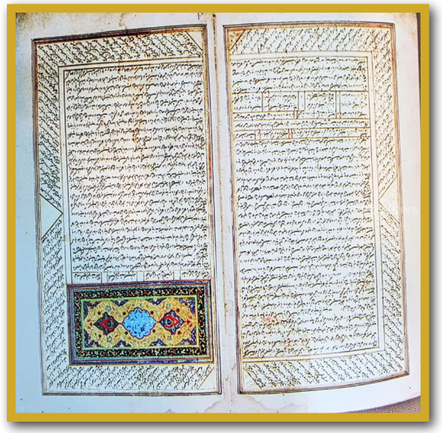

استقبلت نحو 130 مكتبة شخصية أُوقفت لصالحها، فضلاً عن ثمانية آلاف رِسالة جامعية، فيما تضم قرابة 450 ألف عنوان متخصص بسيرة الإمام علي. ويشير إلى أن عدد رواد المكتبة يصل شهرياً إلى نحو ألفي زائر، كما تحتوي على أكثر من 400 عنوان مجلة علمية ودينية مفتوحة أمام مختلف الطوائف والأديان، لافتاً إلى أن أقدم مطبوع محفوظ فيها يعود إلى عام 1880 ويحمل اسم "مجلة الجنان".

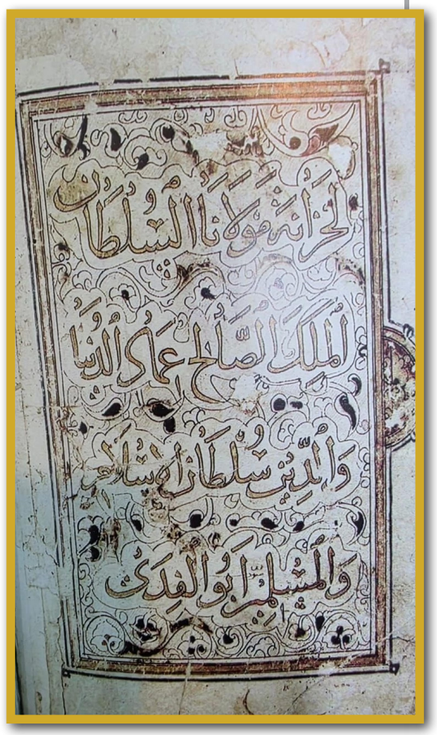

مكتبة الحسن

وبعد المكتبة الحيدرية انتقل مراسلنا إلى مكتبة الحسن، وقال مسؤولها الشيخ مهدي باقر القريشي، إن المكتبة بدأت بعشرات الكتب فقط قبل أن تتحول مع مرور الزمن إلى واحدة من أكبر مكتبات النجف، إذ تضم اليوم أكثر من 100 ألف كتاب يرتادها طلبة الحوزة العلمية وطلبة الدراسات العليا من مختلف الجامعات العراقية، فضلاً عن احتضانها دروساً دينية داخل أروقتها.

ويبين القريشي لمجلة "فيلي"، أن المكتبة تضّم مخطوطات نادرة يتجاوز عمر بعضها 700 عام، إضافة إلى مخطوطة لكتاب "نهج البلاغة" أهديت من الهند، فضلاً عن مخطوطة أُخرى تجاوز عمرها ألفَ عام، مشيراً إلى أن أحد مؤسسي المكتبة، العلامة الشيخ باقر القرشي، ألف نحو 100 عنوان علمي.

مكتبة كاشف الغطاء

وكانت المحطة الأخيرة في مكتبة كاشف الغطاء، واللقاء مع مسؤولها الشيخ أحمد كاشف الغطاء الذي قال إن المكتبات قبل عام 2003 عانت ظروفاً صعبة، خصوصاً بعد عام 1991، حيث استُخدمت بعض المخطوطات وقوداً لإشعال النار، فيما تعرضت أخرى لأضرار نتيجة إطلاقات نارية لا تزال آثارها واضحة على صفحاتها.

ويضيف المسؤول لمجلة "فيلي"، أن مكتبة الشيخ الطوسي تمكنت من تصوير نحو 55 ألف نسخة خطية، وهو رقم كبير يعكس أهمية المخطوطات العراقية التي ما تزال أجزاء واسعة منها غير مفهرسة، مشيراً إلى فهرسة وتصوير ما يقارب ثمانية ملايين صورة ووثيقة تاريخية، طبع الجزء الأول منها والعمل مستمر لإصدار أجزاء أخرى.

ويشير إلى أن المكتبة تضم أكثر من 40 ألف كتاب، بينها ألف نسخة نفيسة، إضافة إلى أقدم نسخة للصحيح البخاري بطبعته الأولى، والطبعة الأولى للكتاب المقدس (الإنجيل) المطبوعة في برلين، فضلاً عن نسخة مترجمة إلى العربية تعودً إلى عام 1600 ميلادي.

جدير بالذكر أن النجف تعد المدينة الخامسة في العراق من حيث عدد السكان، وتكتسب قدسية ومكانة كبرى لوجود مرقد الإمام علي بن أبي طالب، مما جعلها مركزاً دينياً وعلمياً عالمياً (الحوزة العلمية) ومقصداً لملايين الزوار سنوياً.

> في السنوات الأخيرة برزت تجربة المايسترو علاء مجيد والفرقة الوطنية للتراث الموسيقي العراقي التي كان اداؤها بمنزلة طوق نجاة حقيقي، ونجاحها الشعبي الواسع يثبت أن ذائقة العراقيين ما تزال تميل نحو الجودة والأصالة متى ما وجدت القالب المناسب.

أجيال بلا عمل..
هل يبني 'الخاكي' ما هدمه الفقر والبطالة؟

فيلي :

تطرح قضية "الخدمة العسكرية الالزامية" في العراق كملف شائك يتقاطع فيه البعد الأمني والسياسي مع البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

إن الجدل بشأن ضرورة الجيش كوسيلة وحيدة لبناء جيل "صلب" كما يحلو للبعض ان يسميه، يقابله طرح بدائل مدنية وتنموية تكون أكثر استدامة وتأثيرا، وهنا يطرح التساؤل: هل الخدمة العسكرية الالزامية هي الحل الوحيد لبناء الأجيال الجديدة؟

يرى المؤيدون أن الانضباط العسكري يسهم في صهر المكونات المجتمعية وتنمية روح المسؤولية، لكن في المقابل هناك معوقات جوهرية، من ذلك التكلفة المالية الباهظة، اذ يتطلب نظام الخدمة الإلزامية ميزانية ضخمة تشمل الإعاشة والتجهيز والرواتب، وتوسيع البنية التحتية للمعسكرات، وهي مبالغ تر هق ميزانية تعاني أصلا من الاعتماد الكلي على النفط وعلى التوظيف الحكومي.

في الجيوش الحديثة، التوجه يميل نحو الاحترافية وليست الكثرة العددية، وان تجنيد الشباب قسرا لسنوات قد يبعدهم عن تطوير مهاراتهم في مجالات التكنولوجيا والعلوم التي يكون سوق العمل المعاصر بحاجة لها، كما ان البدائل التنموية لبناء الإنسان (المصانع والمزارع) والاستثمار فيهما يجب ان يأخذ الأولوية الأولى في بناء البلد فالإنسان الذي يمتلك مهنة ومصدر دخل مستقر ومستوى معيشي مقبول يكون أكثر شعورا بالانتماء والمواطنة، كما ان بناء المصانع يخلق انضباطا إنتاجيا، لا يقل أهمية عن الانضباط العسكري، والعمل في خطوط الإنتاج يعلم الشباب مهارات تقنية ويحولهم من مستهلكين إلى منتجين.

وان تطوير الزراعة باستغلال التكنولوجيا الحديثة مثل الري بالرش، والبيوت الزجاجية والبلاستيكية وغيرها، يفتح ألوف فرص العمل ويحقق الأمن الغذائي، والارتباط بالأرض يعزز الهوية الوطنية بعيدا عن لغة السلاح، وبدلا من التجنيد الإلزامي، يمكن إطلاق برامج خدمة وطنية مدنية، تتيح للشباب العمل في مشاريع تشجير، وتنظيف الأنهر، أو مساعدة كبار السن مقابل حوافز مالية أو امتيازات تعليمية.

في الخدمة العسكرية الإلزامية، الناتج الاقتصادي استهلاكي بصيغة رواتب و تجهيزات، بلا إنتاج مادي، وفي العمل الصناعي والزراعي ينبثق الإنتاج الضروري في مجال السلع، والمحاصيل، ونمو الناتج المحلي، في الخدمة الإلزامية العسكرية تكون المهارات قتالية وأمنية محدودة وفي العمل الانتاجي مهارات تقنية، وحرفية، وإدارية، والخبرة العسكرية تنتهي بانتهاء مدة الخدمة فيما الانتاج المدني يخلق فرص عمل دائمة ومستمرة، وحتى في مجال ما يسمى بناء الشخصية ففي الخدمة الإلزامية يعتمد على الأوامر والانضباط القسري في حين ان العمل المدني يعتمد على الإنجاز، والإبداع، والمسؤولية المالية.

أي ان الزعم بان الخدمة العسكرية الإلزامية تخلق "جيلا صلبا" لا يتحقق عبر فوهة البندقية فقط؛ فالصلابة الحقيقية تكمن في تمكين الشاب من أدوات العصر.

إن فتح باب التعيين في المؤسسات الإنتاجية الاستثمارية ودعم المشاريع الصغيرة وتطوير التعليم المهني، يؤدي لنتائج أعمق في حماية السلم المجتمعي وتقليل نسب البطالة، من دون الحاجة لتحويل المجتمع إلى طابع عسكري لا يتناسب مع تطلعات الأجيال الجديدة في عصر الرقمية والاقتصاد المفتوح.

ينظر كثير من الخبراء الاقتصاديين إلى الإنفاق العسكري الضخم في الدول التي تعاني من أزمات بنيوية على أنه نزيف للموارد بدلا من كونه استثمارا، فعندما تخصص مبالغ هائلة من الموازنة لقطاع استهلاكي بشكل رواتب، و إطعام، وملابس عسكرية، لا تولد قيمة مضافة للسوق، ما يفاقم العجز المالي والضرر الاقتصادي، اذ ان الموازنة العراقية تعاني من تضخم الجانب التشغيلي (الرواتب)، وان إضافة الوف المجندين الجدد يعني زيادة عبء الرواتب والتقاعد مستقبلا، مما يقلص الحصة المخصصة للمشاريع الاستثمارية في بناء المدارس، والمستشفيات، والطرق.

ان سحب الشباب في مقتبل العمر (18-25 عاما) من سوق العمل ووضعهم في المعسكرات يعطل طاقات إبداعية كان يمكن أن تسهم في قطاع التكنولوجيا أو المهن الحرة، مما يؤدي إلى جمود في المهارات المدنية؛ وينبغي الا يتحول فشل الدولة في البناء وتوفير فرص العمل الى فشل جديد مضاعف بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية.

الجيش لا ينتج غذاءه أو سلاحه محليا بالكامل؛ لذا فإن تجهيز مئات الآلاف من المجندين يعني زيادة في استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، مما يؤدي إلى خروج العملة الصعبة بدلا من تدويرها داخليا. وإذا كان الهدف هو احتواء البطالة، فإن توجيه ميزانية التجنيد الإلزامي المفترضة نحو قطاعات إنتاجية سيخلق دورة اقتصادية متكاملة، وبدلا من صرف الرواتب كمنح في الجيش، يمكن منحها كقروض ميسرة للشباب لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة.

ان العراق يمتلك بنية تحتية لمصانع متوقفة؛ وان إعادة تأهيلها لا توفر وظائف فحسب، بل تقلل الحاجة للاستيراد وتدعم العملة المحلية، وان تشغيل الشباب في مشاريع شق القنوات المائية أو بناء المجمعات السكنية يمنحهم "صلابة" بدنية ومهارة حرفية، وفي الوقت ذاته يترك أثرا ماديا ملموسا يخدم المجتمع لسنوات.

وفضلا عن ذلك فان فرض الخدمة العسكرية الإلزامية والصرف عليها يفتح ابوابا جديدة للفساد الذي لم نعالجه حتى الآن، وكذلك عدم التزام أولاد المسؤولين بقانون الخدمة وكثير من بنائهم يتواجدون فعلا في خارج العراق، ناهيك عن خلق مشكلات نحن في غنى عنها تتعلق برفض الشباب الالتحاق ودفع الرشى لقاء التهرب من الخدمة.

إن بناء الإنسان يبدأ من شعوره بأنه جزء من عملية بناء بلده وليس مجرد رقم في ثكنة عسكرية، التحدي الأكبر أمام صانع القرار في العراق اليوم ليس في كيفية عسكرة الشباب، بل في كيفية تحويل طاقتهم إلى محرك اقتصادي ينتشل البلاد من تبعية النفط.

العُطل في العراق..

قرارات طارئة تربك الطلبة وتهدد التعليم

ماجد زيدان :

تشكل العُطل الرسمية غير الثابتة التي توجه بها رئاسة الوزراء ومجالس المحافظات بسبب الأمطار أو المناسبات الدينية وغيرها، عائقا أمام سير العملية التعليمية، حيث يرتبط إكمال المناهج الدراسية بسقف زمني محدد، بيد أن العطل تؤدي إلى تأخر انجاز المناهج وتقديمها للطلبة بطريقة منهجية.

وثمة محاولات من وزارة التربية لتعويض أيام العطل، لكنها على ما يبدو غير مجدية، خاصة مع اقتراب الامتحانات النهائية.

وفي هذا الصدد يقول المتحدث باسم وزارة التربية كريم السيد، لمجلة "فيلي": "سيتم تعويض أيام العطل وستكون المدارس مخولة بترتيب أي أسبوع من أيام السبت للبدء بالدوام"، مشيراً إلى أن ذلك "لا يعني إلغاء عطلة السبت، بل تعويض عن أيام العطل من أجل إكمال المنهج الدراسي المقرر للطلبة".

ويضيف السيد، أن "وزارة التربية سبق وأن أصدرت بياناً يتعلق بالتعليم الالكتروني، ولكن لم يتم العمل به، لأن العام الدراسي شارف على الانتهاء".

ويضع المدرسون مطلع كل عام خطة دراسية تأخذ فيها بنظر الاعتبار العطلة الرسمية ويتم توزيع الخطة على اشهر السنة الدراسية بغية اكمال المنهج ، لكن العطل الطارئة تعرقل الخطة.

ويؤكد المدرس أياد الأسدي، أن "المدرسين يقومون بوضع خطة مطلع كل عام دراسي، تتضمن رؤيتهم لاكمال المناهج المقررة بعد استخراج العطل الرسمية الثابتة".

ويضيف لـ مجلة "فيلي"، أن "هناك عطلا غير محسوبة كالمناسبات والأحداث وأحوال الطقس، وهي تؤثر على عملية إكمال المنهج"، مشيرا إلى "وجود مدارس في المحافظات تتأثر بشكل كبير بالعطل، ولهذا تاثير سلبي على الصفوف المنتهية".

وأعرب الأسدي عن أمله في "قيام وزارة التربية بتلخيص المواد او حذف الفصول الأخيرة غير المكتملة مراعاة للظروف".

ووصف مدرسون العطل بأنها غير الضرورية وتؤثر على الطلبة، حيث تقول المدرسة لمى سلمان، لـ مجلة "فيلي"، إن "العديد من المدرسين يعتبرون بعض العطل غير ضرورية ولها تأثير سلبي على سير العملية التعليمية".

وأشارت سلمان إلى أن "المدرسين ملتزمين بخطة يومية، وبعض الدروس تكون أسبوعية ويؤدي تأخيرها إلى الخلل بتنفيذ الخطة السنوية".

وتضيف، أن "خطة توزيع المنهج موزعة على اشهر السنة الدراسية، وتدفع العطل المعلمين والمدرسين لتكثيف الدروس لموائمة الخطة مع مواعيد الامتحانات النهائية، وهو مايسبب ضغطاً على الطلاب".

وأكدت أنه "تم مناقشة فكرة التعليم الاليكتروني لتعويض العطل، لكن ذلك لا يمكن أن يحل محل التعليم الحضوري القائم على التفاعل والتعليم الجماعي، لان الطالب يتعلم من إجابات طلاب آخرين".

وتقترح لمى سلمان، "اقتصار العطل في المدارس على الأعياد فقط، أما المناسبات الوطنية فيمكن الاحتفاء بها داخل المدارس بتخصيص درس واحد فقط لذلك".

وفي محاولة لإكمال المناهج تحاول بعض المدارس الأهلية تجاوز العطل التي تعلنها وزارة التربية، لكنها تصطدم بعقوبا الوزارة.

ويؤكد مدرس آخر في مادة اللغة الإنكليزية قائلاً: "حاولنا اختصار عطلة عيد الفطر في المدارس الأهلية والاكتفاء في اليوم الأول من العيد وحسب بمحافظة ذي قار، لكن اللجان التربوية قامت بإغلاق المدارس وهددت بعقوبات أن تكرر الأمر".

ويضيف في حديث لـ مجلة "فيلي" أن "التعليم الاهلي مستقل عن التعليم الحكومي في جميع دول العالم، إلا في المناهج والامتحانات والخطوط العريضة المتعارف عليها"، مبيناً أن "دوامنا في العطل يهدف الى اكمال مناهج الصفوف المنتهية، لكن وزارة التربية لاتوافق على ذلك".

وفي محاولة لتجاوز الاثار السلبية على العملية التربوية، قدم نواب بعض المقترحات المهنية الى وزارة التربية بهذا الخصوص.

ويوضح النائب تقي الوائلي في تصريح خاص لـ مجلة "فيلي" إنه "قدمت مقترحات لوزارة التربية لتجاوز مشكلة العطل الكثيرة وآثارها السلبية على الطلبة، وخاصة طلبة الصفوف المنتهية".

ويشير إلى أن "المقترحات تضمنت حذف بعض مواد منهج الصف السادس العلمي والاعدادي بشكل لا يؤثر على الرصانة العلمية، أو تمديد فترة الامتحانات ليتسنى للأساتذة إكمال المناهج المقررة".

ويضيف الوائلي، أنه "تقدمت بهذا المقترح بكتاب رسمي إلى وزارة التربية والتي احالته بدورها إلى هيئة الرأي في الوزارة من أجل دراسته"، منوها أن "تقديمه لهذا المقترح جاء بطلب شديد من أولياء الطلبة".

ويشكو بعض الطلبة في الصف السادس والثالث المتوسط من تلكؤ العملية الدراسية وعدم اكمال المناهج المقررة.

ويقول حسن محمد الطالب في الصف السادس الاعدادي: إن "الأسئلة الوزارية لاعلاقة لها باكمال المناهج من عدمه فهي تشمل المنهج كله".

ويوضح في حديثه لـ مجلة "فيلي": أن "اختصار المناهج وتقديمها بشكل سريع لا يسعف الطالب على الاستيعاب، ويكون مرتبكا في الامتحانات الوزارية".

وحسب المدرس نايف شلال الخالدي، فإن كثرة العطل، "تفضي إلى تفشي الكسل والتقاعس عند الطلبة".

ويقترح الخالدي، "إعادة الدوام أيام السبت وتفعيل النشاطات الصفية وخلق روح المنافسة بين الطلاب، فضلا عن تفعيل دور الإشراف التربوي لمتابعة المدرسين في أداء واجباتهم".

إحصائيات صادمة

عن العنف ضد الرجال في كوردستان

سكرتير اتحاد رجال كوردستان برهان علي

كشف سكرتير اتحاد رجال كوردستان برهان علي، عن تسجيل أرقام وصفها بـ"الصادمة" بشأن مظاهر العنف ضد الرجال في الإقليم.

وقال علي في تصريح لمجلة "فيلي"، إن البيانات المسجلة خلال الفترة من كانون الثاني 2026 ولغاية الخامس عشر من شهر نيسان الجاري، تشير إلى 186 شكوى عنف ضد الرجال، إلى جانب 27 حالة انتحار، و6 حالات قتل ناجمة عن مشاكل أسرية، مؤكداً أن هذه المؤشرات تعكس تصاعداً مقلقاً في الظاهرة.

وأضاف أن الأسباب تقف عند مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الأزمة الاقتصادية وتأخر صرف الرواتب في إقليم كوردستان، والتي أثرت بشكل مباشر على الاستقرار الأسري، فضلاً عن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا على طبيعة العلاقات داخل الأسرة، إلى جانب تدخل بعض أفراد العائلة، ولا سيما أهل الزوجة، في النزاعات الأسرية.

وأوضح علي أن الضغوط المعيشية المتزايدة أسهمت في رفع مستويات التوتر داخل الأسر، ما أدى في بعض الحالات إلى تفاقم الخلافات وتحولها إلى عنف أو حتى نهايات مأساوية.

وختم حديثه بالقول، إن هذه الظواهر باتت أكثر بروزاً مقارنة بالسنوات السابقة.

ويرى مختصون اجتماعيون، أن تصاعد العنف ضد الرجال يعكس تحولات عميقة في بنية الأسرة داخل إقليم كوردستان، في ظل الضغوط الاقتصادية المستمرة وتغير أنماط الحياة.

كما يشير المختصون، إلى أن التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ساهم في زيادة الاحتكاك والخلافات داخل الأسرة.

السمات الإيجابية لتحول "المتنبي":

فضاءات الحياة والثقافة والاقتصاد المستدام

فيلي:

يجري في منطقة شارع المتنبي تحول هو بمنزلة قبلة الحياة لوسط بغداد، اذ يتحول من منطقة تجارية مزدحمة نهارا ومهجورة ليلا، إلى مركز إشعاع انساني واقتصادي يعمل على مدار الساعة.

نحن أمام حالة من التحول الهيكلي في وظيفة المكان الثقافي، وهي ظاهرة لا تقتصر على بغداد وحدها، لكن خصوصية شارع المتنبي تعطيها أبعادا أكثر عمقا.

تاريخيا، كان المتنبي يمثل مختبرا للأفكار، اذ تذهب النخبة والطلاب للبحث عن المعرفة، أما اليوم، فقد تحول إلى فضاء للاستعراض الثقافي، هذا ليس بالضرورة تراجعا سلبيا مطلقا، بل هو توسيع لقاعدة مرتادي الشارع؛ فدخول العائلات والشباب الذين لا يقرؤون بالضرورة، جعل من الثقافة نمط حياة متاحا للجميع وليس حكرا على النخبة الأكاديمية، وطبعا، لا يمكن أغفال أثر "الرقمنة"، فكثير من الشباب يزورون المتنبي لاقتناء "اللحظة" مثل الصورة أو الفيديو لغرض النشر وليس لاقتناء المخطوط، وأصبحت العمارة المعاد تأهيلها والإضاءة الليلية خلفية مثالية لتعزيز الهوية البصرية الرقمية، مما جعل الشارع وجهة سياحية ترفيهية بامتياز.

النقطة الإيجابية الجوهرية هي استعادة الفضاء العام بعد عقود من الانكماش المنزلي بسبب الظروف الأمنية، وغدا نشاط المتنبي يمثل ليلا نوعا من المقاومة السلمية بالترفيه، وان عودة الناس للشوارع ليلا هي أكبر مؤشر على الاستقرار الاجتماعي والامان النفسي، وانتعاش المقاهي والمطاعم يوفر فرص عمل ويحرك عجلة الاقتصاد في مركز المدينة القديم.

وبرغم أن المظاهر تشير إلى أن التنزه غلب على "التصفح"، إلا أن هناك تحولا في نوعية القراءة لا كميتها، فيجري التحول نحو القراءة الإلكترونية (E-books)

بوساطة ملفات بي دي اف وغيرها، قلل ذلك من حاجة البعض لحمل الأكياس الورقية الثقيلة من الشارع، كما ان بروز جيل جديد يميل للروايات وكتب التنمية البشرية بدلا من الكتب الفلسفية والسياسية التي كانت تهيمن سابقا.

ان ما يمر به شارع المتنبي هو عملية تحديث لوظيفة المكان، وقد يحزن "الوراقون" والجيل القديم على ضياع السكينة والجدية التي كانت تغلف الشارع، لكن في المقابل، كسبت بغداد رئة تتنفس عن طريقها الجمال والحياة بعد سنوات طويلة من الركود، الشارع لم يعد "مكتبة" فقط، بل أصبح هوية وطنية تجمع بين التراث والحداثة.

وهنا، فان تحويل بعض البيوت التراثية في الشارع إلى مراكز بحثية أو مكتبات تخصصية مغلقة يمكن أن يحافظ على "قدسية الكتاب" وسط هذا الصخب السياحي، يعكس رؤية واقعية تجمع بين الحفاظ على الجوهر الثقافي والاستجابة للمتغيرات المعاصرة. إن تحويل البيوت التراثية إلى مراكز تخصصية مثل بيت المدى أو المركز الثقافي البغدادي وغيرهما، يخلق جيوبا معرفية وسط الزحام الترفيهي، مما يضمن بقاء الشارع مقصدا للباحثين والقراء الجادين؛ وبدلا من أن يكون ارتياد الشارع مجرد نزهة عابرة، فإن تواجد معارض فنية دائمة، ومكتبات تخصصية، ومتاحف مصغرة في داخل الأبنية التراثية مثل بيت القشلة والمباني المجاورة، ونشاطات للصغار واليافعين في الرسم والخط يحول السائح المحلي إلى متلق للثقافة والفن. هذا الأسلوب يربط الجمهور بتاريخ المكان بطريقة تفاعلية لا تعتمد على الشراء الورقي فقط، بل على التجربة البصرية والمعرفية.

ان إحياء هذه المباني بأسلوب وظيفي يضمن صيانتها الدائمة، والجمهور الذي يرتاد المقاهي سيجذبه الفضول لدخول مبنى تراثي مرمم، وهناك قد يجد نفسه أمام "أمهات الكتب" أو إصدارات حديثة (او لوحات تشكيلية) في بيئة هادئة تعزز قيمة الكتاب كتحفة فنية وتاريخية، وليس مجرد سلعة للاستهلاك، كما يتواصل اجتماعيا وانسانيا مع الناس.

التواصل الجماهيري في هذه الأماكن يكسر الحاجز بين جيل الرواد المتمسك بالكتاب الورقي وجيل الشباب المأخوذ بالصورة، كما ان الأنشطة المنظمة في داخل هذه الأبنية مثل الندوات السريعة، وتواقيع الكتب، أو الأمسيات الموسيقية التراثية تخلق لغة مشتركة في فضاء جغرافي واحد.

في السابق كان الجانب الوظيفي في المتنبي يمتاز أساسا ببيع وشراء الكتب الورقية اما الآن فيمثل تجربة ثقافية اجتماعية متكاملة، الجانب الوظيفي سابقا في وقت الذروة صباح الجمعة فقط، اما الآن فطوال الأسبوع مع التركيز على النشاط الليلي، في السابق الفئة المستهدفة هم النخبة، الطلاب، والباحثون، الآن العائلات بمن فيهم الأطفال والفتيات ، السياح، والشباب الرقمي ، في السابق المباني التراثية كانت تستعمل مخازن للكتب أو مهملة وبعضها آيل للسقوط، الآن اماكنها مراكز إشعاع ثقافي، ومتاحف، ومقاه أدبية.

ومع ذلك فان هذا الإحياء الذكي للمنطقة المحيطة يتوجب ان يقترن بتحديثات اخرى، بما في ذلك سوق السراي والقشلة وصولا إلى ضفاف دجلة، فسيعيد هذا لبغداد مركزها الحيوي ليست كمجرد سوق، بل كمنصة حضارية شاملة تجمع بين التاريخ، والمعرفة، ومتعة الحياة اليومية، بما فيها تنشيط النقل النهري والسياحة النهرية، وتوسيع التجربة لتشمل مناطق شارع الرشيد والميدان، وباب المعظم التي يمكن أن تنجح بالزخم نفسه.

إن إلغاء الصفة العسكرية عن منطقة الميدان أي موقع وزارة الدفاع "القديم" والقشلة وامتداداتها وتحويلها إلى فضاء مدني خالص، اذ نفذ، يمثل استجابة لضرورة تاريخية وجغرافية، وذلك لعدة أسباب جوهرية، فهذه الفكرة (كان تنفيذها متواجدا في الخطط الحكومية) تمثل الحلم الضائع للتخطيط الحضري في بغداد، وهي بالفعل مشروع لو قدر له النجاح لغير وجه العاصمة الثقافي والسياحي بشكل جذري.

ان منطقة الميدان والمباني العسكرية المحيطة بها تحجب رئة بغداد (نهر دجلة) عن أهم مراكزها الثقافية، وان ربط شارع المتنبي وسوق السراي ببيت الحكمة وصولا إلى ضفاف النهر عبر متاحف ومتنزهات سيخلق كورنيشا ثقافيا يضاهي أرقى المناطق التاريخية في المدن العالمية مثل ضفاف السين في باريس أو منطقة المتاحف في لندن، فهذه المنطقة تضم قلب بغداد الإداري والتاريخي القديم، بيت الحكمة، يمثل الإرث الفلسفي والعلمي، والقشلة وسوق السراي يمثلان العمق الإداري والتجاري، والميدان يمثل العمق العسكري والسياسي السابق وبالإمكان بناء متحف او مركز ثقافي بهذا الشأن بدلا من مقر وزارة الدفاع، و ربط هذه الأجزاء ببعضها يعيد صياغة ذاكرة المكان لتكون ذاكرة معرفية وجمالية بدلا من كونها مراكز سلطة منغلقة بأسوار أمنية.

ان تحويل موقع عسكري بامتياز (وزارة الدفاع) إلى متنزه عام ومراكز ثقافية يحمل رسالة رمزية قوية عن مدنية الدولة وانتقال المجتمع من حقبة الصراعات إلى حقبة البناء والإنسان، إنها اذ نفذت فهي عملية تكرار ناجحة لما حدث في القشلة، لكن على نطاق أوسع بكثير، وبرغم عبقرية الفكرة، إلا أن هناك تحديات حالت دون تنفيذها، لعل أبرزها البيروقراطية والجمود المؤسساتي والتحديات الأمنية، التي هيمنت على أولويتين أو ثلاث منذ عام 2003، مما جعل التوسع في الفضاءات المفتوحة في مراكز القرار أمرا مستبعدا في مدد معينة، وكذلك غياب الإدارة الموحدة للمدن و تشتت المسؤولية بين أمانة بغداد، وزارة الثقافة، ووزارة الدفاع، ووزارة الموارد المائية.

إن إعادة طرح مثل هذه الأفكار اليوم، مع حالة الاستقرار النسبي وتحسن النشاط الليلي في شارع المتنبي، قد يجد آذانا صاغية أكثر من ذي قبل، فالمتنبي بصورته الحالية بدأ يضيق برواده، والتوسع باتجاه الميدان والنهر هو الحل الوحيد لاستيعاب هذا الزخم البشري المتصاعد، بخاصة مع توجه الدولة نحو مشاريع فك الاختناقات والإعمار.

« التواصل الجماهيري يكسر الحاجز بين جيل الرواد المتمسك بالكتاب الورقي وجيل الشباب المأخوذ بالصورة، كما ان الأنشطة المنظمة في داخل هذه الأبنية مثل الندوات السريعة، وتواقيع الكتب، أو الأمسيات الموسيقية التراثية تخلق لغة مشتركة في فضاء جغرافي واحد »

المشخاب .. تستحضر ماضيها عبر قصور السيد نور

فيلي :

تحتفظ مدينة المشخاب في محافظة النجف بإرث عمراني وتاريخي بارز، تجسده قصور وبيوت عائلة "السيد نور"، التي ما تزال قائمة كشاهد على مرحلة مهمة من تاريخ العراق، تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

ويستذكر أحد ساكني منطقة طبر سيد نوري، أحمد عبد زيد (52 عاما) في حديثه لـ مجلة "فيلي"، ملامح تلك البيوت قائلا إن "بيوت آل سيد نور كانت أشبه بالجنة في طفولتنا، مضيئة بأهلها، نظيفة ومرتبة وتعكس هيبة ومكانة أصحابها، الذين كانوا من كبار ملاك الأراضي في المنطقة".

وأضاف أن "عدد هذه البيوت كان يتراوح بين 30 إلى 35 بيتا، موزعة ضمن مساحات واسعة، وكانت تحيط بها أراض زراعية تعود ملكيتها لأصحابها"، مشيرا إلى أن "كثيرا من العائلات غادرت المنطقة لاحقا إلى مدن أخرى مثل بغداد والحلة والديوانية، أو إلى خارج العراق، ما أدى إلى تراجع الحياة في بعض تلك القصور رغم بقاء العديد منها قائما حتى اليوم".

من جانبه، أوضح الباحث في التاريخ الإسلامي عدنان كريم برشاوي، لـ أن "مدينة المشخاب، رغم حداثة تكوينها العمراني نسبيا، إلا أنها تمتلك عمقا تاريخيا مهما، خاصة في ما يتعلق بالقصور التي شيّدت في العهد العثماني وأوائل القرن العشرين".

وبين أن "من أبرز هذه المعالم (قصر السيد نور الياسري) وابنائه الذي يعتقد أن تأسيسه يعود إلى عام 1890، إلى جانب قصور ابنائه في اربعينات القرن الماضي وأخرى مثل قصر الحاج عبد الواحد الحجار"، مؤكدا أن "هذه المباني لم تكن مجرد مساكن، بل مراكز اجتماعية وسياسية مهمة".

وأشار برشاوي إلى أن "هذه القصور لعبت دورا بارزا خلال ثورة العشرين، حيث كانت تعقد فيها الاجتماعات واللقاءات بين الزعامات المحلية، وكانت تستخدم كمقار لتداول القرارات السياسية التي أسهمت في تشكيل ملامح التاريخ العراقي الحديث".

وأضاف أن "الطراز المعماري لتلك القصور يتميز بتأثره بالأساليب الهندية والعثمانية، من حيث النوافذ (الشبابيك) والزخارف، فضلا عن المساحات الواسعة التي تحيط بها، والتي بقيت ملكيتها تعود إلى العائلات نفسها حتى اليوم، حيث تدار عبر ممثلين أو وكلاء يتولون الإشراف على الأراضي والعائدات".

ورغم مرور الزمن والتغيرات الاجتماعية والهجرة، لا تزال هذه القصور تحتفظ بمكانتها في ذاكرة أهالي المشخاب، بوصفها رمزا للأصالة والهيبة، ومرحلة تاريخية ارتبطت بالنفوذ الاجتماعي والحراك السياسي.

وتبقى الحاجة قائمة، بحسب مختصين، للحفاظ على هذه المعالم التراثية وصيانتها، لما تمثله من قيمة تاريخية وثقافية توثق جانبا مهما منيخ العراق الحديث.

"أكيتو" والحزن الفيلي

نيسان، حيث تلتقي ترانيم "أكيتو" البابلية بقدسية الانبعاث، لتعلن تجدد الحياة وانتصار النور. ومع بركة امطاره التي تغسل وجه الأرض، تظل بارقة الأمل ساطعة في هذا العيد كرمز للصمود والبدايات. لكن هذا الأمل يمتزج بوجعٍ مقيم؛ فنيسان هو "شهر الحزن الكوردي الفيلي الأبدي"، وما حمله من قتل واضطهاد وتهجير قسري. وهكذا يظل نيسان في الذاكرة مزيجاً من جرحٍ لا ينسى، وأملٍ بابليٍّ يأبى الانكسار.

مدير التحرير

فەیلی
FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD
العدد 267 السنة الثانية والعشرون|نيسان / ابريل 2026